العميد الدكتور سامي ريحانا

العالم في مطالع القرن 21

NOBILIS
INTERNATIONAL

العالم
في مطالع
القرن الحادي والعشرين

(4)

العميد الركن سامي ريحانا
دكتور في التاريخ

العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين

الجزء الرابع

- الشرق الأقصى يتحضّر للقرن 21
- أفريقيا: قارة التخلف والفقر

نوبليس

اسم الكتـاب: العالم في مطالع القرن 21

رقم الجـزء: الرابع

المـؤلـف: الدكتور سامي ريحانا

قياس الكتـاب: 14 × 24

عدد الصفحات: 248

عدد صفحات المجموعة: 864

مكـان النشـر: بيروت

دار النشر والتوزيع: دار نوبِليس

تلفاكس: 961 (1) 58 34 75

هاتـف: 961 (1) 58 11 21 - 961 (3) 58 11 21

بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com

الطبعة الأولى:

EAN 9786144030271

ISBN 978-614-403-027-1

الفصل السابع

الشرق الأقصى يتحضَّر للقرن الحادي والعشرين

شكَّل الشرق الأقصى منذ أقدم العهود التاريخية منطقة غامضة للبحَّاثة الغربيين، منطقة تفاعلات سياسية وعقائدية ودينية وعرقية طُبعت بطابع خاص ميَّزها عن العالم القديم المعروف. إنّها منطقة شعوب نشيطة تميّزت بالمساحات الواسعة وبأعداد السكان المرتفعة وبالتاريخ الحافل بالإنجازات والاكتشافات، كتطوير الصواريخ، والفلسفات العميقة، والديانات، والتنظيمات الاجتماعية الغامضة كالساموراي والهيراكيري وغيرها.

من أمبراطورية «الشَّمس التي لا تغيب» في اليابان، إلى الفيافي الصينية المتّسعة وسلاسل الجبال التي تكسوها الثلوج على مدار السنة، إلى الهند ومنابع الحكمة والفلسفة وعدم الانحياز، إلى

فيتنام المحاربة العنيدة. كلّها مناطق عرفت حضارات غابرة عريقة في التاريخ منذ السلالات الصينية الشهيرة، إلى السلالات المغولية مع جنكيزخان وأبنائه، إلى أباطرة اليابان العسكريين (الشوجين).

ومنذ انتهاء الحرب الباردة بين معسكرَي العالم بقيادة واشنطن وموسكو، شخصت الأنظار نحو الشرق الأقصى حيث التناقضات في الأنظمة. من اليابان المتطوّرة اقتصاديًا والتي تصطدم مصالحها التجارية بمصالح العملاق الاقتصادي الأميركي؛ إلى الصين المتطوّرة عسكريًا والتي توصّلت منذ الثمانينات من القرن الماضي إلى تأمين الاكتفاء الغذائي الذاتي لعدد سكّانها الضخم، إلى والإطلال على العالم الخارجي عبر اتفاقها مع الولايات المتّحدة؛ إلى الهند التي توصّلت لتصنيع القنبلة الذرية مؤمّنة تفوقاً عسكريًا على باكستان؛ إلى الكوريّتين اللتين أدّى اختلافهما العقائدي إلى حرب كادت توصل العالم إلى الحرب العالمية الثالثة؛ إلى فيتنام التي تمكّن شعبها المناضل من إيقاع هزيمتين متتاليتين بالجيوش الجرّارة لدولتين من أقوى الدول في العالم.

ومنذ أن تمكّنت الولايات المتّحدة من إدخال العالم في ظل النظام الأوحد، خُيِّل إلى المحللين الاستراتيجيين أن السيطرة الأميركية على العالم باتت محسومة. إلاّ أنه، ومنذ انتهاء عاصفة الصحراء، بدأت كلّ منطقة تحاول تعبئة الفراغ الدولي بفرض نفسها كمحاور محتمل لواشنطن. وهكذا نشط

الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس عشرة[1]، موجِّهاً أنظاره نحو الشرقين الأوسط والأقصى كمناطق نفوذ محتملة، علاوة على حوض البحر الأبيض المتوسّط. وتحرّكت دول المحيط الهادئ الآسيوية عبر شبكة اتصالات قامت بها كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة؛ كذلك كلٌّ من الصين واليابان وروسيا، للقيام بهذه المهمة مع بداية القرن الحادي والعشرين.

كلّ هذه المعطيات تدفعنا لدراسة المجتمعات الشرق أقصوية، ومدى فاعليتها الحالية في الأحداث العالمية، وتأثيرها المستقبلي المحتمَل في لعب دور هام في تطوّر البشرية السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي.

سنعمد في هذا الفصل، وبعد كلمة قصيرة عن أهمية منطقة الشرق الأقصى الاستراتيجية، إلى تقسيم الدراسة مناطقيًّا وذلك بالتعرّف إلى دوله الكبرى، وتحليل إمكاناتها ومحاولاتها في سبيل فرض نفسها في محيطها، وعلى الصعيد العالمي.

* * *

(1) أصبحت حاليًّا 27 دولة.

أولاً- أهمية منطقة الشرق الأقصى الجيوستراتيجية

منذ انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي، دفع الفراغ الأمني والجيوستراتيجي في العالم بالشرق الأقصى إلى واجهة الأحداث، فراحت دوله تستقطب الاهتمام، خاصة وأنّها تتمتّع بتفوّق تجاري واضح، علاوة على الحيوية الكبيرة لشعوبها في ميدان العمل والإنتاج، ولقدرات بعضها العسكرية الضخمة.

وتتمتع هذه المنطقة بجملة إمكانات ترشّحها للسيطرة على مجريات الأمور، لا سيّما الاقتصادية منها خلال القرن الحالي. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً عالميًّا بالشرق الأقصى، كما تحدّث زعماء قوى عالمية بارزة عن «المارد الآسيوي» و«النهضة الآسيوية»، فيما راح الغرب يبحث عن أسواق خارجية جديدة.

ومع دخول العالم في القرن الحادي والعشرين، برزت آسيا التي تضم قوى ذات أوزان مختلفة. فهناك القوى المؤثّرة وذات النفوذ، كالصين واليابان والهند وأندونيسيا، وهناك قوى متوسطة مثل الكوريّتين وفيتنام. إلاّ أنّ القاسم المشترك بين

هذه القوى يبقى زيادة إنفاقها العسكري وامتلاك بعضها، وتطوير أخرى، أسلحة الدمار الشامل.

على الصعيد الاقتصادي، تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في أمنها التجاري، على سلامة الممرات المائية وأمنها، وعلى سلامة الثروات البحرية والجزر المتنازَع عليها. ففي الوقت الذي عاد كلّ فريق بعد عاصفة الصحراء إلى قواعده محاولاً تلمّس عناصر قوة في محيطه الطبيعي؛ فوسَّعت أوروبا عضويتها إلى خمس عشرة ثم إلى سبعةٍ وعشرين؛ ودعمت الولايات المتّحدة تعاونها مع المكسيك وكندا بتفعيل منظّمة «نافتا»؛ بدأت دول المحيط الهادئ الآسيوية تعزّز تعاونها. لقد جسَّدت هذه الدول هذا التعاون عبر شبكة من العلاقات الاقتصادية بقيادة «النمور الآسيوية الثلاثة»، أي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ودخلت في حوار مع العملاق الصيني الذي يحتلّ المرتبة الثالثة بين الكتل الكبرى اقتصاديًا.

ويرى الخبراء الأميركيون أن شرق آسيا سيكون قلب الاقتصاد في العالم ومركزاً للعلوم التقنية الحديثة، وأنّ كلّ من يملك السيطرة على هذه المنطقة في القرن الحالي سيسيطر على العالم. وهذا ما يدفع الولايات المتّحدة حاليًا إلى عدم التهاون في نشوء خصم مقتدر في شرق آسيا. وبالفعل، زاد إجمالي الناتج القومي لكلٍّ من الصين واليابان ومجموعة دول «آسيان» بين عام 1979 و1989 بنسبة 166% وبين 1998 و2005 بنسبة 104%،

فيما لم تتجاوز الزيادة العالمية بين 1979 و1989 المئة بالمئة[1]. تجميع طائرات إف 15، فيما تسعى الصين للحصول على امتياز تصنيع طائرات ميغ 31.

وفي الميدان العسكري، انطلقت دول شرق آسيا في سباق التسلّح الذي ساهمت القوّة الاقتصادية المتنامية في دفعه قدماً، علاوة على التقنيّات المتطوّرة. وانطلق هذه السباق من موضع احتكاك الصين بتايوان والتنافس بينهما في شراء الأسلحة. وامتدّ سباق التسلّح إلى دول «آسيان»[2] واليابان بسبب نزاع شبه الجزيرة الكورية وجزر بحر الصين الجنوبي الغنية بالنفط. وتقوم تايوان بتصنيع وتجميع طائرات إف 16 وصواريخ باتريوت الأميركية. كما تتمتّع اليابان بامتياز

لقد احتلّ سباق التسلّح في المنطقة رأس جدول أعمال مؤتمر وزراء خارجية 13 دولة آسيوية، إضافة إلى الولايات المتّحدة وكندا والاتحاد الأوروبي. كما استقطبت الصين خاصة وتسلّحها الكبير جهود المشاركين في المؤتمر الذين تساءلوا: ماذا تريد الصين من وراء بناء آلتها العسكرية الضخمة، خاصة بعد صدور كتاب صيني بعنوان «هل تكسب الصين الحرب المقبلة؟» وفيه دعوة واضحة للقوّات المسلّحة الصينية للاستعداد لحرب السيطرة الشاملة على بحر الصين

(1) Dominique et Michèle FREMY, Quid 1994 et 2006, Robert Laffont, Paris, 1993 et 2005.

(2) رابطة دول جنوب شرق آسيا.

وجزره وبلدان جنوب شرق آسيا.

وتزايد التساؤل عن احتمال تصادم القوّتين العالميّتين، أي الصين والولايات المتّحدة، الأمر الذي استبعده المحلّلون الاستراتيجيون لأسباب جغرافية وعسكرية وأمنية استراتيجية. لكنّ الخوف من الاحتكاك المباشر بين الجبّارين، بسبب جملة من المشكلات الإقليمية مثل تايوان وشبه جزيرة كوريا وجزر سبارتلي، قد يسبّب عدم استقرار للمنطقة بكاملها.

ومن أسباب عدم الاستقرار الممكنة، التفاوت في النمو الاقتصادي وفي التقنية بين دول المنطقة التي تخلّف العديد منها بسبب الحروب الأهلية، وهيمنة الآلة العسكرية، خاصة في فيتنام وكمبوديا والفيليبين وكوريا الشمالية. أمام هذا الواقع، والخوف من التصارع بين الدول الغنية والدول العسكرية، ارتفعت أصوات تدعو إلى لمِّ الشمل الآسيوي وبناء وحدة آسيا - الهادئ، أبرزها 3 دعوات[1] :

أ- دعوة أميركية وجّهها الرئيس كلينتون، إثر قمة سياتل لدول مجلس تعاون آسيا- الهادئ (أيبك) لتوحيد هذه المنطقة بدل تقسيمها سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا. وانطلق كلينتون في هذه الدعوة من أهمية المنطقة التجارية بالنسبة لواشنطن، حيث يتركّز أكثر من 40% من تجارتها في الشرق الأقصى.

(1) أحمد إبراهيم، سباق التسلح في شرق آسيا وجنوبها، الحياة، العدد 11603، الخميس 24/ 11/ 1994، ص 7.

ب- دعوة يابانية لبناء منطقة رخاء آسيوية، وذلك إلى جانب خطوات اليابان نحو تحقيق مكانتها الدولية الجديدة والمطالبة بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن والمشاركة في قوّات حفظ السلام.

ج- والدعوة الثالثة، صينية، برزت إثر انتهاء الحرب الباردة، وتوسّع الفراغ الأمني والسياسي في المنطقة. وترافقت هذه الدعوة مع خطوات اتّخذتها الصين للتقرّب من تايوان وهونغ كونغ. كما قرّرت تحويل قسم من برنامجها النووي إلى الاستخدام المدني.

ومما لا شك فيه أن كلاً من الدول الكبرى التي وجّهت إحدى هذه الدعوات، كانت مدفوعة بمفاهيمها الخاصة للأمن وللاقتصاد، وبمحاولة تأمين الاستقطاب الإقليمي حول هذه المفاهيم. لذلك أُثيرت الشكوك في داخل الشرق الأقصى وخارجه حول صدقيّة هذه الدعوات وجدّية شعاراتها في بناء آسيا واحدة سلمية ومتطورة اقتصاديًّا. واعتبرت بعض الدول الدعوة الأميركية استغلالية تمثّل تهديداً لهوية شعوب المنطقة، أكثر ممّا هي شراكة في التجارة والاقتصاد.

وتزايدت الشكوك بنوايا واشنطن لأنه، ورغم الاتفاقية الأميركية- الصينية عام 1982 الداعية إلى خفض مبيعات الأسلحة الأميركية إلى تايوان، استمرّت واشنطن في تجهيزها بطائرات ف 16. وهذا ما شجّع الدول الغربية على بيع الأسلحة وتنفيذ الاستثمارات في المنطقة، ضمن ميادين التنمية والتطوّر العسكري؛ ودفع بدول «آسيان» والصين وتايوان واليابان والكوريّتين إلى تصنيع العتاد العسكري

الثقيل والمتطوّر، وصولاً إلى درجة الاكتفاء الذاتي ضمن هذا الإطار.

كلّ هذه المعطيات دفعت بمنطقة الشرق الأقصى إلى واجهة الأحداث الدولية، فركّز البحّاثة على أوضاع دولها المختلفة، نظراً لما لها من تأثير على مجريات الأمور العالمية حاليًّا، وما سيكون لها من تأثير مستقبلي. وهذا ما يدفعنا إلى دراسة الدول الأهم في هذه المنطقة، بدءاً بالصين.

* * *

ثانياً- الصين: يقظة العملاق

الصين الشعبية، ذلك الجبّار العالمي، بعظمتها وامتداد مساحتها وعدد سكّانها الضخم[1] وتاريخها الحافل وسورها العظيم، تدفع البحّاثة لدرسها والتوقّف عند دورها في التوازنات الدولية الحالية والمستقبلية. بلد الجبال المرتفعة والسهول الواسعة والمدن المقدَّسة، تجمع في أرجائها جميع التناقضات والإمكانات التي تحتاجها الدول الحديثة للنمو والازدهار.

لقد دخلت الصين التاريخ المعاصر مع القرن العشرين، وبدأت في النصف الثاني من هذا القرن تلعب دوراً هامًّا في السياسة العالمية. ومنذ العام 1982، انفتحت الصين على الحضارة الغربية وراحت تبتعد عن النموذج الشيوعي المغلق، فاعتمدت دستوراً جديداً يرفض الثورة الثقافية والاتجاهات اليسارية في الدولة ويعود إلى تقاليد الصين القديمة[2]. وهكذا بدأت زيادة التبادل التجاري مع الغرب،

---

(1) وفق التوقعات، سيبلغ عدد سكان الصين عام 2025 مليار وأربعمائة وواحد وأربعون مليون وأربعمائة ألف نسمة 1,441,400,000 (انظر الملحق رقم 25).
المستند: Quid, 2006, op, cit , p 180.

(2) OKSENBERG et R. BUSH, China's political evolution, problems of Communism, Sept. Oct, 1982 p. 1-2.

وخاصة اليابان والولايات المتّحدة وأوروبا. كما اعتمد دانغ كسياوينغ Deng XIAOPENG، منذ أيلول 1982 التنمية الاقتصادية كسياسة عامة ورفض نظام الثورة الثقافية[1].

ومنذ ذلك الحين كتب نيكسون:

«تستفيق الصين حاليًّا- ومن الممكن أن تهز العالم»[2].

كما كتب كيسنجر خلال الفترة نفسها:

«إن المجهود الذي تبذله الصين حاليًّا لاجتياز العقبات بسرعة، بالإضافة إلى عمل حكّامها لجعلها على مستوى الجبّارين السوفياتي والأميركي، تشكّل عوامل إيجابية للعبها دوراً مهمًّا على التوازنات الدولية»[3].

كما تساءل محلّلون استراتيجيون عديدون:

«هل سيكون مركز الثقل العالمي في القرن 21 في منطقة الشرق الأقصى وخاصة الصين؟»[4].

أ- عوامل القدرة القومية

مما لا شك فيه أنّ عوامل القدرة القومية للصين تؤهّلها لهذا الدور. فجغرافيتها تمتد على مساحة 9,5 مليون كلم2 أي $^{1}/_{15}$ مساحة

---

(1) Le Figaro, 11 Sep. 1982.

(2) NIXON, La vraie guerre, Albin Michel, Paris 1980, p. 165.

(3) KISSINGER, H., A la Maison Blanche, Fayard, Paris, 1979, p. 1105.

(4) Thierry de MONTBRIAL, Parier sur la Chine, Le Figaro N° 15727, Lundi 12 Mars 1995, p.2.

العالم[1]، مع سهول زراعية قليلة (14% من المساحة) وأهمها في منشوريا والسهول الشمالية، ويخترق البلاد 1500 نهر أطولها نهر Yangzi بطول 5800 كلم مجملها صالح للملاحة. وتحوي عدداً ضخماً من النباتات الزراعية (32 ألف صنف منها 2000 صالح للغذاء)، وعدداً كبيراً من الحيوانات (13,4 من المجموع العالمي)، مع خيرات معدنية وبترولية كبيرة خاصة الألمينيوم والتانغستان والزنك والزئبق والأنتيموان والمانغنيز والقصدير[2].

وأبرز عوامل قوّة الصين وضعفها يبقى بدون شك عدد سكّانها الضخم الذي بلغ عام 2005 (1,315,800 نسمة) والذي يبلغ مع العام 2025 (1,441,400 نسمة)[3].

وفي الميدان الاقتصادي، تشكّل الصين منطقة تسابق للشركات الغربية بهدف توظيف أموالها في مشاريع زراعية وصناعية، بعد أن تطوّرت البلاد في ميدان اقتصاد السوق والانفتاح على الحضارة الغربية. فقد أعطت حسابات البنك الدولي الصين المركز الثالث في العالم، بعد الولايات المتّحدة واليابان،

---

(1) بما فيها 32 ألف كلم من الحدود و 18 ألفاً من السواحل و 32% من مساحتها للجبال و 19% للتلال و20% للهضاب و 16% للوديان و14% للسهول الزراعية.
المستند: تشين ون، موجز أحوال الصين، دار النشر باللغات الأجنبية، بيكين، 1983، ص 1-12.

(2) Dominique et Michèle FREMY, op. cit, p. 950.

(3) المرجع نفسه، ص 1980.

في ميدان الدخل القومي القائم البالغ 1410 مليار دولار عام 2003[1]، وذلك لأنها اعتمدت نظاماً مبنيًا على القوى الشرائية للنقد، ولأنّ أموراً عديدة كالخدمات العامة في الصين هي مجانية، مما رفع الدخل الفردي السنوي إلى ما بين 1500 و2000 دولار[2].

فإذا حافظت الصين على معدل نمو اقتصادي يبلغ 9% سنويًا فسوف يحتلّ اقتصادها المركز الأول في العالم بحلول العام 2050. وبالفعل، وصل هذا المعدّل إلى 8%. أما في المناطق الجنوبية الشرقية، فبلغ 20% في الوقت الذي لم يزد معدّل النمو في اليابان وأوروبا الغربية على 2%[3].

وتجتذب الصين رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة بعد إعلان سياسة الإصلاح في السنوات الأخيرة. وسبب اهتمام المستثمرين يعود إلى سوق الصين الواسعة ورخص الأيدي العاملة (يبلغ عدد القادرين على العمل في الريف حوالى 450 مليون نسمة)، وأيضاً إلى التطوّر السريع في معدلات النمو الاقتصادي. وتأمل الحكومة بزيادة إنتاجية المصانع والمؤسسات عن طريق جذب الرساميل والإدارة الأجنبية المتطورة، ما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الشعب. ونظراً للنقص في

---

(1) Quid 2006, op. cit, p. 1980.

(2) غسان العزي، الصحوة الصينية، عواملها المحلية واتجاهاتها الخارجية، النهار، العدد 19213، الجمعة 8 آب 1995، ص 11.

(3) James Walsh, China: Too hot for comfort, Times 26 September 1994, p33.

الرساميل، تتجه الصين إلى جذب 25 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، كما تقوم الإدارة ببيع المصانع والمؤسسات الاقتصادية غير المنتجة[1].

وتركض الصين، حسب ما يبدو، بسرعة نحو الحداثة ونحو مستوى من الرفاه والقوى الاقتصادية، داخلة في نادي المصدِّرين العشرة الكبار في العالم. فخُمس ناتجها القومي القائم يأتي من المبيعات إلى الخارج، أي ما يعادل 85 مليار دولار. ويبلغ فائضها التجاري شهريًا مليار دولار مع كلٍّ من الولايات المتّحدة وفرنسا[2]. أضف إلى ذلك ظهور سوق داخلية حقيقية تشمل أكثر من مليار نسمة متعطّشين للاستهلاك وللتجارة، ما قد ينذر بثورة حقيقية في الاقتصاد العالمي بكامله.

ويتمركز الازدهار الصيني خاصة في المناطق الساحلية حيث معظم الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما خلق حزاماً غنيًا على طول الخط الجنوبي قرب حدود كوريا حيث يتراوح معدل الدخل السنوي للشخص بين 1000 و2500 دولار. وبالمقابل، يعيش 850 مليون في الريف مع متوسط دخل 137 دولاراً في السنة، الأمر الذي دفع السكّان

(1) على سبيل المثال، باعت بلدية كوانك زو 60% من أسهم 40 مصنعاً من أصل 41 مصنعاً تابعاً للدولة إلى أحد مصانع هونغ كونغ، كما بيع في محافظة هوتان هين 200 مصنع.

(2) غسان العزي، الصحوة الصينية، النهار، العدد 19213، الجمعة 8 آب 1995، ص 11.

للهجرة نحو الساحل والمدن حيث ترك حوالى 150 مليون عامل الريف مشكّلين أزمة للسلطات المحلية.

وبغية معالجة موضوع هذه الهجرة، تعمل الصين على دفع التنمية الريفية دفعاً مهماً. وضمن هذا الإطار، وفي 8 تشرين الثاني 1997، أُقيم احتفال إغلاق مجرى النهر الأزرق تمهيداً لإقامة أكبر سدّ في العالم لجمع مياه النهر التي كانت تغرق خلال الطوفان، ومنذ قرون عدة، المنطقة الأكثر سكّاناً في الصين والتي تمتد بين هملايا وشانغهاي. ويذكّر المشروع بالمشاريع الفرعونية حيث يعمل عشرات الآلاف من العمال لنقل مائة مليون متر مربع من التراب وحفر ترعة أعمق من قناة السويس وقناة باناما، وذلك لتحضير مكان السد الذي سينتهي العمل به في عام 2009، حيث تقام بحيرة ضخمة بطول 600 كلم تتسع لأربعين مليار متر مكعب من مياه النهر. وستختفي من الوجود 4500 قرية، ويُنقل حوالى مليون ومائتي ألف من السكان إلى أمكنة أخرى[1].

وبالفعل، وفي السادس من حزيران من العام 2006، دشّنت الصين، قبل ثلاث سنوات من المتوقّع، السدّ الذي يعتبر الأكبر في العالم والذي يقع على نهر يانغتسي، ووصفت وكالة رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية العملية، وتحت عنوان «الصين تدشّن

---

(1) Jean - Leclerc DU SABLON, La Grande muraille du Yang - Tseu, Le Figaro, N° 16559, Lundi 10/11/1997, p. 4.

(2) وكالة رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية، بكين، 6 حزيران 2006.

أكبر سدّ في العالم»، كالآتي[1]:

«نسفت الصين أمس آخر بئر موقتة لحماية سد الممرات الثلاثة باستخدام كمية من المتفجرات تكفي لهدم 400 مبنى كل منها يتكون من عشرة طوابق.

وقالت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) إن البئر المؤقتة، التي يبلغ طولها 580 متراً وارتفاعها 140 متراً والمتصلة بالحوض الجنوبي لنهر يانغتسي، انهارت خلال 12 ثانية في سلسلة من الانفجارات باستخدام 191,3 طنًّا من المتفجرات التي زرعت تحت الماء. وأضافت أن الانفجار أدّى إلى تناثر نحو 190 ألف متر مكعب من جزيئات الخرسانة في أطول أنهار الصين. وأعلن المهندسون إتمام العملية بنجاح وإنها لن تؤدِ لوقوع زلازل.

وانتهت أعمال البناء في سدّ الممرات الثلاثة، أكبر مشروع في العالم لتوليد الكهرباء من المساقط المائية في الشهر الماضي بعد وضع حجر الأساس عام 1997. لكن محطات توليد الكهرباء لن ينتهِ العمل بها قبل العام 2008 حيث يتوقّع أن تنتج 22,4 مليون كيلواط من الكهرباء. ويهدف مشروع السدّ بالأساس إلى التحكّم بالفيضانات الهائلة التي تضرب شمال شرق الصين».

ومن التدابير المتخذة لجذب الرساميل الأجنبية نذكر إعفاءها من الضرائب لمدة 3 سنوات، تدفع بعدها 16,5% فيما يدفع الرأسمال المحلي 55% في السنة الأولى. كما تغاضت السلطات، على سبيل المثال، عن تسريح أحد الرأسماليين من هونغ كونغ 1200 عامل من أصل 2000، بعدما باعته أحد

مصانع النسيج. ويعتبر بيع الأراضي والعقارات إحدى الطرق لجذب الرأسمال الأجنبي رغم أنه غير منتج أو مثمر. كما بدأت منذ 1994 حملة تقديم الامتيازات إلى الشركات العالمية في ميدان الصناعة النفطية والطاقة وإعطاء الحق للرأسمال الأجنبي بامتلاك محطات الطاقة. ويهدف ذلك إلى الحصول على التكنولوجيا المتطوّرة في ميادين الطاقة واستخراج النفط والزراعة والصناعة.

إنّ سياسة الانفتاح هذه خلقت مشكلات أمام الإدارة الصينية، لا سيّما في موضوع تطوير الآفاق الاجتماعية والاقتصادية، وفي ميدان البطالة المتزايدة بين السكان وتعارضها مع الأهداف السياسية المعلَنة للحكومة.

وضمن مفهوم الانفتاح الاقتصادي على العالم، ندّدت الصين باستبعادها من عضوية منظّمة التجارة العالمية، لاسيّما بعد أن حقّقت خطوات واسعة في فتح أسواقها أمام التجارة والاستثمار. وانتقد الوزير الصيني المسؤول اعتبار العقوبات الاقتصادية كأدوات سياسية في عالم يعتمد بشكل متزايد على التجارة الدولية. من جهة أخرى، وردًّا على إلغاء واشنطن وضع الدولة الأكثر رعاية التي تتمتّع به الصين، اتخذت بكين إجراءات انتقامية ضد الشركات الأميركية لمصلحة الشركات الأوروبية واليابانية[1].

ومقابل التطوّر الإيجابي في اقتصاد الصين، برزت عقبات وساد تشاؤم أوساط

(1) وكالة رويتر، بكين، الجمعة 28 أيار 1994.

المستثمرين الأجانب ودول الغرب التي دأبت على معاملة الصين معاملة مميزة باعتبارها من دول العالم الثالث التي ما زالت في طور النمو.

لكن بكين راحت، في الوقت نفسه، تسعى لدخول منظّمة الغات الدولية للتجارة الحرّة كعضو مؤسّس، الأمر الذي اعترض عليه الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة، نظراً للمعاناة من تزايد أعمال القرصنة على منتوجاتهما لاسيّما الأميركية منها، ممّا تسبّب بخسائر تقدّر بمليارات الدولارات[1]. وهذا الموضوع سيفصّل لاحقاً.

من جهة أخرى، تزايد القلق داخل الصين، منذ 1994، حيث أجمع علماء الاجتماع على أن بلادهم تجتاز أزمة اقتصادية حادة من حيث ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في المدن الكبرى بنسبة 18,9%، وارتفاع نسبة البطالة من 2,4 إلى 2,6%، علاوة على تزايد شراء السيارات الخاصة وبلوغه 14,5 مليار دولار من الأموال العامة، أي بزيادة 137% خلال سنة واحدة[2].

وفي الميدان العسكري، يعتبر جيش الصين من أهم منجزاتها، لا سيّما بعد أن أعطى دستور 1982 قيادة الجيش للجنة عليا يُنتخب رئيسها من قبل الجمعية الشعبية، وبعد امتلاكها القدرة النووية المتطوّرة والصواريخ

(1) معن مخول، النمو الاقتصادي والارتداد السياسي في الصين، الحياة، العدد 11654، 16 كانون الثاني 1995، ص 7.

(2) التقرير السنوي حول وضع الصين، الصادر عن أكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين، عام 1995.

عابرة القارات والأقمار الاصطناعية والمحطات الفضائية والسلاح التقليدي وغير التقليدي المتطوّر، وتشكيلها قوّة عسكرية بارزة على الصعيد العالمي. وذلك رغم العقيدة القتالية الصينية التي حدّدها تصريح رسمي في 5 آذار 1979 بالقول[1] :

«إذا لم نُهاجَم لا نُهاجِم، لكن إذا هوجِمنا فإننا نقوم بهجوم معاكس» .

ويبقى الجيش الصيني مرهوباً نسبةً لحجمه وإمكاناته ونوعيّة جنده المتطوعين من الفلاحين الأقوياء والمنضبطين والذين يتحلّون بروح المسؤولية والانضباط والمعنويات المرتفعة، وخاصة بعد أن بلغ تعداده في آب من العام 2007 مليونين وثلاث مائة ألف مقاتل[2] .

ومن المؤكّد أن القوّة العسكرية الصينية آخذة في التصاعد نتيجة شراء الأسلحة بسعر زهيد من دول الاتحاد السوفياتي السابق، وبالتحديد من روسيا. فقد انضمّ إلى الترسانة العسكرية 29 طائرة مقاتلة من طراز أس يو 27 قيمتها مليار دولار و24 طائرة هيلكوبتر أم أي 17 وعشر طائرات ثقيلة للنقل أم آي ون 76 و50 دبابة ت 72، وقدرة على تموين الطائرات في الجو مصدَّرة من إسرائيل وإيران، و100 صاروخ سطح- جوّ أس 300 ذات قواعد متحركة. هذا إضافة إلى صواريخ ستينغر المضادة للطائرات من

(1) تصريح رسمي بتاريخ 5 آذار 1979، (انظر ملحق رقم 26) معلومات عن جيش الصين.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، بكين، 1 آب 2007.

باكستان. كما أن بكين قامت بشراء 58 طائرة ونظام مبكر للإنذار، وما بين 2 إلى 4 غواصات من طراز كيلو. وضمن الإطار نفسه، كشف خبراء غربيّون أن بكين رفعت ميزانيتها للدفاع عام 1997 بمعدل 12,7% عن عام 1996[1].

وتابعت الصين سياستها العسكرية في تعزيز قدرات جيوشها، فأعلن المتحدث باسم الجمعية الوطنية الشعبية (البرلمان)، في الرابع من آذار من العام 2007، أن ميزانية الجيش الصيني سترتفع في العام 2007 بنسبة 17,8% قياساً إلى العام 2006، موضحاً أن الصين زادت تدريجيًّا نفقاتها العسكرية، وأنها تعتمد منذ مدة طويلة سياسة إقرار زيادة سنوية على ميزانية الجيش. وأن الهدف من هذه الزيادات هو التعويض عن قلة الاعتمادات المخصصة أصلاً للدفاع. كما أكّد أن نسبة الزيادة هذه «منخفضة نسبيًّا مقارنة مع بعض الدول الكبرى»، في إشارة ضمنية إلى الولايات المتّحدة الأميركية.

وأشار المتحدث إلى أن الميزانية العسكرية شكّلت 1,35% في العام 2005، مقابل 4,03% للولايات المتّحدة.

وجاء هذا التوضيح بعد أن أثار تنامي القوة العسكرية الصينية قلق المجتمع الدولي، خصوصاً الولايات المتّحدة واليابان، رغم التصريحات المطمئنة من جانب بكين[2].

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين 3 آذار 1997.

(2) وكالات الأنباء العالمية، بكين، 4 آذار 2007.

وكانت الصين قد قامت، في شهر كانون الثاني من العام 2007، بتجربة سلاح مضاد للأقمار الصناعية، لتصبح بذلك البلد الثالث بعد الولايات المتّحدة وروسيا الذي بإمكانه إسقاط جسماً من الفضاء.

وفي الميدان العسكري التقليدي أعلن الأميرال الأميركي مارك فوكس، في 22 تموز من العام 2007، أن صواريخ صينية الصنع تهرّب إلى العراق عبر إيران لمهاجمة القوّات الأجنبية فيه. وقال: «لقد استولينا على كمية من الأسلحة والصواريخ في أماكن متفرّقة من البلاد. وهناك صواريخ منها تمّ تصنيعها في الصين»[1].

وفي الأول من آب من العام 2007، وبمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الجيش الشعبي للتحرير الصيني التي نُظِّمت في بكين، وعد الرئيس الصيني هوجينتاو بتعزيز موارد «أكبر جيش في العالم»، معتبراً أن «النمو الاقتصادي يساهم في تحديث القوّات المسلّحة لمصلحة الأمن القومي والتنمية». فالجيش الأكبر في العالم، الذي بلغ تعداده 2,3 مليون شخص، يثير قلقاً في العالم خصوصاً في الولايات المتّحدة الأميركية. وكانت الصين قد أقرّت موازنة الجيش للعام 2007 بـ45 مليار دولار، فيما بلغت مجمل النفقات العسكرية 125 مليار دولار[2].

إلى جميع عوامل قدرة الصين القومية التي ذكرت، تتمتّع الصين بانسجام بارز

(1) وكالات الأنباء العالمية، بغداد، 22 تموز 2007.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، بكين، 1 آب 2007.

على الصعيد العرقي للسكان رغم انتمائهم إلى قوميات متعددة، لأن قومية واحدة تسيطر وهي قومية الهون التي تجمع حوالى 93,3% من مجموع السكان[1]. لذلك فإن الذين يشبّهون الصين بالاتحاد السوفياتي السابق، مبشّرين بتفكّك جمهورياتها، ليسوا واقعيين تماماً. فما يجمع الشعوب الصينية هو أكثر مما يفرقها، لا سيّما مع بداية التطوّر الاقتصادي الذي سبق التكلّم عليه. حتى في هونغ كونغ، يلاحظ أنّه لم يرتفع صوت واحد للمطالبة بالاستقلال التام عام 1997. وحتى في تايوان، ما زال التيار الاستقلالي ضعيفاً ويجمع أقلية من السكان[2].

يضاف إلى ذلك قوّة الدولة المركزية التي ما زالت روح الزعيم دانغ تجمعها مع رفض الثورة الثقافية والاعتماد على التنمية الاقتصادية كسياسة للبلاد التي بدأت تغزوها أمواج من التقنيين ذوي التنشئة الغربية، مستبدلة الكادرات القديمة التي تابعت تنشئتها في بلاد ستالين[3].

---

(1) تشاي ون، المرجع السابق نفسه، ص 16. سجل في الصين 56 قومية، خمسة عشر منها يبلغ عدد كل منها حوالى المليونين نسمة، وثلاث عشرة حوالى مئة ألف، والباقي أقل من خمسين ألف. هذه القوميات يجمعها تاريخ عريق عمره مليون سنة إذ أن أقدم إنسان بدائي اكتشفت أثاره في بكين وتعود إلى مليون سنة، هو إنسان «يوان مو».

(2) Jean -Leclere DU SABLON, Hong Kong: La farce de Qian Qichen, Le Figaro N° 16283, Lundi 23 Décembre 1996, p.6.

-Thierry de MONTBRIAL, Parier sur la Chine, Le Figaro, N° 15727, Lundi 13 Mars 1995, p.2.

(3) Eric ROUSSEL, Peyrefite, observateur du miracle chinois, Le Figaro, N° 16286, Jeudi 26 Décembre 1996, p. 4.

وهكذا، ساهم رجلان خلال النصف الثاني من القرن العشرين في دفع الصين وتحديثها، ماوتسي تونغ الذي أقام الدولة بمؤسساتها العامة، ودانغ الذي دفعها في ميادين الحداثة والتطوّر. وهي حاليًا تحاول اجتياز القرن الحادي والعشرين بقوّة وفاعلية.

ب- دور الصين في التوازنات الدولية

منذ الثمانيات من القرن الماضي، راحت الصين تنفتح على الحضارة الغربية مبتعدة عن النظام الشيوعي المغلق. وفي شهر كانون الثاني 1982 اعتمدت مع دانغ كسياوبينغ دستوراً جديداً يرفض الثورة الثقافية والاتجاهات اليسارية في الدولة، ويعود إلى تقاليد الصين القديمة ودستورها الأول الذي صدّق عام 1954، ويعتمد التنمية الاقتصادية كسياسة عامة.

وهكذا، بدأ توجّه جديد في البلاد يرفض التعامل مع الدول الكبرى، كما قال كيسنجر، وفق المبادئ الأيديولوجية، إنّما حسب المعطيات الجيوستراتيجية[1].

والآن، وبعد ستة وعشرين عاماً على هذا التوجّه، دعمت الصين علاقاتها العالمية مركِّزة على أهميّة دورها في التوازنات الدولية. لكن هذا الدور، ورغم امتلاكها حق الفيتو في مجلس الأمن، مازال بحاجة إلى دفع تأثيرها العالمي لتتمكّن من مجاراة الجبّار الأميركي وأوروبا الموحّدة في هذا الميدان.

(1) KISSINGER, A la Maison Blanche, op. cit, p. 173.

1- منطلقات القوّة العظمى

وتنطلق الصين، في رغبتها لعب هذا الدور، من مفهوم القوّة العظمى التي تتشكّل حاليًّا وسط عالم تتقاسمه التأثيرات والتوازنات الدولية. لقد بدأت ترفض التُّهم الموجّهة إليها، خاصة في مواضيع الحرّيات العامة وحقوق الإنسان. كما اتخذت مواقف عدائية من الدول التي زوّدت تايوان بالأسلحة كفرنسا التي باعتها سلاحاً تقليديًّا. وأكّدت أنّ ألمانيا، التي رفضت تزويد الجزيرة الصينية بالغواصات، ستكافأ على ذلك. وردًّا على رفض الولايات المتّحدة تمديد وضع الدولة الأكثر حظوة في ميدان المبادلات التجارية، قرّرت الصين مساعدة باكستان في برنامجها النووي. كما امتعضت السلطات الصينية، خلال زيارة وزير الخارجية الأميركية لها، من تلميحه إلى عدم احترامها حقوق الإنسان[1].

ومن المؤكّد أنّه، ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وبعد التزام بكين وواشنطن خط الانفتاح التجاري على بعضهما، فإنّ أية حوادث عنفيّة في شرق آسيا لم يعد بالإمكان أن تحدث وتهز أركان التجارة العالمية وتضع مسيرة سنوات عدة تحت التهديد، مساهمة في تقويض أسس نظام عالمي جديد، ما انفكت واشنطن تنادي به. وتحاول الصين استغلال هذه الحقيقة لزيادة تأثيرها في المنطقة، فقد اختار

(1) Jean - claude CASANOVA; Asie: ombres L'Express, No 2233, 28 avril 1994, p.5.

العالم الغربي منطق التفاهم معها في الشرق الآسيوي وذلك لعجزه عن مواجهتها، الأمر الذي استفادت منه لتثبيت تأثيرها وأهمّيتها.

وهكذا عملت بكين، ودون أن تتخلّى عن عظمة الدور الطليعي الذي يضطلع به الحزب الحاكم، ولا عن منطق القوّة العظمى التي يحافظ عليها الجيش الأحمر، على نحوٍ ذكي لامتصاص غضب الغرب وتهدئته.

من جهة أخرى، حرص الصينيون، خلال السنوات الأخيرة، على وضع خلافاتهم الأيديولوجية مع دول الشرق والغرب جانباً، والارتباط معها بعلاقات جديدة قوامها التعاون الاقتصادي والاحترام المتبادل وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية. فبعد عداء دام أكثر من أربعة عقود، قامت الصين بتسوية خلافاتها القديمة في آسيا والشرق الأقصى، وأسرعت إلى تطبيع علاقاتها مع دول الاتحاد السوفياتي السابق وفيتنام، واقتربت من كوريا الجنوبية وإسرائيل، وعزّزت علاقاتها مع اليابان[1]. كما زار رئيس وزرائها لي بنغ موسكو في 26 كانون الأول 1996مطلقاً مبادرة نحو الرئيس يلتسين، باعتباره أول رئيس دولة يستقبله بعد عودته لتسلّم مهامه الدستورية[2]. وهدفت الزيارة إلى استغلال انفتاح الصين

---

(1) أحمد إبراهيم، الصين تنتظر رحيل قائدها، الحياة، العدد 11730، الاثنين 3/ 4/ 1995، ص 7.

(2) Jean - Leclere Du SABLON, La Chine revient dans le «grand jeu», Le Figaro, N° 16287, Vendredi 27/12/1996, p.5.

على العالم وتأكيد دورها الجيوستراتيجي كقوّة عظمى. وقد أدّت هذه الزيارة إلى اتفاق حول خفض قوات البلدين المشتركة، وعلى عقد قمّة بين الرئيسين يلتسين وزيمين في شهر نيسان. وقال المتحدّث باسم الرئاسة الروسية إن البلدين «اتفقا على الخريطة السياسية للعالم الذي يتعيّن أن تكون متعددة الأقطاب وغير منقسمة إلى قادة وتابعين»[1]. بالمقابل، أكّد يلتسين رفض روسيا إقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان.

وتابعت الصين سياسة الانفتاح على الغرب، بعد دخولها القرن الحادي والعشرين، فزار الرئيس هوجينتاو في الثامن من تشرين الثاني من العام 2005 بريطانيا في زيارة رسمية هي المحطة الأوروبية الأولى لجولته التي قادته إلى ألمانيا وإسبانيا[2].

كلّ هذه التغييرات هدفت إلى لعب دور القوّة العظمى الذي تحضّر له بكين مع بداية القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي تتقبّله الدول المجاورة خوفاً من حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية فيها تدفع الملايين البشرية الصينية إلى عبور الحدود نحو كوريا والهند وروسيا.

وضمن المفهوم ذاته، نفّذت الصين سلسلة من المناورات العسكرية بهدف التأكيد للداخل والخارج أنّ الجيش والحزب يعملان

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 27/ 4/ 1996.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 8 تشرين الثاني 2005.

بالتنسيق ولا يعانيان أي نقص في المعنويات أو الشرعية[1]. ودرجت القيادة السياسية غالباً إلى تجميد جميع الإصلاحات السياسية وخطة الانفتاح التجاري على الخارج، فور تعرّضها لخطر انشقاق داخلي أو أزمة في الشرعية، كما حصل عام 1989 حين تعرّض الحزب لحملة تشهير في ساحة تيان أنمين، مما جمّد الاستثمارات الأجنبية طيلة ثلاث سنوات بأمر من القائد دانغ[2].

حتى الشبيبة الصينية، تعمل ضمن إطار «الصين قوّة عظمى». فقد أدرجت إحدى مجموعات «الشبّان الصينيين» مقالاً في إحدى صحف هونغ كونغ يرفض التدخّلات الأميركية في شؤون البلاد الداخلية. وجاء فيه «أنّ حاملات الطائرات الأميركية لا ترهبنا، وهي تواجه الآن بلاداً قوية، ليس كالصين التي واجهتها خلال حربي كوريا وفيتنام»[3].

من جهة أخرى، ومع تزايد الروح الوطنية الوثّابة في صفوف الشباب، اعتمد جهاز الدعاية في قيادة دانغ خطة تحضير للرأي العام على مراحل ثلاث[4]:

- الأولى، عام 1993، تهدف إلى تأجيج الروح الوطنية.

---

(1) وكالة أنباء شين خوا الصينية، الجمعة 27/ 12/ 1996.

(2) الصافي سعيد، أمبراطورية الوسط على عتبة القرن الحادي والعشرين، الشرق الأوسط، العدد 1337، الخميس 4/ 4/ 1996، ص 16،

(3) Caroline PUEL, Chine: Le rouleau compresseur nationaliste, Le Point, No 1228, 30 Mars, 1996, p. 30.

(4) المصدر السابق.

- الثانية، منذ عام 1994، وتهدف إلى استقبال الألعاب الأولمبية لعام 2000 في بكين.

- الثالثة، منذ عام 1993، وتقضي برفع العلَم يوميًا في جميع المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة.

وجنَّدت هذه الخطة جميع إمكانات البلاد لدفع الروح الوطنية إلى الأمام، ومنها:

- الصين ينبغي أن تصبح أول قوة اقتصادية في العالم بحلول العام 2010.

- جميع سائقي السيارات العامة يضعون العلَم الصيني داخل سياراتهم.

- توزيع كتيِّب على تلامذة المدارس يعدد أمجاد الصين الغابرة ويؤكد على تاريخها منذ 5000 عام.

- التأكيد اليومي على ضرورة توحيد الصين.

- المناورات العسكرية الضخمة.

ومنذ ذلك التاريخ، وصولاً إلى بداية العام 2008، حافظت الصين على سياستها الراغبة في لعب دور بارز على الصعيد العالمي، وفي موازنة التأثير على الأحداث الدولية الذي تمارسه الولايات المتّحدة الأميركية، في ظل النظام العالمي الأوحد الذي أقامته منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. ففي الرابع عشر من شباط من العام 2007، وخلال اجتماع عقد في نيودلهي وضم وزراء خارجية الصين وروسيا والهند، دعا وزير الخارجية الصيني لي تساو شينغ إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب وأكثر توازناً من

النظام الأوحد الحالي[1].

إلى ما هنالك من مظاهر العظمة التي تؤكّد الدور الذي ترغب الصين أن تلعبه مستقبلاً على الصعيد العالمي.

2- توحيد الصين

اعتمد الزعيم الصيني دانغ، في أحد أبرز خياراته، توحيد الصين بكاملها، بما فيها تايوان وهونغ كونغ وماكاو، وذلك بهدف تأمين دعم رجال الأعمال الصينيين واللوبي الصيني في العالم[2].

وفي أوائل آذار 1996، وفي خطوة زادت التوتّر السياسي والعسكري بين الصين وتايوان، دعا الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى مواصلة النضال لإعادة توحيد البلاد، «طالما أنّ السلطات التايوانية لم تضع حدًّا لنشاطاتها الهادفة إلى تقسيم الصين»[3]. في الوقت نفسه أطلقت بكين ثلاثة صواريخ ذاتية الدفع في البحر قرب الساحل التايواني، بتاريخ 8 آذار 1996، ممّا أثار إدانة دولية واحتجاجات غاضبة من الولايات المتّحدة واليابان وبريطانيا.

لقد شدّد الرئيس الصيني، أمام نوّاب مدينة شانغهاي، على أن «تايوان هي جزء لا يتجزأ من الصين، وأنّ بلاده لن تسمح لأية قوّة بتعديل وضعها في أي شكل من الأشكال»[4]. أما وزير الدفاع

(1) وكالة الأنباء العالمية، نيودلهي، 14 شباط 2007.

(2) Alexandre ADLER, Chine: Velpone à Pékin, Le Point, N° 1228, 30 Mars 1996, p. 28.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ 8 آذار 1996.

(4) المصدر نفسه.

كيان كيشين فقد ذكر أن الجيش الصيني المؤلَّف من ثلاثة ملايين عنصر وضع في حالة تأهب «لحماية السيادة الوطنية»[1]. علاوة على ذلك، أجرت الصين مزيداً من المناورات العسكرية الضخمة وبالذخيرة الحية في مضيق تايوان، حيث شارك في مناورات الخميس في الخامس عشر من آذار من العام 1996 أكثر من 40 سفينة حربية و20 سرباً من الطائرات و150 ألف جندي. وهدفت المناورات، التي دامت تسعة أيام، إلى تمثيل مهاجمة تايوان. كما نقل التلفزيون الصيني أخبار المناورات، مؤكّداً أنها تهدف إلى إظهار قوّة الجيش الصيني الحقيقية في الحروب المقبلة الهادفة إلى السيطرة على سماء الصين وبحرها.

وفي 12 أيلول من العام 1997 عاد الرئيس زيمين، خلال افتتاحه لأعمال المؤتمر العام الخامس عشر للحزب الشيوعي، ودعا تايوان للعودة إلى الوطن الأم، متّهماً قوى أجنبية بالتدخّل في منع إعادة توحيد الصين. كما كرّر التهديدات بغزو الجزيرة، إذا أعلنت استقلالها[2].

وكان قد سبق للصين أن هدّدت مراراً باللجوء إلى القوّة في حال أعلنت الجزيرة استقلالها، مذكّرة بشعار الزعيم دانغ القائل: «نظامان أو ثلاثة أنظمة، إنما بلاد واحدة»، كذلك بتوصياته من أنّ «سياسة الانفتاح الاقتصادي لا بدّ وأن تسير

(1) المصدر نفسه.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 12 أيلول 1997.

بالتوازي مع سياسة استرجاع جزر الصين المشاغبة»[1].

من جهة أخرى، وضمن حملة التوحيد هذه التي أعادت بروز الروح الوطنية، عُلِّقت يافطات عدة ووُضعت إعلانات في الصحف تدعو إلى هذا التوحيد. ونذكر أحدها الذي وضع بتاريخ 16 آذار 1996 في الصفحة الأولى من صحف هونغ كونغ موقَّعاً من مجموعة مجهولة دعت نفسها «شبيبة سي جي Si Ji الوطنية» وجاء فيه[2]:

«جميع الصينيين مدعوّون للتوحّد والصراع لتحقيق الهدف الأكبر الذي هو توحيد البلاد».

واعتبر الحزب الشيوعي الصيني يومذاك أنّه، وكما عادت التيبت وتركستان إلى البلاد في عام 1950، وهونغ كونغ عام 1997 وماكو عام 1999، فإنّ تايوان لم تجد أمامها من طريق سوى العودة للاحتماء بظل علَم البلاد الموحَّدة عن طريق القوّة أو عن طريق اتفاق تسوية. وهذه العودة تعني تحقيق حلم الصين بالعظمة ورمزاً للخلاص من عصر الإهانات وانتقاماً كبيراً من المعتدين اليابانيين والغربيين الذين تعاونوا على تمزيق أمبراطورية الوسط[3].

أمام هذا التصعيد بين الصين والغرب حول وضع تايوان، وضمن إطار عودة

---

(1) الصافي سعيد، إمبراطورية الوسط على عتبة القرن الحادي والعشرين، الشرق الأوسط، العدد 1337، الخميس 4/ 4/ 1996، ص 16.

(2) المصدر نفسه.

(3) Francis DERON, Du Tilet à Taïwan, la Chine réaffirme ses prétentions, le Monde international, N° 2430, Jeudi 1/6/1995, p. 4.

هونغ كونغ إلى الوطن الأم، وصلت طليعة القوات العسكرية الصينية إلى المدينة في 20 نيسان 1997 للقيام بالتحضيرات العملية لوصول الفرقة الصينية التي حلّت مكان آخر القوات البريطانية منتصف ليل 30 حزيران 1997.

كما قام آخر حاكم بريطاني، من أصل 27 للمدينة، كريس باتن Chris PATTEN بآخر ظهور له أمام نوّاب الأمة في 19 حزيران 1997 قبل أن يغادر المدينة في 30 منه[1].

3- ضبط الوضع واستعادة دور الشيوعية

مرّ حدث وفاة الزعيم «دانغ» دُونَ خضّات، وهو الذي جمع الشعب حوله منذ الثمانينات من القرن الماضي، وتمتّع بشعبية كبيرة بسبب سياسته الاقتصادية التي رفعت مستوى المعيشة بشكل ملحوظ.

وكانت السلطة قد تخوّفت من حدوث انتفاضة شعبية على غرار انتفاضة تيان أنمين، لذلك اتخذت قيادة الحزب الشيوعي قرارين هامين:

الأول: يتعهد بإصلاح الحزب المحلي والمنظّمات الموالية وعددها 64 ألفاً، والتي هي في حالة انحلال تام.

الثاني: تنشئة وتعزيز «فريق من الشباب النخبة»

---

(1) Jean Leclerc Du SABLON, Hong Kong: Le choix de Pékin, Le Figaro, N° 16252, Samedi 16 Novembre 1996, p.3.

Jeans Leclerc Du SABLON, Hong Kong: Les adieux du dernier gouverneur, Le Figaro, N° 16437, Vendredi 20 Juin 1997, p.3.

يكون مؤهّلاً لقيادة الشيوعيين في القرن الحادي والعشرين والبالغ عددهم 55 مليون عضو.

وما تخوّفت منه القيادات الصينية يومذاك هو صعوبة إيجاد حلّ للإشكالية الصعبة التي خلّفها دانغ، والمتمثّلة بالآثار الجانبية لانفجار الصين الاقتصادي، كالفوارق في توزيع الدخل واتساع الهوّة بين الفئات الاجتماعية وإفلاس بعض الشركات الحكومية وتفاقم البطالة، وما رافقها من خروج على القانون والرشوة.

وفي الإطار نفسه، دعا عضو الحزب هو يينتاو، إلى استعادة الدور الطليعي للشيوعية داخل المناطق الريفية وإعادة إحياء آلاف القواعد الأمامية التي شُلّت حركتها. كما وضع الزعماء الصينيون الخطط لتعزيز حكومة الحزب المركزية. وتقضي هذه الخطط بتطهير المؤسسات والأجهزة الحكومية من المعارضين والأعداء والمناوئين للسلطة المركزية وجنرالات الجيش غير الموالين وملاك الأراضي والإقطاعيين والأقليات العرقية التي كان الزعيم دانغ قد حذر منها[1].

أما الكاتب وانغ شين، فرأى أنّ السنوات الخمس عشرة للنمو الاقتصادي الكبير خلقت ثلاث طبقات من الشعب هم الفلاحون والموظفون والرأسماليون، ولكلٍّ منهم مطالبه المختلفة. لكنّ المستقبل كفيل بجمعها،

---

(1) أحمد إبراهيم، الصين تنتظر رحيل قائدها، الحياة، العدد 11730، الاثنين 3/ 4/ 1995، ص 7.

لأن لكل جماعة منها صوتها داخل الحزب واللجنة المركزية[1].

رغم هذه الصعوبات، ما انفكت قيادات الحزب الشيوعي تؤكّد أن ليس لديها أية مخاوف من أن تتعرض البلاد لحال التفكّك والانهيار التي تعرّض لها الاتحاد السوفياتي؛ وذلك بسبب إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية التي تجعلها بعيدة عن حال الفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي أودت بدول الكتلة الشيوعية. فتجربة الموازنة والتوازن، التي اعتمدتها الصين في الشؤون الاقتصادية، وقبولها بمبدأ تحقيق النمو الاقتصادي أيًّا كان مصدره، تفرض نفسها على الشؤون السياسية والأيديولوجية.

لكن تعلّق الصين السابق بشخص دانغ بعد وفاته، وتراجع تأثير الحزب الشيوعي، وعدم السيطرة على الأرياف، والانفجار الاقتصادي، وتراجع حجم الاستثمارات الخارجية، وأعمال الشغب التي قد يقوم بها المنشقّون من أنصار الديمقراطية؛ كلها عوامل داخلية لا تصبّ حتماً في خانة إيجابيات ضبط الوضع الداخلي.

كما أنّ مثلث السلطة، أي الرئيس جيانغ زيمين ورئيس الوزراء لي بينج ونائبه للشؤون الاقتصادية زورو نفجي، كان يفتقر إلى القاعدة الشعبية الضرورية لمواجهة المصلحين المستعجلين الذين يفضّلون خفض دور الدولة في

(1) وانغ شين، كتاب «رؤية الصين بعين ثالثة»، الحياة، العدد 11730، الاثنين 3/ 4/ 1993/ ص 7.

الاقتصاد والإسراع في التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

وبالفعل، حدّد الرئيس زيمين في 12 أيلول 1997، في كلمة افتتاح أعمال المؤتمر العام الخامس عشر للحزب الشيوعي، أبرز الاستحقاقات الداخلية والخارجية للصين في استعدادها للقرن الحادي والعشرين. وأعطى الضوء الأخضر لتطوير الملكية الخاصة ولخصخصة القطاع العام بشكل واسع.

والتحدي الأكبر قد يأتي من الجيش الذي قد يقرر الطريق التي ستسلكها البلاد، لا سيّما وأن الحزب الشيوعي كان في حالة تضعضع نسبية.

4- العلاقات مع الولايات المتّحدة

مرّت العلاقات الصينية- الأميركية بمرحلة طويلة من العداء المستحكم والذي بدأ بدعم واشنطن لشان كاي تشاك في الحرب الأهلية ضد ماوتسي تونغ. وكاد البلدان يصلان إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة خلال الحرب الكورية (1950-1953)[1].

ومنذ 1970 بدأ الرئيس نيكسون ومستشاره كيسنجر عملية التقارب مع الصين التي أدّت، عام 1972، إلى بيان شانغهاي الشهير، فأقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين في أول كانون الأول 1979 دون أن تحلّ قضية تايوان[2].

(1) Alain, PEYERFITE, Quand la Chine s'éveillera, Fayard, Paris, 1973, p.450.

(2) Richard NIXON, op. cit, p. 159-160.

وجاء تقارب الصين مع الولايات المتّحدة ضمن سياستها للتقرب من الغرب والتعاطي مع الدول وفق معطيات جيوستراتيجية بعيدة عن الأيديولوجية، ولحماية نفسها من التهديد السوفياتي في الشمال، وفي إطار تعزيز قدراتها الاقتصادية، باعتمادها على التكنولوجيا الغربية. كذلك ضمن اعتبارات القوّة العظمى التي اجتازت مركّب النقص الأيديولوجي ووضعت جانباً مشكلة تايوان بصورة مؤقتة(1).

وبدت علاقة الصين بالولايات المتّحدة متأرجحة بين الحب والكراهية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وعودة روسيا للتقرب من الغرب، ولا سيّما الولايات المتّحدة. لقد انتهى شهر العسل بين بكين وواشنطن عقب هذا الانهيار، وبعد الحملة التي شنّتها قوّات الجيش على الطلبة والمطالبين بالديمقراطية عام 1989. كما توتّرت العلاقات بينهما أكثر، بعد أن سمحت واشنطن لرئيس تايوان لي بينغ هيو بالقيام بزيارة خاصة للبلاد عام 1995، دون مراعاة خاطر الصين التي تنظر إلى تايوان كمقاطعة متمردة وليس كدولة مستقلة. وزادت المرارة الصينية عندما أرسلت واشنطن حاملتي طائراتها مع مجموعاتها القتالية إلى مياه قريبة من تايوان في استعراض للقوّة لمساندة تايبه.

وجاء ذلك، فيما كانت الصين تجري مناوراتها العسكرية والتجارب على الصواريخ، في محاولة لترويع الجزيرة الصغيرة وإجبارها

(1) Henry KISSINGER, op.cit, Tome 1, p.752 et 764.

على التخلي عن حلم الاستقلال[1]. فقد أجبر الكونغرس الأميركي إدارة كلينتون بقرار اتخذ بتاريخ 19 آذار 1996 بأغلبية 369 صوتاً مقابل أربعة عشر يقضي بحماية تايوان في حال تعرّضها لحصار صيني[2].

كتب تانغ جينيو في كتاب «الصين يمكنها أن تقول لا»:

«يتزايد عدد الصينيين الذي يشعرون بالاشمئزاز من أفعال الولايات المتّحدة». وأكّد تانغ أنّ هذه نقطة تحوّل بالنسبة لعامة الشعب، خاصة بعد أن فشلت الصين في استضافة الدورة الأولمبية لعام 2000، وألقى كثيرون اللوم بشأن ذلك على واشنطن[3]. كما تنامت المشاعر المناهضة للعم سام حين أبرزت وسائل الإعلام الصينية ما اعتبرته معاملة غير عادلة للفريق الصيني المشارك في الدورة الأولمبية التي أقيمت في أتلانتا.

وفي إطار آخر، منعت الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي عام 1994 عودة الصين إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات)، التي كانت قد انسحبت منها عام 1950 عند اعتلاء الشيوعيين السلطة، بعد أن كانت عضواً مؤسساً فيها. وترى واشنطن أنه لا بدّ لبكين أن تقوم بخطوات مهمّة في

(1) Marc EPSTEIN Pékin pointe ses armes sur Taïwan, L'Express, 21/3/1996, p. 18.

(2) Stéphane MARCHAND, Jeux de guerre entre Washington et Pékin, Le Figaro, N° 16048, Vendredi 22 Mars 1996, p. 3.

(3) وكالة رويترز، 17 تشرين الثاني 1996.

مجال انفتاح أسواقها واحترام حرّية الملكية الفردية قبل انضمامها إلى المنظّمة، فيما اعتبر خبراء الاقتصاد في الصين أن إمعان الولايات المتّحدة في الاعتراض على هذا الانضمام إنما تمليه اعتبارات سياسية واضحة[1].

علاوة على ذلك، اتهمت واشنطن الصين بمساعدة إيران وباكستان على تطوير برامج نووية، من خلال تصدير بعض الأجهزة إليها[2].

واختصمت الصين والولايات المتّحدة حول حقوق الإنسان ونشر الأسلحة والتجارة. وتجنّب البلدان بأعجوبة نشوب حرب تجارية بينهما عام 1995. كما وجّهت الولايات المتّحدة اتهامات مباشرة للصين حول ما يعرف باسم «القرصنة الثقافية»، التي تقوم بالسطو على حقوق نسخ الأشرطة وأقراص الكمبيوتر المبرمجة[3]. وهكذا، بدأت واشنطن المعركة التجارية مع الصين في شأن حماية حقوق الاستنساخ، معلنة في أيار 1996، أنها ستفرض عقوبات تجارية على بكين ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع قرصنة الأسطوانات وأشرطة الفيديو وبرامج الكومبيوتر[4]. وكُشف النقاب عن قائمة أولية تتضمن بضائع صينية قيمتها 3 مليارات دولار قد تفرض عليها الولايات المتّحدة تعرفات جمركية.

(1) وكالة رويترز، السبت 3 كانون الأول 1994.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 11 نيسان 1997.

(3) وكالة رويترز، 17 تشرين الثاني 1996.

(4) وكالة الصحافة الفرنسية، الأربعاء 15 أيار 1996.

وردّت الصين، معلنة قائمة انتقامية بمنتجات أميركية مستهدفة بعقوبات، أبرزها المنتجات المسموعة والمرئية والسيارات والمنتجات الزراعية التي تقرّر فرض تعرفات جمركية عليها تصل إلى 100%. كما أكّد الرئيس الصيني أنّ العلاقات الصينية-الأميركية يجب أن تقوم على أساس 3 مبادئ هي: احترام السيادة، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، والمعالجة السلمية للمشكلات[1].

وهدّدت العقوبات التجارية المتبادلة بالتصعيد إلى حرب تجارية شاملة بين الشريكين العملاقين[2]. كما بدا أن شهر العسل بينهما، والذي خطّه كيسنجر ونيكسون منذ 1972، كان قد أشرف على الانتهاء في العام 1996. ووصل الخلاف إلى حدّ تهديد صغار المسؤولين الصينيين لمسؤول وزارة الخارجية الأميركية عن شرق آسيا بـ«إمطار لوس أنجلوس بالقنابل النووية، إذا دافعت الولايات المتّحدة عن تايوان أمام أي هجوم صيني في المستقبل»[3].

إنما، ورغم مظاهر الخلاف هذه، عمل البَلَدان على التنسيق بينهما ضمن المفاهيم الجيوستراتيجية، وضمن خطة واشنطن القاضية بالتوازن بين الدولتين الآسيويتين الكبيرتين، الصين واليابان، لتفادي الصراع

(1) وكالة رويترز، الأربعاء 15 أيار 1996.

(2) لقد استوردت الولايات المتحدة عام 1995 ما قيمته 46 مليار دولار من البضائع الصينية، فيما صدّرت إلى الصين بقيمة 12 مليار دولار.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين 18 آذار 1996.

المكشوف بينهما. فقد تقرر عقد قمّتين بين رئيسي البلدين في عام 1997 و1998 على التوالي في عاصمتي البلدين، وتمنّعت إدارة كلينتون في 21 آذار 1996 عن بيع غواصات لتايوان، وذلك احتراماً لشعور الصين[1].

كما جاء التحوّل الكبير في قرار الرئيس كلينتون، بالنسبة لما قطعه من وعود إزاء حقوق الإنسان في الصين منذ 1994، إذ إنّه أكّد على تغليب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية على القضايا الإنسانية والعقائدية، في منطقة تتمتّع بالأولوية الأميركية. وأوضح القرار وجوب الفصل بين الامتيازات التجارية للصين وبين حقوق الإنسان فيها، دون أن تتراجع واشنطن عن مفهومها في الدفاع عن هذه الحقوق.

وضمن هذا الإطار، قام نائب الرئيس الأميركي السابق أل غور بزيارة ودّية إلى بكين في 24 آذار 1997 هي الأولى منذ زيارة الرئيس بوش للصين عام 1989. وردًّا على هذه المبادرة أطلقت الصين سراح أقدم سجين سياسي لديها، والذي أوقف خلال حكم دانغ منذ عام 1979، وذلك في منتصف شهر تشرين الثاني 1997. كما قام الرئيس الصيني يومذاك جيانغ زيمين بزيارة الولايات المتّحدة في أواخر شهر تشرين الأول 1997، والتقى الرئيس كلينتون حيث قرَّرا، ضمن إطار التعاون والتنسيق، إقامة هاتف أحمر بينهما. كما

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الأربعاء 29 تشرين الأول 1997.

أسفرت المحادثات الصينية- الأميركية عن تعهّد الصين خطيًّا بقطع علاقات التعاون النووي مع إيران، مقابل توقيع البلدين شراكة استراتيجية بنّاءة[1].

ورأى كلينتون أنّ تجديد وضع الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للصين هو في مصلحة الولايات المتّحدة الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في الشرق الأقصى حيث تسيطر الصين واليابان. كما أوضح أنطوني لايك، مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي، أنّ حق النقض الذي تتمتّع به الصين داخل مجلس الأمن من شأنه أن يعزّز قيام علاقة إيجابية وبنّاءة معها، وأنّ للولايات المتّحدة مطامح كبرى في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ممّا يمنعها من الدخول في مواجهة مع أحد العملاقين في المنطقة[2].

5- تطبيع العلاقة مع روسيا

دعم الاتحاد السوفياتي الصين الشعبية منذ إنشائها وعقد تحالفاً معها في 14 شباط 1950. إنّما، ومنذ 1956، وبدأ ماوتسي تونغ يبتعد عن الاتحاد السوفياتي الذي رفض طلباته للمساعدة منذ 1957. وظهرت، منذ 1958، خلافات عقائدية بين الجبّارين، وكان كلٌّ منهما يدّعي أنه أكثر ماركسية من الآخر[3].

وتدهورت العلاقات

(1) المصدر نفسه.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 28 أيار 1994.

(3) M.C BERGERE. Economie de la Chine populaire, PUF, Paris, 1979, p. 45 -47.

بسرعة منذ 1959 حين التقى خروتشيف وأيزنهاور في كامب ديفيد، وأدّت سنة 1960 إلى سحب الخبراء السوفيات من الصين. وخلال عامي 1962 و1963، وُجِّهت التهم المتبادلة بلسان يوغوسلافيا وألبانيا، وبدأ الصراع المكشوف منذ 1963. ومنذ 1966 نقل الاتحاد السوفياتي من أوروبا الوسطى إلى الحدود الصينية وحدات عسكرية ضخمة ومجهّزة بوسائل حديثة نووية بلغ مجموعها، عام 1970، أربعين فرقة[1].

وفي عام 1969، وخلال اشتباكات الحدود، وصل البلدان إلى شفير الحرب المفتوحة. وبدت الصين منذ ذلك التاريخ كمثال أعلى للدول الاشتراكية والتي تدور في الفلك السوفياتي وتبغي التحرّر. كما استنبطت الصين، منذ 1970 نظرية العوالم الثلاثة، حيث تحتلّ مع دول العالم الثالث، المركز المرموق تجاه العالم الأول المتألّف من الاتحاد السوفياتي والولايات المتّحدة. أمّا العالم الثاني فيشكّل القوى الغربية الحليفة للولايات المتّحدة. وفي ذلك التاريخ صرّح نيكسون[2] : «ممّا لا شك فيه أنّ روسيا أخذت مكاننا في مركز العدو رقم 1 للصين الشعبية».

وتمحورت الخلافات الصينية- السوفياتية حول محورين:

-**الأول**: المحور العقائدي والأيديولوجي.

(1) KISSINGER, op. cit, p. 175.

(2) Richard NIXON, La vraie guerre, Tome 1 , p. 158.

- الثاني: المحور السياسي والجيوستراتيجي.

فعلى الصعيد العقائدي، حرّك الصينيون هذا السلاح بكثير من البراعة، جعلت الاتحاد السوفياتي في موقف الدفاع. وهذا التصعيد، الذي انتهى بوفاة ماو استند إلى اختلافات عدة في وجهات النظر، أبرزها:

أ- الانتقال من مرحلة الاشتراكية إلى الشيوعية التي اعتبرت الصين نفسها جاهزة لتنفيذها، فيما رأى الاتحاد السوفياتي ضرورة تأجيلها[1].

ب- اعتماد السوفيات التعايش السلمي، فيما رأى الصينيون أنّ الحرب ضد الإمبريالية دائمة والتعايش السلمي غير ممكن، طالما هناك شعوب مقهورة وإمبريالية تستغلّها.

ج- الثورة في بلد واحد وفق خروتشيف، أي في الاتحاد السوفياتي الذي تدور باقي الدول في فلكه وتدافع عن ثورته، الأمر الذي عارضته الصين.

د- نظرية العوالم الثلاثة التي تكلّمنا عنها سابقاً.

هـ- خلاف عقائدي (ماوتسي - خروتشيف).

و-المفاهيم الاقتصادية، حيث يأخذ الصينيون على السوفيات التشديد على التكنولوجيا الصناعية.

أما الخلاف الاستراتيجي والسياسي فإنّ الصين كانت تأخذ على الاتحاد السوفياتي الأمور التالية:

أ- احتلال مناطق صينية شمال نهر آمور ومناطق واسعة

(1) Beijing information, 24 Mai, 1982, p. 5.

في الشمال، بعد عقد معاهدات غير متكافئة مع أباطرة الصين[1].

ب- تمركز 40 فرقة جيدة التجهيز على حدود الصين ومزوّدة بصواريخ نووية أرض- أرض[2].

ج- إكمال تطويق الصين وعزلها، بالتحالف مع فيتنام والهند.

د- عالم المعسكرين، إذ إنّ الاتحاد السوفياتي أراد اقتسام العالم مع الولايات المتّحدة وإبقاء الصين متخلّفة.

هـ- السيطرة على العالم الاشتراكي بتطبيق مبدأ «الاستقلالية المحدودة» لاسيّما في تشيكوسلوفاكيا عام 1968. كتب نيكسون: «تريد الصين والاتحاد السوفياتي أن تكونا الرقم 1 في العالم الاشتراكي، ولا تقبل أيّ منهما أن تصبح الرقم 2»[3].

وكان هذا هو الوضع بين الدولتين الاشتراكيتين عندما انهار العالم السوفياتي وورثته روسيا في حدوده مع الصين. فبدأت الخلافات تتراجع لتحلّ مكانها روح التفاهم والتعاون التي توّجت بالقمة الروسية- الصينية في 3 أيلول 1994 في موسكو، ووقّع خلالها كلٌّ من الرئيسين يلتسين وزيمين تعهّداً

(1) تعارض الصين ترسيم الحدود الموضوع عام 1860. وبموجب هذا الترسيم للحدود، البالغ طولها 4400 كلم، وضعت 3 جزر على نهر آمور الفاصل بين البلدين تحت السلطة الروسية. وشهدت هذه الجزر عام 1969 مواجهات دامية بين الجيشين الصيني والسوفياتي.

(2) Frank SHINRON, Après Brejnev, L'URSS cherche la détente en Asie, Le Monde diplomatique, Février 1983. p. 22.

(3) NIXON, op. cit, p. 159.

بعدم تبادل تصويب صواريخهما نحو بعضهما، وعدم المباشرة باستخدام السلاح النووي[1]. كما تمّ الاتفاق على التبادل الاقتصادي لعام 1995، وعلى حلّ قضية بيع الأسلحة الروسية.

ونقلت وكالة أنترفاكس يومذاك عن يلتسين قوله بعد الاجتماع: «كانت وجهات النظر متطابقة بين الطرفين»، مشدّداً على أهمية هذا الاتفاق[2]. أمّا الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية هويمين، فقد أكّد، بنهاية هذه الزيارة التي كانت أول زيارة لمسؤول كبير صيني منذ زيارة ماوتسي تونغ عام 1957، «إنّ علاقتنا تحوّلت إلى علاقة ناضجة بعد فترة من الهبوط والصعود»[3].

وضمن الإطار نفسه، وقّع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الصيني كيان كيشان مع رئيس حكومة روسيا فيكتور تشيرنوميردين اتفاقاً حول ترسيم قسم من الحدود المتنازَع عليها بين البلدين، والتي كانت من أحد أسباب الخلافات بينهما[4].

ومنذ 1994، تابع البلدان عملية تطبيع العلاقات والتعاون الاستراتيجي فتوصّلا، خلال شهر نيسان 1996، إلى توقيع وثيقة في بكين تنص على إقامة «شراكة استراتيجية» بين الرئيسين

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، بتاريخ 4 أيلول 1994.

(2) وكالة أنترفاكس بتاريخ 4 أيلول 1994.

(3) وكالة رويترز بتاريخ 4 أيلول 1994.

(4) وكالة أيتارتاس بتاريخ 4 أيلول 1994.

زيمين ويلتسين نفسيهما، علاوة على توقيع 14 اتفاقاً للتعاون. وصرّح يلتسين بعد التوقيع بما يأتي[1]:

«لقد توصّلنا إلى مستوى جديد لم تشهده علاقاتنا من قبل يتمثّل في إقامة شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين». أضاف: «نحن نريد أن نتعاون لإقامة نظام عالمي جديد».

وجاءت هذه الخطوة ردًّا على سياسة القوّة والهيمنة والتّفرّد التي تمارسها الولايات المتّحدة وضغوطها المستمرة على الدول، في وقتٍ بدأت سياسة المعسكرات تتخذ مظاهر جديدة تتمحور حول الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، ما جعل السلام العالمي والتنمية يواجهان تحديات كبيرة.

ودعمت روسيا، من خلال هذا الاتفاق، الصين في مناداتها بأنّ تايوان والتيبت هما جزء لا يتجزأ منها، واعتبرت المسألة الشيشانية شأناً داخليًّا.

كما تطرّق الاتفاق إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود، وإلى اتخاذ إجراءات ثقة عسكرية على حدود الصين مع أربع دول سوفياتية هي روسيا وطاجكستان وقرغيزيا وكازاخستان[2].

كما نصّت الاتفاقات التي وقِّعت على التسهيلات الآتية[3]:

أ- خفض متبادل للقوات

(1) وكالة رويترز، الخميس 25 نيسان 1996.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الخميس 25 نيسان 1996.

(3) المصدر نفسه.

المنتشرة في المناطق الحدودية.

ب- تكليف حرس الحدود بالمراقبة المتبادلة.

ج- إقامة خط هاتفي أحمر بين الحكومتين من أعلى المستويات، على غرار الخط الأحمر الذي يربط موسكو وواشنطن.

د- دعم الأمم المتّحدة والعمل على تطويرها.

هـ- حماية الملكية الفكرية والاستكشاف العلمي للفضاء والاستخدام السلمي للطاقة النووية والتعاون في قطاع الطاقة والبيئة.

و-تأييد موسكو في معارضتها لتوسيع حلف شمالي الأطلسي شرقاً.

وفي أواخر كانون الأول 1996 حفلت زيارة رئيس وزراء الصين لي بنغ إلى موسكو بالإنجازات السياسية والتجارية، ممّا يبشّر بظهور قطب عالمي جديد في مواجهة تعاظم النفوذ الأميركي بعد انتهاء الحرب الباردة. وتعهّدت الدولتان، في بيان مشترك صدر بنهاية الزيارة التي استمرّت ثلاثة أيام، بالسعي إلى «تعزيز علاقاتهما الثنائية والتعامل الاستراتيجي على أبواب القرن الحادي والعشرين وبناء عالم متعدِّد الأقطاب». ووصفت صحيفة أزفستيا تحسُّن العلاقات الروسية- الصينية بأنّه ردّ على الولايات المتّحدة، وسيؤدي إلى تغييرات جيوسياسية في العالم.

حتى في مباحثات روسيا مع الغرب حول توسيع حلف شمالي الأطلسي شرقاً، والتي جرت في موسكو بين يلتسين والمستشار الألماني كول في بداية عام 1997، كانت الصين جاهزة بتأثيرها. فقد ألمحت موسكو، وردًا على محاولات التوسّع هذه، إلى

احتمالات استمالة بكين إلى جانبها، كعنصر يمكن الاستعاضة به عمّا فقدته في الساحة الأورو- آسيوية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي[1].

أخيراً، وخلال زيارة الرئيس الروسي يلتسين للصين، تمّ توقيع اتفاق بينه وبين الرئيس الصيني في العاشر من تشرين الثاني 1997 ينهي الخلافات الحدودية بين البلدين. وينص الاتفاق على أن تعيد الصين المناطق السيبيرية الممتدة شرق نهرَيْ آمور وأوسوري، والتي كانت أمبراطورية المانشو قد انتزعتها من بطرس الأكبر منذ ثلاثة قرون. بالمقابل، تعيد روسيا المناطق الحدودية التي كانت قد انتزعت من الصين خلال عهد خروتشيف منذ ثلاثين عاماً. وهكذا، ينتهي خلاف بين البلدين يعود تاريخه إلى قرون ثلاثة من الزمن[2].

ونحن نرى أن الصين الحالية تتصرّف في علاقتها مع روسيا من منطلقات القوّة العظمى وسياسة المحاور والرغبة في لعب دور بارز في التوازنات الدولية، أسوة بالجبار الأميركي. ويبدو أنّ

---

(1) سامي عمارة، الصين الحاضر -الغائب في المحادثات الصعبة بين يلتسين وضيفه كول، الشرق الأوسط، العدد 6614، الاثنين 6/ 1/ 1997، ص 7.

- فيكتور كريميانوف، فشل روسيا في تأجيل توسيع الناتو يدفعها إلى تحالف إستراتيجي مع الصين، الشرق الأوسط، العدد 6667، الجمعة 28 شباط 1997، ص 16.

(2) Jean Leclerc Du SABLON, Chine - Russie: enfin une frontière, Le Figaro, N° 16559, Lundi 10/11/1997, p. 4.

العلاقات الحالية بين كلٍّ من الصين وروسيا والولايات المتّحدة يجب أن يُنظر إليها كعلاقة مثلَّثة الأبعاد، وكلّ تقارب بين اثنين منهم يتبعه ابتعاد أحدهما عن الثالث، كما جرى في نهاية القرن العشرين من تقارب بين الصين وروسيا وابتعادهما عن الولايات المتّحدة.

ونتساءل:

هل إنّ العلاقات مثلّثة الأضلاع هي أفضل للسلام العالمي من الاستقطاب الثنائي؟

مما لاشك فيه أنّ ما يعزّز السلام العالمي هو تكاثر القوى العظمى التي يمكنها أن تلعب دوراً بارزاً في التوازنات الدولية. وحتى الآن، يبدو أنّ الولايات المتّحدة تحاول التفرّد في القرار الدولي أمام روسيا والاتحاد الأوروبي والصين واليابان التي تحاول فرض نفسها كشريك فاعل في هذه التوازنات. فمن ينجح في النهاية؟

6 - مختلف

علاوة على الدور الذي تلعبه حاليًّا الصين في التوازنات الدولية بالتوازن مع الولايات المتّحدة وروسيا، رصدت مواقف صينية من مختلف القضايا التي تشغل عالمنا اليوم. كما أنّ الصين اختطّت لنفسها سياسة مستقلة عن المحاور التي سادت العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فعلى الصعيد النووي، تعتبر الصين من أبرز الدول في العالم، كما أنّها ساهمت في تطوير الإنشاءات النووية في العديد من الدول خاصة في باكستان. وقبيل تحديد واشنطن للوضع التجاري المميز المعطى إلى الصين،

حذّرت دول غربية من أنّ بكين تستعدّ لإجراء تجارب نووية في باطن الأرض فور صدور القرار الأميركي. كما نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مصادر دبلوماسية غربية أنّ الصين أجّلت هذه التجارب إلى ما بعد تقرير الرئيس كلينتون تجديد منحها وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية. وكانت الصين قد سبق وأجرت منذ 1964 أربعين تفجيراً نوويًّا وهيدروجينيًّا [1]. وبالفعل أجرت بكين خلال عام 1995 تجربتين نوويتين في أيار وآب أثارتا ردود فعل آسيوية وأوروبية شاجبة [2].

من جهة أخرى، وخلال زيارة الرئيس الصيني لباكستان، أكّد في أول كانون الأول 1996 أنّ بلاده ستواصل تعاونها النووي السلمي مع إسلام آباد، متجاهلاً بذلك التحذيرات الغربية. وأعرب المتحدّث باسم الخارجية الصينية شن غوفانغ أنّ التعاون هذا يتمّ تحت رقابة صارمة من قِبل الوكالة الدولية للطاقة الذريّة [3].

وجاءت مساعدة الصين لباكستان التي تعدّ من الدول التي تملك السلاح النووي، ضمن لعبة التوازنات الدولية التي تمارسها الصين. وذلك بهدف تحقيق التوازن النووي بين باكستان والهند التي تعتبر من إحدى الدول النووية التي تدعمها الولايات المتّحدة والتي رفضت التوقيع على

(1) الحياة، العدد 11422، الجمعة 27/ 5/ 1994، ص 8.

(2) وكالة رويترز، 17 آب 1995.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، 1 كانون الأول 1996.

معاهدة منع التجارب النووية. وهذا، رغم نفي الصين المساعدة النووية على الصعيد العسكري لباكستان أمام الوزير كريستوفر، خلال زيارته لبكين في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني سنة 1996[1].

وضمن نفس المفهوم للقوّة العظمى وللتأثير في منطقة جنوب شرق آسيا التي تعتبرها الصين منطقة نفوذ لها، قام الرئيس الصيني، مع نهاية شهر تشرين الثاني 1996، بجولة على دول المنطقة شملت الهند وباكستان بالرغم من ما يفرق هاتين الدولتين من خلافات سياسية وعرقية ودينية. ونتيجة لهذه الزيارات قرّرت الصين والهند خفض قواتهما ومستويات تسلّحهما في المنطقة الحدودية، وتجنّب إجراء مناورات عسكرية كبيرة على الحدود، وذلك ضمن إطار تعزيز إجراءات الثقة بينهما[2]. ويأتي هذا التقارب تطبيقاً للمبدأ الاستراتيجي القائل بأنه ليس لدى الصين أعداء دائمون أو أصدقاء دائمون، إنّما لها مصالح دائمة غير مرتبطة بالقضايا الأيديولوجية أو العاطفية[3].

(1) Jean -Leclerc Du SABLON, La tension entre l'Inde et le Pakistan, Le Figaro, N° 16265, Lundi 2/12/1996, p. 5.

(2) وكالة رويترز، 29 تشرين الثاني 1996.

(3) KISSINGER; op. cit, p. 750.

– يذكر أن الصين والهند خاضتا حرباً دامية عام 1962 دامت 21 يوماً، ومازالتا مختلفتين على منطقة حدودية في الهملايا تبلغ مساحتها 128 ألف كلم مربع، وكانتا قد وقّعتا اتفاقاً عام 1993 للحفاظ على السلام والهدوء في المنطقة الحدودية. كما سبق ووقّعتا 3 اتفاقات حول التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والمخدّرات ومنح خطوط =

وضمن مفهوم الانفتاح الاقتصادي والتجاري، أعلنت الصين في 24 آب 1994 عن عزمها على تعزيز وجودها الاقتصادي في الخليج العربي لتتمكن من البروز كلاعب أساسي في قائمة المصدِّرين إليه، بعد أن نجحت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة في منافسة اليابان التي باتت عملتها عبئاً ثقيلاً على منتجاتها [1].

وفي بريتوريا أعلن الرئيس مانديلا بتاريخ 27 تشرين الثاني 1996 قطع علاقات بلاده الدبلوماسية مع تايوان بدءاً من كانون الأول 1997 وتطبيع علاقات جنوب أفريقيا مع الصين وفقاً للمواثيق الدولية. جاء هذا القرار ضمن مفهوم العلاقة الاستراتيجية بين البلدين الأفريقي والآسيوي، على حساب العلاقات بين جنوب أفريقيا وتايوان [2]. ورداً على القرار، اتهم وزير خارجية تايوان جون تشانغ الصين بالضغط على حلفاء بلاده القليلين للتخلي عنها. هذا مع العلم أن 29 دولة فقط في العالم تعترف بتايوان، ومعظمها دول نامية في أميركا الوسطى وأفريقيا [3].

من جهة أخرى، ما زالت الصين تحمي كوريا الشمالية وتمنع الضغوطات الدولية عليها مؤكّدة على لسان رئيس وزرائها، معارضتها ممارسة

= نقل بحري وبقاء قنصلية عامّة للهند في هونغ كونغ بعد عودتها إلى السيادة الصينية عام 1997.

(1) الحياة، العدد 11512، الخميس 25 آب 1994، ص 10.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الخميس 25 آب 1994.

(3) السفير، العدد 7558، الاثنين 2 كانون الأول 1996، ص 14.

أيّ ضغط على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي. وجاء ذلك بعدما رفضت كوريا منح الحق للأمم المتّحدة بتفتيش منشآتها النووية.

في المقابل، ومع تفاقم الأزمة النووية الإيرانية ودعوات الولايات المتّحدة والدول الغربية إلى عزل إيران دوليًا وتطبيق نظام العقوبات ضدها، دعت الصين، في السابع عشر من كانون الثاني من العام 2008، كلاً من إيران والغرب، إلى التحلي بالمرونة قبل اجتماع برلين الذي كان سيعقد بعد أسبوع. كما استقبلت بكين في التاريخ عينه كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين سعيد جليلي، إلى جانب نيغرو بونتي نائب وزيرة الخارجية الأميركية. وشدّدت المتحدثة باسم الخارجية الصينية في مؤتمر صحافي على ضرورة أن «تلتزم إيران بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، وأن تستمر في إظهار مرونة وتعاون كامل في المجتمع الدولي». كما دعت المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده للخروج من المأزق[1].

حتى في الشرق الأوسط ولبنان خاصة، يبدو أن الجبّار الصيني يعزّز سياسته بهدف لعب دور بارز في التوازنات العالمية في هذه المنطقة. فقد أعلن نائب وزير خارجية الصين جي بي دينغ، خلال زيارته للبنان في بداية كانون الأول 1996، أنّ بلاده تؤيد مؤتمر أصدقاء لبنان لإعادة الإعمار وتدعيم موقف بيروت في عملية التسوية السلمية على أساس مؤتمر مدريد ومبدأ

(1) وكالات الأنباء العالمية، 17 كانون الثاني 2008.

الأرض مقابل السلام. ورأى دينغ أنّ إمكانيات التعاون الاقتصادي كبيرة بين البلدين[1].

وكانت الصين قد قرَّرت منح لبنان قرضاً بـ50 مليون يوان، إضافة إلى تشجيع الشركات ورجال الأعمال الصينيين للمساهمة في إعمار لبنان.

ج- المشكلات المعترضة للمسيرة الصينية

ويبقى أمام الصين مسيرة طويلة لتأكيد دورها في التوازنات الدولية. يبقى أمامها تذليل عقبات والتصدّي لمشكلات تعترض هذه المسيرة، نرى من الضروري التعرّض لدرسها قبل إنهاء موضوع الصين.

أولى تلك المشكلات توحيد الصين، خاصة بضمّ تايوان. فهل ستشنّ الصين حرباً لاسترجاع الجزيرة، فيما لم تتوصّل المحاولات الدبلوماسية والسياسية إلى حل؟

وهل تملك الصين خطة للغزو المباشر، بقدر ما تملك خطة طويلة المدى لتضييق العيش على الابن الضال والتسبّب بعودته إلى الوطن؟

وبالمقابل ماذا سيكون موقف واشنطن من مغامرة عسكرية كهذه؟

هذا ما ستظهره السنوات المقبلة، لا سيّما وأن حوادث عنيفة في آسيا بإمكانها أن تهزّ أركان التجارة العالمية، وتضع مسيرة سنوات عدّة تحت التهديد، وتحبط أسس نظام عالمي جديد ما برحت واشنطن تنادي به.

(1) الديار، العدد 2966، الثلاثاء 3/ 12/ 1996، ص 5.

ففي الثلاثين من تموز من العام 2007 ذكر وزير الدفاع الصيني كاو غانفشوان أن «الصين لا تسامح انفصال تايوان عنها، أيًّا كان الشكل والذريعة»[1]. وجاء هذا التصريح في وقت ترى الولايات المتّحدة أن التحوّل السري في القدرة العسكرية الصينية ينطوي على أسوأ الاحتمالات بالنسبة لتايوان. كما جاء فيما التوتر الدبلوماسي المتجدد بين واشنطن وبكين على أشدّه في ملف تايوان الشائك. وسبب التوتّر تأكيد واشنطن في الثاني من آذار من العام 2007 بأنها ستبيع مئات الصواريخ إلى تايوان، الأمر الذي أثار حفيظة بكين التي رفعت ميزانيتها العسكرية في العام 2007 بنسبة 17,8% عن العام 2006[2].

وينبغي على الصين تحسين صورتها الخارجية لاسيّما في العالم الغربي لجهة الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح على اقتصاد السوق. فرغم عمل الصين بذكاء لامتصاص غضب الغرب حول هذه القضايا دون التخلّي عن عظمة دورها الريادي، فإنّه يبقى أمامها طريق طويل لاجتيازها، لا سيّما وأن أحداث ساحة تيان إنمين ما زالت ماثلة أمام أعين الغرب[3].

وبالفعل، أثار كلينتون

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، بكين، 1 آب 2007.

(2) وكالات الأنباء العالمية، بكين، 5 آذار 2007.

(3) Jean - Claude CASANOVA, Asie: ombres chinoises, L'Express, N° 2233, 28 Avril 1994.

وعلى صعيد حقوق الإنسان ذكر أحد التقارير أن السلطات الصينية=

خلال قمّته مع زيمين في واشنطن، التي بدأت في 27 تشرين الأول 1997، مواضيع حقوق الإنسان والحريات في الصين. وعملت واشنطن للضغط على الرئيس الصيني من أجل حقوق المسيحيين فيها وبوذيي التيبت. كما سارت مظاهرات في لوس أنجلوس ضد الحكم الصيني خلال الزيارة.

ويبقى أمام الصين أيضاً تحقيق التوازن بين الحكم والجيش والحزب الشيوعي. فالجيش ينتهج سياسة التصعيد، في وقت تبدو سيطرة الحزب على البلاد أكثر تردّداً بسبب التغيير في السلطة بعد غياب دانغ. لقد اتفق 300 زعيم شيوعي خلال اجتماعهم في بكين في أيلول 1995 على استراتيجية عامة تتيح لهم الاحتفاظ بالسلطة إلى ما بعد بداية القرن 21 بفترة طويلة. بالمقابل، أعطي الجيش دوراً حاسماً لمواجهة مرحلة ما بعد دانغ. كما عيّن سكرتيره السابق الجنرال رويلتي عضواً في اللجنة العسكرية المركزية[1].

ويبقى أمامها ضبط الحركات الانفصالية. ففي الصين تعيش غالبية من شعب الهون بنسبة 95%، في حين أن هناك أقليات من الآذريّين والجورجيّين والشيشان والأوزبكيّين والأرمن

= تستخدم بعض أعضاء أجساد المحكومين بالإعدام للاستعمالات الطبية. وذكر التقرير بين 2000 و 3000 حالة سنويًا.

Ref: China crime and vivisection, Time N° 36, 5 September 1994, p.36.

(1) الصافي سعيد، إمبراطورية الوسط على عتبة القرن الحادي والعشرين، الشرق الأوسط، العدد 6337، الخميس 4/ 4/ 1996، ص 16.

والمولدافيّين وغيرهم من الذين يخوضون كل أنواع الصراعات لتأكيد خصوصياتهم. وقد أوردت وكالة ساب الروسية تحقيقاً تحت عنوان «قنبلة أثنية في شمال غرب الصين» جاء فيه:

«في شمال غرب الصين منطقة تتمتّع بالحكم الذاتي، وتجاورها كازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان. ويشكل شعب «اليوغور» 60% من سكانها البالغ عددهم 15 مليون نسمة، وهو من أصل تركي. وقد احتلّت الصين الدولة اليوغورية عام 1759، ومنذ ذلك التاريخ انتفض اليوغور ضد الحكم الصيني، وما يزالون يطالبون باستقلال بلادهم، معلّقين أهمية كبرى على المتغيرات في آسيا الوسطى التي تلهم نزعتهم نحو الاستقلال»[1].

وضمن الإطار نفسه، شكّلت لجنة موحدة لشعوب شرق تركستان (يوغورستان) والتيبت ومنغوليا يرأسها وزير الخارجية في حكومة المنفى التيبتية لمتابعة موضوع استقلال هذه المناطق عن الحكم الصيني، فيما حذر زيمين في أول تشرين الثاني 1997، خلال زيارته للولايات المتّحدة، زعيم التيبت من «تقسيم الوطن».

وفي تركستان الصينية (سنكيانغ)، فُرضت الأحكام العرفية في عدد من المناطق بعد أربعة أيام من أعمال شغب قام بها شباب مسلمون احتجاجاً على الهيمنة التي تفرضها بكين على البلاد. كما

(1) وكالة ساب الروسية، الاثنين 22 آب 1994.

أعلن مسلمو سنكيانغ مسؤوليتهم عن انفجار الحافلة في بكين الذي وقع في 7 آذار 1997. وسنكيانغ هي أكبر محافظة في الصين، وغالبية سكانها، البالغ عددهم 50 مليون نسمة، هم من المسلمين وينتمون إلى جماعة اليوغور القوقازية.

ومن المشكلات الاقتصادية نذكر تفاوت نسب التنمية والاقتصاد بين مناطق البلاد. فالمراقب يلاحظ أن معظم الاستثمارات، لا سيّما الأجنبية منها تتخذ المناطق الساحلية الصينية موطناً لها، وكأنه تمّ التخلّي عن هذه المناطق للرساميل والشركات الأجنبية. لقد خلق هذا الازدهار الساحلي حزاماً غنيًّا يمتد على طول الخط الجنوبي قرب حدود كوريا، ووصل في بعضه إلى مستوى نظيره في هونغ كونغ وتايوان أي 2500 دولار سنويًّا.

بالمقابل، هناك أكثر من 850 مليون صيني يعيشون في الريف ومتوسط دخلهم الفردي 137 دولاراً في السنة، وهو مرشّح للتقهقر أيضاً. لذلك اتخذت الهجرة من الريف إلى المدينة مؤخراً شكل الأزمة حين ترك 150 مليون ريفي قراهم نحو المدن للتفتيش من عمل[1]. وقد صرّح وزير العمل أنه يعتقد أن عدد العاطلين عن العمل بلغ عام 2000 حوالى 260 مليوناً[2].

(1) أمير طاهري، السلطات الصينية تسعى لقمع انتفاضة المسلمين بإقليم سنكيانغ، الشرق الأوسط، العدد 6650، الثلاثاء 11 شباط 1997، ص 7.

(2) Caroline PUEL, Le grand exode, Le Point, N° 1184, 27 Mai 1995, p. 51, et Sylvie LEVEY, Chine: l'invasion des «dagong», Le Figaro N° 15759, Mercredi 19/4/1995, p.4.

وهكذا، فإنّ العلاقات بين المناطق الميسورة والمحرومة قد تتخذ طابعاً نزاعيًّا إذا استمرت المركزية في الدولة في مسار التراجع.

يضاف إلى هذا مشكلات داخلية عديدة نذكر أبرزها:

- مظاهرات في التيبت احتجاجاً على زيارة الرئيس الصيني للهند خلال شهر تشرين الثاني 1996. وقد أحرق المتظاهرون دمية تمثل الرئيس زيمين وأشعلوا النار في علم صيني[1].

- صعوبة اجتياز المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي المغلق إلى اقتصاد السوق، مع ما يرافق ذلك من إضعاف للتقاليد الصينية واهتزاز في أسس المجتمع والعائلة والأفراد.

- تكاثر مظاهر الفساد والمافيات وزيادة التضخّم والفروقات في المداخيل الفردية، وعوامل عدم الاستقرار التي تجتاح المجتمع الصيني خلال الفترة الانتقالية الحالية، والتي قد تكون بداية ثورة حقيقية داخل البلاد.

- التفاوت في معدلات النمو بين مختلف المناطق، وخاصة بين المدن والريف وبين المناطق المتطوّرة في الجنوب الشرقي والمناطق المتخلّفة في الوسط والغرب. هذا الوضع قد يؤدي إلى مشاكل معقّدة، إضافة إلى ارتفاع معدّلات البطالة، سنة بعد سنة، رغم عدم تعوّد المجتمع الاشتراكي عليها.

- تكاثر حركات الأقليات الوطنية والتحرّكات الانفصالية. فبعد تحركات .

(1) الأنوار، العدد 12793، الجمعة 29 تشرين الثاني 1996، ص 13.

التيبت عام 1993، إثر زيادة أسعار الزبدة والمحروقات، برزت حركات للانفصاليين الكازاخستانيين و«اليوغور» الذين يلقون مساعدة خارجية. ومن الحركات الوطنية نذكر جبهة تحرير التركستان الشرقية، وتجمّع الشعب المغولي المعارض المنادي بإنشاء منغوليا، وحركات منشوريا موطن الغالبية القومية من «الهون» التي لا تزال تتمسك بأحلام الاستقلال. هذا علاوة عن تحرّكات المسلمين في مختلف مناطق الصين[1]. وينقل الكتاب الأبيض الصادر عن أكاديمية العلوم الحديثة في الصين هذه الحقيقة في ما جاء فيه[2]:

«بين 7 آب وأول أيلول 1993 قامت المنظّمات الإسلامية والجوامع، في مقاطعة «غانسو» وفي بلديات «لانزهو» و«لينى هسياوهو»، بتنظيم مظاهرات وبتشكيل لجنة احتجاج ضد الإهانة والذم.

– محاولات الهروب في الصين من الشيوعية إلى الأيديولوجية الكونفوشيوسية لمواجهة مجتمع تكثر فيه الاعتراضات الناتجة عن طبقة وسطى مثقفة ظهرت مؤخّراً. وتشدّد الكونفوشيوسية على نزاهة ومناقبية الطبقة الحاكمة، كونها الأساس الوحيد للشرعية السياسية، في وقت يحسّ الشعب بغياب القانون في بلاده[3].

---

(1) أمير طاهري، تململ في كاليفورنيا الصين، الشرق الأوسط، العدد 6538، الثلاثاء 22/ 10/ 1996، ص 8.

(2) أكاديمية العلوم الاجتماعية في الصين، الكتاب الأبيض بعنوان «الأوضاع الاجتماعية - تحليل وتوجيه».

(3) جانيت مطانس، الصين بين كونفوشيوس والرأسمالية؛ مترجم عن صحيفة لوموند، الديار، الأحد 16 تشرين الأول 1996، ص 5.

د-خلاصة عن الصين

وهكذا، يبدو أن الصين اندفعت في ميادين التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق والانفتاح على الغرب وحضارته وعلى الرأسمالية. واتبعت طريق الاندماج بعملية التبادل الدولي، مغرية بسوقها الواسع النظام الرأسمالي العالمي في أكبر فرصة من تاريخه للتوظيف.

من ناحية أخرى، ما زالت الصين تنتمي إلى العالم القديم في أصفى معانيه. فهي دولة لا تزال شيوعية في نظامها السياسي وواقعة في قلب الانقسام الأيديولوجي الذي عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الشيوعية والرأسمالية. وهي دولة قومية عبّرت عن مصالح صينية خاصة لها طموحاتها الإقليمية والعالمية، رغم أن الشيوعية والرأسمالية لا تنسجمان مع النظام العالمي الجديد.

فهل يؤدي السلوك الاقتصادي إلى تغيير طبيعة الدولة، وينقلها نقلة بعيدة باتجاه الاندماج والتكامل مع النظام العالمي الأوحد؟

أم أنه سيفرز المنطلقات الأيديولوجية، مع ما سببه ذلك من احتمالات التوتّر والصراع في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا؟

إن بلدان شرق آسيا تبدو واقعة بين مطرقة النمو الاقتصادي للصين وسندان الأيديولوجية والقومية الصينية التي مازالت متأججة. فالنمو الاقتصادي أدّى، مع الزعيم دانغ، إلى تراجع الأحلام الماويّة والحركات الثورية. والآن، وجواباً عن هذه التساؤلات تبدو الصين أمام خيارين: إمّا المتابعة بالرهان

على النمو الاقتصادي، ممّا يهدد بتغيير النظام السياسي الصيني بكامله، إنما بطريقة مختلفة عن حالة الاتحاد السوفياتي السابق حيث قاد التغيير إلى الانهيار الاقتصادي والمعنوي؛ أو بتقوية الاتجاهات الأيديولوجية والقومية والوطنية في الصين، على صالح الاندماج في المنظومة الرأسمالية الاقتصادية الصاعدة.

ويراهن المحلّلون والاقتصاديون والسياسيون الغربيون على اعتماد الصين الحل الأول، مع إمكانية قيام تجمّع اقتصادي لدول آسيا والباسيفيك، والسعي إلى تشكيل منطقة للتجارة الحرّة في ما بينها من الآن وحتى العام 2020.

أما عن العلاقات مع الجبّار الأميركي، فرغم أنّ الشريك الأهم لواشنطن في آسيا هو اليابان، إلاّ أن علاقتها بالصين مهمة جدًّا وواعدة، رغم المشكلات التي تعترضها. ولا تزال الولايات المتّحدة تحتفظ للصين بحق الدولة الأكثر رعاية، مقابل عدم استعمال حق النقض في الأمم المتّحدة، ممّا يسهّل عمل واشنطن العالمي إلى أقصى الحدود.

وأمّا عن مكانتها في العالم وخاصة في آسيا وعالم الجنوب، فيكفي أن نتذكّر أن الصين يقطنها ربع سكان العالم تقريباً، وتطلّ مباشرة على مناطق القارّة الآسيوية باستثناء غرب آسيا. وهي الدولة الأكثر نموًّا اقتصاديًّا في عالم اليوم، وفرصها لجذب الاستثمارات الأجنبية هائلة. كما تجري فيها أهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، ستتمخض عن إطلاق عقال عملاق اقتصادي

هائل القدرات، إذا نجحت. أمّا إذا فشلت، فستطلق عقال إعصار كبير من الفوضى والاضطراب في القارة الآسيوية، وربّما في العالم بأسره. إلا أن الظاهر في بداية العام 2008 أنها قد تنجح.

استراتيجيًّا، من المنتظر أن تتخلّى الصين عن موقفها الدفاعي وتتحوّل للعب دور فاعل ومؤثر في تشكيل المستقبل السياسي في مناطق مصالحها، خاصة في منطقة آسيا- المحيط الهادئ. وهذا التوجّه، يتطلّب بالمقابل، إعادة بكين النظر في علاقاتها مع روسيا والهند وفيتنام واليابان، وهي دول ظلّت تشهد علاقاتها مع الصين توتّراً مستمرًّا خلال العقود الماضية. وهذا بالفعل ما تحاول الصين القيام به حاليًّا.

ويتخوّف المراقبون من أن تستطيع الصين قلب التوازنات الحاليّة في العالم، سواء بالتعاون أو بعدمه، مع روسيا، وذلك بهدف قيادة العالم إلى حرب باردة جديدة. والتهديد الصيني قد يكون موجّهاً ضد مصالح الجبّار الأميركي الذي ما يزال يقود العالم وحيداً مع بداية العام 2008. وكان أسلاف القيّمين على النظام الصيني قد أجبروا سابقاً الجبّار الأميركي على الانسحاب من الجزء الشمالي لكوريا، كما ساهموا في إلحاق الهزيمة بالقوّات الأميركية في حرب فيتنام.

ومن المعروف أن الصين كانت قد شرعت في توظيف نموها الاقتصادي وتطورها التقني الهائل لبناء قدراتها العسكرية. ومع تنامي عدد الصواريخ التي تملكها الصين، تصبح الأهداف الأميركية على مرمى من هذه الصواريخ. وتعمل الصين على

بناء قدراتها لحماية ثغورها البحرية.

ويبقى أمام الصين إعادة ضمّ تايوان إليها وتحسين صورتها في العالم الغربي لجهة الديمقراطية وحقوق الإنسان، واعتماد الأسس الثابتة لاقتصاد السوق المنفتح.

يبقى كذلك عليها إنهاء المشكلات العرقية والدينية والوطنية، لا سيّما في مناطق غرب الصين، بما فيها تركستان والتيبت ومنغوليا، وتنمية أريافها لتوازي المناطق الساحلية الجنوبية. ويبقى عليها أيضاً محاربة الفساد والمافيات ومظاهر التضخّم والفروقات في المداخيل الفردية.

ويبقى عليها، أخيراً، اختيار طريقها الثابت والنهائي بين الشيوعية الاقتصادية ورأسمالية السوق، وفرض نفسها بصورة قوية في التوازنات على الساحة الدولية.

* * *

ثالثاً - اليابان: الجبّار الاقتصادي الآسيوي

تشكّل اليابان جبّاراً آسيويًا آخر، ليس في ميدان القدرات العسكرية، إنما في الميادين الاقتصادية خاصة، ما يفرض دراستها بتعمّق ودقة لما لها من تأثير في التوازنات الدولية الاقتصادية والتكنولوجية والتطوّر نحو المستقبل، وخاصة في الحرب التجارية من جهتي الباسيفيك، وفي توازنات العملات القوية في العالم.

فبعد الحرب العالمية الثانية، بدا الغرب الأوروبي والأميركي وكأنه اكتشف القوانين الكونية التي تحكم كل شيء، بدءاً بالعلوم الاقتصادية، وانتهاءً بالسياسة والمال. ومع اندلاع الحرب الباردة، ساد الفكر الغربي من جهة والفكر الاشتراكي من جهة ثانية، في وقت كانت اليابان تلملم الجراح التي تلقّتها خلال الحرب، لا سيّما كارثتي هيروشيما وناكازاكي.

وهكذا، بدا النجاح والتحديث وكأنهما أفكار غربية، وراحت التراتبية الهرمية للثقافات تضع في قمّة الهرم الجنس الأبيض المتفوّق حضاريًا واقتصاديًا وتاريخيًا. ورغم تحقيق آسيا الشرقية تحديثاً مذهلاً، ظلّت مختلفة تمام الاختلاف عن الغرب.

إلاّ أن نجاح آسيا الشرقية، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، شجّع الرأي القائل بأن الشرق قادر

بدوره على تصدير التقدّم دون الحاجة إلى التغريب. وفي عام 1993 قام زعماء منطقة آسيا الشرقية بإصدار «إعلان بانكوك» حول حقوق الإنسان الذي يدعم الطريقة الآسيوية المتناسقة والمنظّمة والجماعية، مقابل نظيراتها الغربيات[1].

ورغم أن الآسيويين لم ينسوا وحشية فترة الحروب اليابانية، فإنّ العديد منهم اعتبر اليابان كالبطل الحقيقي لنظامهم. فرئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد أمضى فترة في اليابان قبل أن يقوم بحملته في ثمانينات القرن الماضي، تحت شعار «انظر إلى الشرق». وكوريا الجنوبية صاغت سياستها الصناعية على النموذج الياباني.

وفي شباط 1994، أمضى المسؤول الصيني في الاقتصاد زو زونغ جي عشرة أيام في اليابان لدراسة اقتصادها المزدهر. ويعمل اليابانيون لترجمة التاريخ الرسمي لسياستهم الاقتصادية إلى اللغة الصينية.

أمّا الغرب، فقد اعتبر أنّ النجاح الآسيوي الشرقي يشكّل تحديًا له، ما جعل دوله تسنّ تشريعات مختلفة لحماية مصالحها التجارية، وفرض الاستيراد البديل والتدخّل بقوّة في الأسواق، وضرب الشركات الاستثمارية الأجنبية في بلدانها، رغم نظامها الاقتصادي الحرّ.

وبعد أن أصبح الفائض التجاري الياباني يثير الحسد وتفوّقت عملتها الوطنية على مثيلاتها، راحت اليابان تسعى لزيادة حجم صادراتها

(1) مصطفى أرزون، اليابان، نداء الوطن، العدد 525، الخميس 4 آب 1994، ص 9.

والاعتماد على الاستهلاك المحلي لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام[1].

أمّا السياسة الخارجية اليابانية، فقامت في فترة ما بعد الحرب على مقوّمات ثلاثة:

1- الحصول على الأسواق لتسويق منتوجاتها الصناعية وتأمين حاجتها من المواد الأولية.

2- الحرص على صداقة جميع الدول، دون اعتبار للاتجاهات السياسية والأيديولوجية، وتحسين صورتها كدولة داعية للتعاون والأمن والسلام العالمي.

3- الحفاظ على التحالف مع الولايات المتّحدة.

ومع تقدُّم الاقتصاد الياباني، راحت البلاد تتحرّر تدريجيًّا من عقدة التبعية للولايات المتّحدة التي رسمتها سنوات ما بعد الحرب، وفرضت عليها ترسيم سياساتها وتحديد علاقاتها، مقابل تعهّد واشنطن بالدفاع عنها وحماية طرقها التجارية. وهكذا راحت اليابان تلعب دوراً في الأحداث العالمية، من المشاركة في قوّات حفظ السلام، إلى المطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن، إلى التطلُّع لإقامة قوّة ذاتية ومكانة في العالم الحرّ.

لقد تزايد الشعور القومي داخل الشعب الياباني بأهمية قوّات الدفاع الذاتي والسياسة الخارجية المستقلّة في مواجهة أي عدوان خارجي. كما ساد

(1) Edward W. DESMOND, Championship season, Time, N° 38, September 1994, p. 45.

اليابان شعور أنّ الولايات المتّحدة تحاول تحميل شعبها مسؤولة وتكاليف الإنفاق الأمني الأميركي في اليابان، ورفع حصة طوكيو فيه من 50 إلى 75%. فقد تقرّر أن تدفع اليابان، بنهاية عام 1995، حوالى 4 مليارات دولار كنفقات إقامة 47 ألف جندي في 12 قاعدة عسكرية أميركية على أراضيها.

أ- مفهوم الدولة العظمى

يرى اليابانيون أنّه، وبعد انحسار دورهم إثر الحرب العالمية الثانية، وبعد الانعزال الدبلوماسي الطويل، آن الأوان لتلعب بلادهم دوراً فاعلاً في الأحداث العالمية، وأن يخصّص لها المجتمع الدولي المكانة التي تعود لها أصلاً[1].

فاليابان تعتبر من أولى الدول في مجال المساعدات الخارجية للدول النامية، وهي ثاني قوّة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتّحدة. كما تعتبر أنّها ستطبع القرن الحالي بطابعها المميّز وذلك بهدف إقامة نظام اقتصاد عالمي جديد في رؤوس ثلاثة، هي الولايات المتّحدة وأوروبا واليابان.

هذا ما كتبه رئيس وزراء اليابان شيناتو إيشينتاور Shinato ISHINTARO عام 1991 في كتابه «يابان دون مركبات نقص»، والذي باع منه أكثر من مليون نسخة.

ومن المؤكد أنّ اليابان بدأت تدفع أوراقها في العالم على الصعيد الجيوبوليتيكي. فقد تمكّنت من إجراء تغييرات

(1) Alain LOUYOUT, Le Japon rêve à la cour des grands , L'Express N° 2367, 14 Septembre 1996, p. 96.

في دستورها، ووضعت كاسحة ألغام بحرية عام 1992 بتصرف قوّات درع الصحراء في الحرب ضد العراق. وهذه كانت المرة الأولى التي يوافق فيها الديات الياباني على إرسال قوات عسكرية إلى الخارج بعد الحرب العالمية الثانية. كما راحت اليابان تُظهر حماسة كبرى للمشاركة في مهمات الأمم المتّحدة الإنسانية، من مهمات التفتيش في العراق إلى حفظ الأمن في كمبوديا والموزامبيق، إلى المساعدات الإنسانية في زائير ورواندا، وإرسال مراقبين إلى ناميبيا وغزة والبوسنة وقوّات طوارئ إلى الجولان.

وأكّد مستشار رئيس وزراء اليابان، أنّ كلاً من نتانياهو وعرفات يقدّران مبادرات اليابان بالنسبة للسلام في الشرق الأوسط، حيث قامت طوكيو بتمويل مشاريع عديدة، منها مستشفى في أريحا، وإعادة إقامة جسر اللنبي على الأردن[1]؛ كما عرضت مساعيها الحميدة بين سوريا وإسرائيل لمعرفة مصير عدد من عسكريّي الجيش الإسرائيلي المفقودين.

لكن الدور الأهم الذي تعمل اليابان على القيام به هو الذي يتجسّد دون أدنى شك في آسيا. ففي كوريا الشمالية تحاول تخفيض الترسانة النووية مقابل تقديم سنترالات للطاقة خالية من البلوتونيوم، وتموين البلاد بالبترول للتعويض عن النقص في الطاقة الكهربائية. كما قدمت اليابان مساعدات لكلٍّ من الصين وروسيا بهدف إبقاء

(1) LOUYOUT, op. cit, p. 97.

الجبّارين الجارين في وضع ثابت، لأنّ انهيارهما يؤثّر على أمنها الإقليمي وعلى الشرق الأقصى[1].

وبإمكان طوكيو لعب دور الوسيط بين الغرب والشرق الأقصى، بصفتها الديمقراطية واحترامها لحقوق الإنسان، وكونها البلد ذي النموذج الغربي الوحيد غير المسيحي. لذلك، فهي ترى نفسها مؤهّلة لدخول نادي الكبار في مجلس الأمن كونها تساهم فعليًا في تمويله، فيما لا تقدّم الصين، رغم أنها عضو دائم فيه، سوى 1% من ميزانية المنظّمة الدولية.

تكنولوجيًا، انضمّت اليابان إلى السباق الدولي الجاري للوصول إلى المجتمع الخالي من النقود، وذلك بكشف عملاق الاتصالات الياباني «نيبون تلغراف أند تلفون» (NTT) عن محفظة إلكترونية سرّية وآمنة يمكن استخدامها من قِبل أيّ زبون مصرفي لشراء سلع وخدمات من خلال شبكة الأنترنت. وتحتوي المحفظة الذكية على رقائق كمبيوترية، بدلاً من الشريط المغناطيسي الذي يميّز البطاقات الحاليّة، يمنع السرقة والاحتيال، ويمكن بواسطته تخزين المعلومات المطلوبة وتنفيذ الصفقات المالية[2].

وفي الميدان النووي، تحرص اليابان على المضي قدماً في استكمال برنامجها الذي تصفه بأنّه للأغراض السلمية ولتوليد الطاقة، وذلك رغم ارتفاع تكلفة هذه الطاقة إذا ما قورنت بالطاقة المولَّدة

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت 19/ 3/ 1994.

(2) الشرق الأوسط، العدد 6507، السبت 21/ 5/ 1996، ص 14.

من استخدام البترول أو الغاز الطبيعي. وتضمّ اليابان 15 مفاعلاً نوويًّا منتشرة في أرجاء البلاد. ويرى المحلّلون أن سياسة تخطيط الطاقة في اليابان تستند إلى منطق يقوم على السياسة والاستراتيجية أكثر من اعتماده على اعتبارات الاقتصاد، وذلك بهدف استقلال وحرية القرار الياباني الاقتصادي والسياسي، لأنّ البترول هو خارج سيطرتها، إنتاجاً ومخزوناً[1].

ومع بداية العام 2008 يُطرح السؤال: بما أن اليابان تمتلك الذرة، فهل تسعى لأن تصبح صاحبة «قوّة نووية»؟ وهل ما كان مطروحاً من إمكانات حيازتها للقنبلة النووية نظراً لبرنامج جارتها كوريا الشمالية النووي، ما زال مطروحاً بعد 15 تموز من العام 2007، أي التاريخ الذي أعلنت فيه كوريا الشمالية تخلّيها عن برنامجها النووي وإغلاقها مجمع يونغبيون؟[2]

لقد أعلن رئيس الحكومة اليباني شينزو آبي في نهاية العام 2006، وبمناسبة زيارة مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي إلى اليابان، أن حكومته لا تزال على موقفها من مسألة عدم حيازة أسلحة نووية. وكان البرادعي قد أشار إلى أن مؤسّسته السلمية لا تمنع اليابان من امتلاك الطاقة النووية العسكرية في حال كانت ضرورية للدفاع عن نفسها.

(1) الدكتور حسين قطبي، برنامج اليابان النووي ومخاوف آسيا، مجلة العربي، العدد 434، كانون الثاني 1995، ص 26-29.
ووكالة الصحافة الفرنسية، الأحد 2 تشرين الثاني 1997.

(2) وكالات الأنباء العالمية، بيونغ يانغ، 15 تموز 2007.

إنّما، ورغم تصريح رئيس الحكومة، فإنه من المعروف أن القادة اليابانيين يطمحون في تسلّح بلادهم نوويًا. ففي الثلاثين من تشرين الثاني من العام 2006 تبنّى البرلمان الياباني مشروع قانون يهدف إلى تحويل وكالة الدفاع إلى وزارة فعلية. واعتُبر هذا القرار خطوة جديدة باتجاه إعادة تأكيد موقف اليابان على الساحة الدولية. وكان رئيس الحكومة قد سبق وكتب، عندما كان عضواً في البرلمان الياباني، أن بواخر أميركية رست في المرافئ اليابانية وعلى متنها أسلحة نووية. كما صرّح المسؤول عن «وكالة الدفاع» «فوميو كيوما» أنه من الطبيعي، وفي حال تعرّض اليابان لأزمة، أن تُنشر أسلحة نووية أميركية فيها .

وتتجاذب اليابان مشاعر متناقضة لجهة حيازة الأسلحة النووية. فمن جهة، سجّل نفور من سلاح كانت البلاد ضحيته حين تعرّضت لقصف نووي عام 1945 في هيروشيما وناكازاكي؛ ومن جهة أخرى وُلدت رغبة في استعادة استقلالية كاملة للبلاد، منذ أن مُنِيَت بخسارة في نهاية الحرب العالمية الثانية.

في المقابل، دعا الأمين العام للأمم المتّحدة بان كي مون، خلال زيارة إلى طوكيو، القادة اليابانيين إلى التحفّظ بالنسبة للموضوع النووي.

وتعارض دول الجوار الآسيوي برنامج التطوير النووي الياباني، وتنظر بعين الحذر إلى التحرّكات اليابانية على صُعُد عدّة، وخاصة الصين وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وماليزيا والفيليبين. كما تعارض هذه الدول سعي طوكيو لنيل العضوية الدائمة

في مجلس الأمن. فهل ستنسجم اليابان مع تطلّعات الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة وجيرانها من الدول الآسيوية، أم ستتابع رغبتها في امتلاك السلاح النووي، وصولاً إلى تحقيق هذه الرغبة؟ هذا ما ستظهره السنوات الباقية من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

حتى على الصعيد العسكري خرجت اليابان من مركّب النقص الذي ساد أوساطها منذ الحرب العالمية الثانية، عندما أعلن رئيس وزرائها تومي أيتشي مورایاما أمام البرلمان أنّ وجود قوّات الدفاع الذاتي لا تتعارض مع الدستور. ونشرت الحكومة، مع بداية العام 1995، تقريراً سنويًا عن شؤون الدفاع ينص، للمرة الأولى في تاريخها الحديث، على أن الخطر الأول الذي يهدّد أمن البلاد لم يعد روسيا، كما كانت منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، بل أصبحت هناك قوى إقليمية أخرى أشدّ خطورة، وذلك في إشارة إلى كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي[1].

وبالفعل، عُقدت قمّة روسية- يابانية، في أول تشرين الثاني 1997، تميّزت بالتفاهم بين الرئيسين يلتسين وهاشيموتو، وتقرّر خلالها توقيع معاهدة سلام بين الدولتين الآسيويتين قبل حلول العام 2000[2].

بالمقابل، ترى الدول

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الأحد 2 تشرين الثاني 1997.

(2) المصدر نفسه.

الآسيوية المجاورة لليابان أنّ برنامجها النووي ينطوي على أهداف عسكرية، إضافة إلى أغراض إنتاج الطاقة المعلنة. لذلك قامت اليابان ببذل المزيد من الجهود الدبلوماسية للتخفيف من حدّة مخاوف دول آسيا، وأولت اهتماماً خاصًا بتوثيق علاقاتها مع قادة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)[1] التي تتمتّع بثقل سياسي واقتصادي ملحوظ منذ الثمانينات، بعد أن أصبحت هذه الدول تدرك أهمية اليابان في الحفاظ على أمن واستقرار الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية.

ب- اليابان والولايات المتّحدة

تجلّى الدور العالمي الذي تلعبه اليابان وتحاول لعبه، في علاقاتها مع الولايات المتّحدة، خاصة الاقتصادية منها، والتي اتخذت منذ 1994 شكل الحرب التجارية المباشرة. فسواء أعلن الرئيس كلينتون الحرب التجارية مستخدماً المادة 301 من قانون العقوبات الاقتصادية أم لا، فإنّ العلاقة بين البلدين اتّجهت نحو المأزق. ويعتبر كل فريق أنّه قدّم أكبر قدر ممكن من التنازلات[2].

فبعد تفكّك الاتحاد السوفياتي واضمحلال الخطر الشيوعي في جنوب شرق آسيا، تراجعت أهمية اليابان الاستراتيجية بالنسبة لواشنطن التي رفعت المقاطعة عن فيتنام

---

(1) هي دول تايلاندا، أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفيليبين وبروناي.

(2) وليد نويهض، الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة، الحياة، العدد 11348، السبت 12 آذار 1994، ص 7.

ودخلت في مفاوضات معها[1]. أما اليابان، فإنها اتّجهت نحو نزعة الاستقلال السياسي، بعد نموّ قدرتها الاقتصادية والتجارية إلى درجة الإشباع. وهي لم تعد مجرد ملحق آسيوي في دائرة النفوذ الأميركي. لقد بدأت طوكيو منذ ثمانينات القرن الماضي بالتحرّك ضمن إطارها الجغرافي لتعزيز مواقعها واستثماراتها وتجارتها مع دول محيطها، مغلّبة الطابع الآسيوي على الأوروبي، ومتحسّبة للحرب التجارية. وأشارت التطوّرات البيانية إلى أنّ اليابان بدأت، منذ 1989، في تعديل استراتيجيتها الاقتصادية، فأخذت تخفض استثماراتها في الولايات المتّحدة وأوروبا الغربية تحسّباً لأيّة خطوات عدوانية ضدها. وزادت بالمقابل استثماراتها في الصين والدول الآسيوية[2].

تجاريًا، واصلت طوكيو تقدّمها على جبهة العلاقات مع واشنطن، فارتفع عجز الولايات المتّحدة التجاري السنوي معها من 46 مليار دولار عام 1985 إلى 59,3 مليار دولار عام 1994[3]. أما زيارة الرئيس الأميركي إلى

(1) Edward DESMON, championship season, Time, 19 September 1994, p. 38.

(2) انخفض حجم الاستثمارات اليابانية في السوق الأميركية من 8 مليارات دولاراً سنويًا عام 1989 إلى أقل من 4 مليارات عام 1992، وفي السوق الأوروبية من 3 مليارات سنويًا عام 1989 إلى مليارين عام 1992. وقفزت استثماراتها خلال الفترة نفسها من نصف مليار إلى ملياري دولار في الصين.

(3) أنطوان خوري، حرب عمالقة اقتصاديًا وسياسيًا وإنسانيًا، النجوى، العدد 438، الاثنين 21 آذار 1994، ص 18.

طوكيو في 11 شباط 1994، فبدلاً من أن تعالج المشكلة، انتهت إلى خلاف كبير وتهديدات متبادلة بسبب تمسّك كل فريق بوجهة نظره.

فالولايات المتّحدة تريد من طوكيو رفع الحواجز الجمركية وتخفيف نظام الحماية الذي يطال بضائعها المتعلّقة بشبكة الاتصالات والأدوية ومعدات المستشفيات وشركات التأمين والسيارات وقطع البدل، الأمر الذي ترفضه اليابان خوفاً من أن يجرّ ذلك إلى معركة سياسية داخلية تشنّها المعارضة التقليدية للحكومة. كما أنها تعتبر أنّ قدرات أسواقها الداخلية وصلت إلى حد الإشباع، وأنّ هناك حدًّا لقدراتها على الاستهلاك والشراء[1].

وعلى الصعيد السياسي أيضاً ترغب طوكيو بلعب دور بارز يوازي حجمها الاقتصادي، وذلك بعد انهيار العالم الشيوعي وتبدّل استراتيجية واشنطن في الشرق الأقصى وتقليصها لدور اليابان الأمني. إنّما، وأمام الطموح الأوروبي إلى الاستقلال عن النفوذ الأميركي، وأمام بروز الخطر الاقتصادي الصيني، فإنّ مصالح واشنطن قد تدفعها إلى إعادة تعزيز دور طوكيو الأمني والعملاني في منطقة شرق آسيا.

وعلى الصعيد الأمني والعسكري، حسمت واشنطن وطوكيو، في نهاية العام 1996، نزاعهما حول القواعد العسكرية الأميركية في جزيرة أوكيناوا في أقصى جنوب

(1) Marc LEVINSON, An economy on the skids, Newsweek, 29 August 1994, p. 34.

اليابان، ووافقتا على تقليص مساحة الوجود الأميركي فيها وإنشاء قاعدة عائمة للطائرات المروحيّة قبالة السواحل[1]. إلا أنّ البلدين عادا وأكّدا، خلال زيارة وزير الدفاع الأميركي لليابان في 7 نيسان 1997، على ضرورة إبقاء الوجود الأميركي كما هو، لأنّ واشنطن تعتبر اليابان مفتاح المحيط الهادئ وأكثر المناطق ديناميكية في العالم الثالث. وضمن الإطار نفسه، وافق الجانبان على طمأنة الصين إلى أنّ متابعة الوجود العسكري الأميركي في البلاد لا يهدد الصين التي أعربت عن قلقها من تنامي الروابط العسكرية الأميركية- اليابانية[2].

وحتى في ميدان جرائم الحرب المرتكبة خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد نصف قرن من انتهائها، عادت واشنطن ووضعت على لائحة مجرمي الحرب ستة عشر عسكريًّا في الجيش الإمبراطوري الياباني قاموا بارتكاب جرائم، ومنعت دخولهم إلى الأراضي

(1) وكالة رويترز، طوكيو، السبت 30/ 12/ 1996.

خضعت جزيرة أوكيناوا منذ الحرب العالمية الثانية للإدارة العسكرية الأميركية، وحتى العام 1972. ويوجد في الجزيرة 3/ 4 المنشآت العسكرية الأميركية ونحو نصف الـ 47 ألف عسكري أميركي المتمركزين في اليابان. وفي أيلول 1995، أدى اغتصاب تلميذة يابانية من قبل 3 عسكريين أميركيين إلى موجة من الغضب ضد الوجود العسكري الضخم في الجزيرة.

(2) الشرق الأوسط، العدد 6580، الثلاثاء 3/ 12/ 1996، ص 7.

الأميركية. واتهم هؤلاء بتصفية أسرى صينيين خلال احتلال منشوريا وباغتصاب آلاف من نساء كوريا والصين والفيليبين وبرمانيا وماليزيا[1].

بالمقابل، سجّل تقارب اقتصادي بين طوكيو وباريس توّج بزيارة الرئيس شيراك لليابان في 28 تشرين الثاني 1996 التي هدفت إلى تحسين العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ضمن خطة عنوانها «فرنسا- اليابان، عشرون مشروعاً حتى العام 2000». وحضّر البلدان وأطلقا سنة اليابان في فرنسا عام 1997 وعام فرنسا في اليابان عام 1998[2].

ج- مشكلات يابانية

إلى جانب الازدهار الاقتصادي والتقدّم التكنولوجي والعلمي والتطوّر الأمني والعسكري وبداية الدور العالمي الذي تجسّد في بداية 1997، بانتخاب اليابان لرئاسة الأمن في شهر كانون الثاني للعام[3] نفسه، اعترضت البلاد مشكلات نرى من الضروري ذكرها.

فعلى الصعيد التجاري، كان لتقدّم الين على الدولار منذ عام 1993 تأثيرات سلبية، ممّا دفع برئيس الحكومة هوسوكاوا إلى التعهّد باتخاذ خطوات لخفض الفائض التجاري الضخم إلى نحو 2,8% من إجمالي الناتج

(1) Jean-Jacques MEVEL, Crime de guerre, Etats - Unis; la liste japonaise, Le Figaro N° 16268,, Jeudi 5 Décembre 1996, p.4.

(2) Arnaud de la GRANGE, Japon; le conformisme ébranlé, Le Figaro N° 16252, Samedi 16/11/1996, p. 4.

(3) السفير، العدد 7584، الجمعة 3/ 1/ 1997، ص 18.

المحلي لعام 1995. وتتضمّنت الإجراءات أيضاً زيادة الاستثمار العام وتخفيض ضرائب الدخل للإفساح في المجال أمام المنافسة، وتشجيع الاستيراد وإجراء تغييرات في نظام المشتريات الحكومية.

وأدّى إعلان الخطة إلى عمليات مضاربة في بورصة طوكيو لمبيع الدولار مقابل الين. وأكّد خبراء في الاقتصاد أنّ الخطة هذه تأتي بأثر عكسي، إذ إنّ قوّة الين تساهم في تقويض الاقتصاد الياباني ممّا يعرقل القدرة على التصدير وخفض الفائض التجاري. وبالفعل، أعلن بنك «هوكايدو تاكو شوكو» بتاريخ 17 تشرين الثاني 1997 إفلاسه، وهو عاشر مصرف ياباني يتعرّض للإفرس بسبب تراكم الديون.

من جهة أخرى، ورغم أنّ اليابان تعتبر الشريك التجاري للولايات المتّحدة والمنافسة الأولى للاقتصاد الأميركي، فإن أيّة مواجهة اقتصادية- تجارية بينهما ستوقع الضرر الأميركي باليابان على المدى القصير نظراً لضعف ثرواتها الطبيعية، وافتقارها إلى المواد الأولية، وضيق حجم أسواقها المحلية، قياساً بحجم السوق الأميركي. لذلك فهي تتوجّه إلى الأسواق الآسيوية الضخمة وخاصة الصينية. علاوة على ذلك سيكون للحرب الاقتصادية تأثير سلبي على الولايات المتّحدة التي سيزيد ميلها في الاعتماد على سوقها القارية (كندا- المكسّيك)، وعلى العالم بكامله، ولا سيّما على دول الشمال التي ستكون أكثر تضرّراً من دول الجنوب. فالحرب ستكون موجّهة ضد الاقتصاد العالمي وستنعكس فوراً على التجارة الدولية.

والخطوة البارزة في حلقات النزاع التجاري بين البلدين كانت الرسالة التي بعثتها اللجنة الأميركية للنقل البحري إلى وزارة النقل وحرس السواحل بتاريخ 17 تشرين الأول 1997، تطلب فيها منع السفن اليابانية من دخول موانئ الولايات المتّحدة، بعد أن تقاعس أصحاب السفن عن دفع غرامات قيمتها نحو أربعة ملايين دولار[1].

وجاء تأثير ارتفاع سعر الين ليقلّص من حجم الصادرات اليابانية إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، تراجعت قيمة هذه الصادرات إلى السعودية، التي تعتبر أكبر الأسواق الشرق أوسطية، بنسبة 15,6% عام 1993، بالمقارنة مع عام 1992 لتبلغ 4,08 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع سعر الين بنسبة 18%.

وفي هذا الإطار، صرّح مسؤول تجاري ياباني أنّ «شركات بلاده خسرت الكثير من الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع سعر اليْن، لا سيّما الأسواق التي تتعامل بعملات مستقرة إزاء الدولار، كالسعودية ودول الخليج، وذلك رغم الجهود التسويقية الضخمة التي بُذلت في هذه الأسواق»[2].

وبالفعل، سجّل الناتج الداخلي الصافي (P I B) خلال الفصل الثاني لعام 1996 تراجعاً بنسبة 2,9%، وهو التراجع الأكبر منذ عشرين عاماً. وهذا يعني

(1) وكالة رويترز، طوكيو، الثلاثاء 29 آذار 1994.

(2) الحياة، العدد 11375، السبت 9 نيسان 1994، ص 10.

تراجعاً سنويًا بنسبة 11,2%[1]. لقد أظهر تقرير هام عن الشركات، أصدره بنك اليابان المركزي في الأول من تشرين الأول 1997، تدهوراً في المناخ الاقتصادي في اليابان، ما يعني أن اليابان ما زالت العضو المريض في مجموعة الدول السبع الصناعية في العالم.

إنّما، ومع نهاية عام 1997، راح الدولار يرتفع بالنسبة للين مسجلاً في 18 تشرين الثاني 1997 رقم 127,50 ين، وهو أعلى مستوى سُجّل للدولار مقابل العملة اليابانية منذ آب عام 1992[2].

وعلى الصعيد الإقليمي، وعلاوة على العداء التقليدي المستحكم بين اليابان والصين، سجّل خلاف بين طوكيو وكل من الصين وتايوان على بعض الجزر التي تولّت الولايات المتّحدة إدارتها منذ الحرب العالمية الثانية وسلّمتها عام 1972 إلى اليابان. وهذه الجزر هي جزر سنكاكو في اليابان وجزر دياو في الصين.

هذا علاوة على الأزمات السياسية الداخلية والتي ذهب ضحية إحداها رئيس الوزراء موريهير هوسوكاوا، إثر نجاح المعارضة في إسقاطه بعد اتهامه بالتورّط في فضائح مالية متعدّدة[3]. لقد شهد المجتمع الياباني خلال العام 1996 مسلسلاً من الفضائح المالية على صعيد رجال السياسة

(1) Le Point, N° 1305, 20 Septembre 1997, p. 33.

(2) وكالة رويترز، الأربعاء 19 تشرين الثاني 1997.

(3) Le Point N° 1126, 16 Avril 1994, p. 16.

وعلى مختلف المستويات، ما جعل من هذا المجتمع مجتمعاً استهلاكياً تسوده أعمال الفساد والرشوة[1].

حتى على صعيد برنامج المساعدات الخارجية للعالم الثالث والنامي، والمسمّى «المساعدة التنموية الرسمية»، سُجّلت عمليات احتيال من خلال الصفقات التي قامت الشركات اليابانية بتنفيذها في الدول التي خُصّصت المساعدات لها[2].

أخيراً، وفي ميدان الإرهاب، سُجّلت عودة الجيش الأحمر الياباني إلى الساحة الدولية من خلال عملية أخذ الرهائن في السفارة اليابانية بعاصمة البيرو. وهذا الجيش الذي نشط خلال السبعينات والثمانينات، تبحث أجهزة الأمن اليابانية إمكانية تورّطه في عملية ليما، رغم تمنّع وزير خارجية اليابان عن كلّ تعليق حول هذا الموضوع الحسّاس[3].

د- خلاصة عن اليابان

مما لاشك فيه أنّ اليابان تشكّل قوّة اقتصادية متطوّرة، وتلعب دوراً هامًّا في العالم على الصعيد التجاري والمالي والمصرفي، وفي ميادين الصناعة والتكنولوجيا. لكن طوكيو، وبعد نجاحها في الخروج من إطار التبعية الكاملة لواشنطن، راحت

(1) Arnaud de La GRANGE, Les communistes ressuscités, Le Figaro N° 16229, Lundi 21/10/1996 p. 16.

(2) Peter MCKILLOP, Raiding the aid traders, Newsweek, 19 September 1994, p. 40.

(3) Arnaud de la GRANGE, L'ombre de l'Armée rouge japonaise, Le Figaro, N° 16287 Vendrech 27/12/1996 , p. 5.

تبدي رغبة في التدخّل في التوازنات الدولية، ليس فقط في الميادين الاقتصادية والتجارية، إنّما أيضاً في الميادين السياسية والأمنية والجيوستراتيجية. وضمن هذا الإطار، طوّرت إنشاءاتها النووية وقوّاتها العسكرية وبدأت تشارك في مهمات الأمم المتّحدة العسكرية، وحتى في المبادرات السلمية المطروحة كأزمة الشرق الأوسط، وغير السلمية التي جرت كحرب الحلفاء ضد العراق. وتوّجت اليابان تحرّكاتها بالابتعاد تدريجيًّا عن حليفها الأميركي مكرِّسة مرحلة الاستقلال الكامل عنه، وذلك بهدف العودة في القرن الحادي والعشرين إلى عظمتها الأمبراطورية السابقة.

* * *

رابعاً - الكوريَّتان: العداء المستحكم

منذ خمسة وخمسين عاماً ونيف استولى فدائيون من كوريا الشمالية على رأس جسر بحري على ساحل شرق كوريا الجنوبية، مفتتحين الغزو الذي اجتاح شبه الجزيرة في غضون أسابيع.

وفي الأسبوع الثالث من تشرين الثاني من العام 1996 جرت محاولة فاشلة لغزو شيوعي جديد قامت به مجموعة تتصدّرها غوّاصة قديمة مزوّدة بشعارات حزبية وأسلحة خفيفة، مما دفع بالمراقبين للتساؤل [1]:

«ماذا تعدّ كوريا الشمالية ضد جارتها التي تتخبّط بأزمة صارخة منذ وفاة رجلها القوي كيم إيل سونغ؟

وهل ستندلع الحرب بين الكوريَّتين اللتين يفرقهما عداء مستحكم؟»

فمما لاشك فيه أنّ كوريا الشمالية، بعكس الجنوبية، قوية عسكريًا ومتخلفة اقتصاديًا، مما يعكس خلافاً جوهريًا بين البلدين المجاورين ويهدّد بتحوّل الحرب الباردة بينهما إلى حرب فعلية قد تجرّ دولاً أخرى في المنطقة

(1) رلى مهاوج، شيوعيون على سواحل كوريا الجنوبية، الديار، العدد 2962، الجمعة 29/ 11/ 1996، ص 24.

وخارجها، ولا سيّما الصين والولايات المتّحدة[1].

وكوريا، التي ما تزال بين المناطق التي تشهد صراعاً بين الشرق والغرب وبين الشيوعية والرأسمالية، والتي عرفت صراعاً منذ القديم، واجهت تفاقماً للأزمة بين الدولتين المتجاورتين منذ آذار 1994، حين وضعت كوريا الشمالية قواتها في حالة تأهّب قصوى، ردًّا على قرار مماثل اتخذته جارتها الجنوبية في 23 آذار 1994. وتأزّم الوضع بسبب الإنشاءات النووية حين بدأ مجلس الأمن مناقشة مشروع قرار أميركي يدعو كوريا الشمالية إلى استئناف اتصالاتها مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، فيما تحفظت سيول على اقتراح روسي لعقد مؤتمر دولي حول هذه الأزمة. واتهمت كوريا الشمالية الولايات المتّحدة بمحاولة عزلها سياسيًّا واقتصاديًّا لحملها على التخلّي عن ملكيّتها للطاقة النووية، بواسطة الضغوط والقوّة ودفعها إلى تسهيل مهمة تفتيش إنشاءاتها النووية[2]، وخاصة مجمع يونغبيون الذي يشكّل العمود الفقري للترسانة الذريّة التي تمتلكها كوريا الشمالية.

ويقع مجمع يونغبيون على بعد مئة كيلومتر شمال العاصمة الكورية الشمالية، ويضم غالبية المنشآت النووية في البلاد، أي مفاعل بحث بقدرة 5 ميغاواط، ومفاعلاً آخر قيد الإنشاء بقوة 50 ميغاواط، ومركزاً لمعالجة البلوتونيوم. ويضمّ المجمع

(1) انظر الملحق رقم (27): مقارنة عوامل القدرة القومية في الكوريتين.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 25 آذار 1994.

مركزاً لمعالجة قضبان الوقود النووي.

وبقدرته المتواضعة البالغة 5 ميغاواط، لا يمكن للمفاعل أن يعوّض الانقطاع الكبير في التيار الكهربائي في هذا البلد الذي يعاني من أزمة اقتصادية.

وكانت كوريا الشمالية قد انسحبت، في بداية حزيران 1994، من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقّعتها عام 1968 ورفضت تفتيش منشآتها النووية[1]، مما دفع بكلٍّ من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتّحدة للاعتقاد أنّ لديها برنامجاً نوويًا متقدماً قد يوصلها لتصنيع القنبلة الذرية، بمعدّل عشر قنابل سنويًا، ابتداءً من عام 1996[2]. كما أكّد خبراء وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أنّ كوريا الشمالية تطمح إلى إنشاء صناعة نووية حقيقية يكون بمقدورها بيع أسلحة أساسية، إضافة إلى الصواريخ البالستية القادرة على حمل الرؤوس النووية[3].

وبالفعل، وبعد مرحلة طويلة من الأبحاث النووية، عرّضت كوريا الشمالية للانتقادات الدولية، تمكّنت الدولة الشمالية من تصنيع

(1) تحاول الأمم المتحدة تفتيش منشآت مصنع كيميائي إشعاعي في يونغبيون تحوم الشكوك حول إنتاجه البلوتونيوم وتحويله إلى غايات عسكرية.

(2) محمد عطوي، هل تندلع الحرب بين الكوريتين؟، النهار، العدد18808، الجمعة 15/ 4/ 1994، ص 9.

(3) Henry EYRAUF, Corée du Nord: le mystére du 7éme site, L'Express No 2229, 31 Mars 1994, p. 13.

انظر ملحق رقم (28): كرونولوجيا الأزمة النووية.

القنبلة النووية بحيث فجّرت أول قنبلة نووية لها في التاسع من تشرين الأول من العام 2006 متحدية الأسرة الدولية. ووصفت كوريا الشمالية التفجير بأنه «حدث تاريخي»، والذي حصل تحت الأرض دون أن يسجّل أي انبعاث للإشعاعات النووية، إنما وقوع هزّة أرضية بلغت قوتها 3,58 درجة بمقياس ريختر. واعتبرت كوريا الشمالية أن التفجير هو حدث مشجّع ومرضٍ للجيش الشعبي الكوري وللشعب الذي يأمل في امتلاك وسائل دفاعية قوية ومستقلة، مؤكدة أن ذلك سيساهم في الدفاع عن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ومنطقتها[1].

من جهته، صرّح وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف بأن قوّة القنبلة النووية بلغت ما بين 5 و 15 كيلوطن[2].

وفي واشنطن أعلن الناطق باسم الرئاسة الأميركية في التاسع من تشرين الأول من العام 2006 أن الرئيس جورج بوش أُبلغ بالنشاط النووي الكوري الشمالي قبل حدوثه، كما أكّدت السلطات الصينية إبلاغها بالتجربة أيضاً عشرين دقيقة قبل إجرائها.

إنّما، وفي خطوة مفاجئة ولافتة، عادت كوريا الشمالية وأعلنت في الخامس عشر من تموز من العام 2007 أنها تخلّت عن برنامجها النووي وأغلقت مجمع يونغبيون النووي تحت إشراف الأمم المتّحدة، في خطوة أولى من

(1) وكالات الأنباء العالمية، سيول، 9 تشرين الأول 2006.

(2) وكالات الأنباء الروسية، موسكو، 9 تشرين الأول 2006.

عملية تهدف إلى تجريدها من ترسانتها النووية، مقابل تقديمات ومساعدات اقتصادية[1].

وإغلاق مجمع يونغبيون، الذي ينتج البلوتونيوم للأسلحة النووية، هو أول خطوة تتخذها كوريا الشمالية لوضع حدٍّ لبرنامجها النووي منذ 2002، وذلك بموجب اتفاق نزع الأسلحة النووية فيها الذي توصّلت إليه ست دول في شهر شباط من العام 2007. وكان معهد العلوم والأمن العالمي في واشنطن قد أشار إلى أنّه، ومنذ فشل الاتفاق السابق حول نزع السلاح في العام 2002، تمكنت كوريا الشمالية من إنتاج كمية كافية من البلوتونيوم لصنع 5 إلى 7 قنابل ذرية.

بالمقابل، حاولت كوريا الشمالية الضغط على جارتها الجنوبية لدفعها إلى سحب القوّات الأميركية منها والتي تهدّد أمن أحد آخر الأنظمة الشيوعية في العالم. ودعماً لها، تدخّلت الصين في الأسبوع الأخير من حزيران 1994 بلسان الرئيس زيمين لتعلن أن تطوير علاقات الصداقة مع بيونغ يانغ يدخل في صلب سياستها الثابتة. وهذا ما يعكس معارضة الصين لفرض عقوبات دولية عليها بسبب رفضها تفتيش منشآتها النووية.

أما اليابان، فقد حثّ رئيس وزرائها تسوتو موهاتو، في أول حزيران 1994، كوريا الشمالية على القبول بتفتيش كامل لبرنامجها النووي والتراجع عن خطوة نقل وقود

(1) وكالات الأنباء العالمية، بيونغ يانغ، 15 تموز 2007.

نووي من مفاعل دون مراقبة[1].

وضمن الإطار نفسه، حذّر الشمال في منتصف حزيران 1994، وردًّا على تصريحات الرئيس الجنوبي حول فرض عقوبات دولية، بأنّ فرض العقوبات سيكون بداية لحرب على الجنوب لا هوادة فيها. وتعزّز هذا التخوّف باستدعاء الشمال للاحتياط وتعزيز إجراءات الدفاع فيه[2].

علاوة على ذلك، ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، حصلت تطورات على الساحة الكورية من خلال متغيرات عدة نذكر أبرزها[3]:

1- الضغوطات الكبيرة على كوريا الشمالية لإجراء تغييرات على نظامها السياسي وعلاقتها بالعالم الخارجي، لا سيّما بالشطر الجنوبي الذي يتمتع بحماية أميركية مباشرة عبر تمركز نحو أربعين ألف جندي فيه.

2- تحسّن في علاقات الكوريتين منذ توقيع معاهدة عدم اعتداء بينهما في كانون الأول 1991، ورغبة الشمال بإسقاط حائط برلين لقاء مساعدة جنوبية اقتصادية قد توازي 400 مليار دولار تهدف إلى رفع اقتصاد الشمال إلى موازاة الاقتصاد الجنوبي.

3- ترى الصين وتعارض اليابان ضرورة توحيد الكوريتين اللتين تشكلان حينها ثالث أكبر قوة اقتصادية في شرق القارة الآسيوية، إضافة إلى امتلاكها القوة النووية.

(1) وكالة رويترز، الثلاثاء 31/ 5/ 1994.

(2) وكالة رويترز، سيول، الاثنين 13 حزيران 1994،

(3) محمد عطوي، مرجع سابق، ص 9.

4- استغلال الولايات المتّحدة القضية النووية للضغط على كوريا الشمالية لإحداث تغييرات في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

مقابل هذا التأزّم، أكّد الشمال، وخاصة بعد تسلّم كيم يونغ إيل مقاليد الحكم، رغبته في مد جسور التعاون مع الجنوب وفتح الحدود تدريجيًا أمام الاستثمارات الأجنبية[1]. هذا في وقت بدت فيه كوريا الجنوبية وهي تحاول تشجيع التحوّل التدريجي الشمالي للاقتصاد وللمجتمع إلى الطريقة الغربية، مقابل تقديمها معونات غذائية ومبادلات تجارية وعوناً تقنيًا لتطوير معامل الطاقة الذرية لأغراض سلمية. كل ذلك بهدف درء خطر الشمال، وربما التوصّل إلى تحقيق الوحدة الكورية أسوة بالوحدة الألمانية الحديثة.

وتتويجاً لهذا التوجّه، وفي خطوة لافتة، عادت كوريا الشمالية واعتذرت في أواخر عام 1996 عن تسلّل إحدى غوّاصاتها إلى مياه كوريا الجنوبية، معربة عن «الأسف العميق والوعد بعدم تكرار ذلك في المستقبل»، وذلك في بيان شارك بإعداده دبلوماسيون أميركيون[2].

وردّت كوريا الجنوبية التحية بأحسن منها، مرحبة بهذه الخطوة وباستعداد

(1) Bruce NELAN, North Korea, lies and whispers, Time, 5 September 1994, p. 36.

(2) Thierry OBERLE, Corées: Fin de l'affaire du sous - marin espion, Le Figaro, N° 16290, Mardi 30 Décembre 1996, p. 3.

الجنوب للردّ إيجابيًّا على عرض بعقد محادثات سلام[1]. وجاء الردّ الأميركي أيضاً إيجابيًّا إذ رحّب الرئيس كلينتون بالاعتذار المقدَّم، ما أدى إلى تخفيف الحظر التجاري المفروض على الشمال[2].

خلاصة عن الكوريتين

يبدو أنّ الوضع بين الكوريتين يتراوح بين التأزّم والرغبة في التوحّد. فالجنوب غنيّ وضعيف عسكريًّا. أما الشمال فهو فقير ومعزول عن العالم وليس له أصدقاء كثر، لكنه محصور استراتيجيًّا بين عملاقين هما الصين وروسيا، ولا يملك أيّ أمل للحاق اقتصاديًّا بالجنوب. لذلك فهو يسعى للعظمة من خلال برنامجه النووي، وقد يجرّ عدم احتوائه ويلات على المنطقة.

أمّا حادثة الغواصة، وإن كانت مجرد حادث عارض فإنّها تظهر دون شك أنّ العداء مستحكم بين شطري كوريا، رغم المحاولات الحثيثة لجمع التفوّق العسكري الشمالي مع التطوّر الاقتصادي الجنوبي؛ وأن أمام تطبيع علاقاتهما، وربما توحيدهما، مصاعب عديدة؛ أبرزها المعارضة الداخلية فيهما والخارجية في دول الجوار وخاصة اليابان.

كتب تييري دي جاردين بأنّ أهل الجنوب يؤيّدون بغالبيتهم فكرة التوحيد دعماً لاقتراح الرئيس كيم يونغ إيل الذي اقترح قمّة ثنائية مع

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، سيول، الأحد 29/ 12/ 1996.

(2) وكالة رويترز، واشنطن، الاثنين 30/ 12/ 1996.

الرئيس كيم إيل سونغ بهدف توحيد البلدين على مراحل[1]:

1- مرحلة مصالحة وتعاون اقتصادي.

2- كومنولث كوري يدمج التعاون الاقتصادي بالتعايش السلمي.

3- دمج نهائي للبلدين.

لكن الرأي العام الشمالي، المؤيّد للتعاون الاقتصادي، مازال معارضاً لفكرة التوحيد. فالشماليون يريدون ربما كونفيدرالية يحافظ كلٌّ من البلدين فيها على خصوصياته السياسية والأيديولوجية.

* * *

(1) Thierry DES JARDINS, Corée du Sud: le mirage coûteux de la rèunification, La Figaro No 15723, Mercredi 8 Mars 1995, p. 2.

ملحق رقم (25)



السنة	السكان
1980	981,242
1989	1,112,299
1990	1,130,096
1991	1,148,177
2000	1,324,501
2005	1,441,500
2025	1,315,800

- نسبة الزيادة السكانية السنوية: 1,6٪
- العمر المتوسط: 44 سنة
- الكثافة السكانية 116/بالكلمتر المربع
- سكان المدن: 20,6٪

ملحق رقم (26)

معلومات عن الجيش الصيني[1]

	جيش الصين	جيش تايوان
الجيش		
- العديد	2930000[2]	468000
- احتياط	12 مليون	
جيش البر		
- العديد	2200000	290000
- دبابات وعربات قتال	من 7500 إلى 8000	570
- مدرعات خفيفة	حوالي 2000	905
- ناقلات جند	4500	950
- مدفعية متحركة	14500	1060
البحرية		
- العديد	260 ألفاً	68 ألفاً
- غواصات	52	4
- مدمرات	18	22
- فرقاطات	32	16
- خافرات سواحل	870	98
الطيران		
- العديد	470 ألفاً	68 ألفاً
- طائرات	4970	98

(1) Olivier WEBER, et Caroline, PUEL, L'armée de la Chine, Le Point N° 1266- 67, 12 Décembre 1996, p. 138.

(2) في عام 2007 أوردت وكالة الصحافة الفرنسية أن جيش الصين بلغ تعداده 2,300,000 مقاتل.

المستند: وكالة الصحافة الفرنسية، بكين، 1 آب 2007.

ملحق رقم (27)

مقارنة عوامل القدرة القومية في الكوريتين

1- الديمغرافيا والجغرافيا[1]

الموضوع	كوريا الشمالية	كوريا الجنوبية
المساحة بالكيلومتر المربع	120538 كلم2 - 75% منها جبال - 1416 كلم حدود مع الصين	98480 كلم2 - 2413 كلم شواطئ
السكان	23,5 مليون - عام 2000: 26,600 مليون ـ عام 2005: 22,5	44,9 مليون - عام 2000: 46,83 مليون - عام 2005: 47,8
الناتج القومي	23 مليار دولار	281 مليار دولار
الناتج الفردي	1038 دولار	7670 دولار
تصدير (عام 1993)	1 مليار دولار	76,78 مليار دولار
استيراد	1,7 مليار دولار	81,7 مليار دولار
المساعدات الروسية	300 مليون دولار	لا شيء

(1) Quid, 2006, op. cit, p. 1900 -1901.

Dominique et Michel FREMY, Quid 1997, Laffont, Paris, 1996, p. 1058

2- مقارنة القوى العسكرية[1]

الموضوع	كوريا الشمالية	كوريا الجنوبية
القوات المسلحة	1,127 مليون	633 ألفاً
ميليشيا مسلحة	6 ملايين	4,5 مليون
دبابات	3700	1800
حاملات جند	2500	3550
مدافع ومنصات صواريخ	9100	4540
مدافع دفاع جوي وصواريخ أرض - جو	18800	145
طائرات مقاتلة	730	460
مروحيات	50	130
غواصات	25	4
قطع بحرية أخرى	3	38

(1) The military balance 1993- 1994, the international institute for strategic studies, London 1993, pp. 159 -162.

- مجلة التايمز، 4 نيسان 1994.

ملحق رقم (28)

كرونولوجيا الأزمة النووية في كوريا الشمالية

كانون الأول 1985: انضمام كوريا الشمالية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لكنها رفضت قبول مفتشي وكالة الطاقة الذرية العالمية.

كانون الأول 1991 إلى كانون الثاني 1992: اتفاق الكوريتين على عدم إنتاج وحيازة محروقات نووية عسكرية.

عام 1992: وكالة الطاقة تقوم في أيار بأولى جولاتها التفتيشية في أجواء متوترة. أقمار التجسس الأميركية تكشف عن نشاطات مشبوهة في يونفبيون.

عام 1993: بعد رفض دخول يونفبيون، أدانت كوريا الشمالية في آذار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي حزيران أعلنت، إثر مفاوضات مع واشنطن، تجميد انسحابها من المعاهدة.

عام 1994: جولات تفتيش جديدة في آذار واستخدام صواريخ باتريوت في كوريا الجنوبية.

2002:

16 تشرين الأول: أعلنت واشنطن أن بيونغ يانغ أقرت أنها تخصّب اليورانيوم، منتهكة بذلك اتفاقاً مبرماً في العام 1994.

21-25 كانون الأول: نزعت كوريا الشمالية أجهزة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في مجمع يونفبيون النووي.

27 كانون الأول: طردت كوريا الشمالية مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

:2003

11 كانون الثاني: انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار النووي.

28 آب: عُقدت أول جولة من المفاوضات السداسية في بكين بمشاركة الكوريتين والولايات المتحدة وروسيا واليابان والصين.

:2004

الأول من شباط: أقرّ مهندس القنبلة الذرية الباكستانية عبد القدير خان بتزويد كوريا الشمالية بتكنولوجيا نووية بطريقة غير قانونية.

:2005

8 أيار: أكّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن كوريا الشمالية تمتلك نحو ستة قنابل نووية.

19 أيلول: تعهّدت كوريا الشمالية بالانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي والتخلي عن ترسانتها الذرية العسكرية، في مقابل طاقة نووية لأغراض مدنية.

:2006

5 تموز: فشل تجربة إطلاق سبعة صواريخ كورية شمالية، بينها صاروخ طويل المدى «تايبو دونغ 2» قادر على بلوغ ألاسكا وساحل الولايات المتحدة الغربي.

9 تشرين الأول: كوريا الشمالية تتحدى الأسرة الدولية وتفجر أول قنبلة نووية لها تحت الأرض. وأجري التفجير في نفق أفقي طوله

360 متراً حفر في أحد الجبال على الساحل الشمالي، الشرقي شمال غرب قاعدة موسودان للصواريخ في منطقة هواديري. على الأثر سجلت هزة أرضية قوتها 3,58 درجات بمقياس ريختر.

18 كانون الأول: استئناف المفاوضات السداسية ومطالبة كوريا الشمالية برفع العقوبات الأميركية والدولية عنها.

2007:

8 شباط: محادثات جديدة في بكين، وكوريا الشمالية تشترط منحها تعويضات على صعيد الطاقة.

13 شباط: إبرام اتفاق في بكين تتعهد فيه كوريا الشمالية ببدء إزالة منشآتها النووية.

14 تموز: وصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى كوريا الشمالية، وأعلنت واشنطن أنها أُبلغت من قبل كوريا الشمالية بإغلاق مجمع بونغبيون. وقامت سفينة كورية جنوبية بنقل أول شحنة من الفيول الثقيل لبيونغ يانغ، في إطار الاتفاق المتعدد الأطراف.

15 تموز 2007: أكّدت كوريا الشمالية أنها تخلّت عن برنامجها النووي، وأغلقت مجمع بونغبيون النووي تحت إشراف الأمم المتحدة في خطوة تهدف إلى تجريدها من تجربتها النووية.

* * *

الفصل الثامن

أفريقيا: قارّة التخلّف والفقر

أفريقيا، إحدى القارات الخمس في العالم، تغطي مساحة 30,4 مليون كلم مربع (20,3% من مساحة العالم)، وتمتد طوال 8000كلم بين خط العرض 37 شمالاً وخط العرب 35 جنوباً. تتصل بآسيا عبر ممر قناة السويس المائي وتنفصل عن أوروبا في مضيق جبل طارق كأقرب نقطة.

هذه الجزيرة الكبرى، ذات السواحل المستقيمة مع القليل من الجزر، بقيت طوال فترة طويلة من الزمن معزولة وحتى مجهولة من العالم القديم، وحتى القرن التاسع عشر حين أصبحت ميداناً لصراع الأمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية الضخمة.

وحاليًا، وبعد أن أصبحت

بغالبية دولها مستقلة ومرّت بمرحلة تطوّر ديمغرافي سريع،	متنوعة، وتتبع بغالبية دولها إلى العالم الثالث.
ما زالت تعرف أزمات دامية كبرى لأسباب عرقية ودينية وسياسية واجتماعية وقبلية	هذه القارة هي محور هذا الفصل الأخير.

* * *

أولاً: جغرافية أفريقيا وديمغرافيتها

أفريقيا، وباستثناء شمالها، تتكوّن من صخور قديمة تعرّضت للتعرية الطويلة وأمست مرتفعات مسطّحة خضعت لعصور طويلة من الترسّبات التي شكّلت السهول الواسعة، مع خمسة منخفضات ضخمة في بحر الغزال والتشاد والنيجر والكونغو وكالاهاري. مع البحيرات العظمى في طانجنيكا وفيكتوريا ونياسّا، والمناطق البركانية التي تمتد من الشمال إلى الجنوب، على سلسلتين؛ الأولى في أفريقيا الشرقية وهي مرتفعات أثيوبيا وجبل كينيا (5195 متراً) وكيليمنجارو (5963 متراً) ورواندا (5119 متراً)؛ والثانية تخترق الصحراء الوسطى حتى شواطئ خليج كينيا، مشرفة على القمم البركانية في الكاميرون.

وفي شمال أفريقيا، تعرّضت التربة إلى تعرجات جعلتها تشبه جبال الألب، من خلال سلسلة مرتفعات أطلس التي تعلو حتى 4165 متراً.

المناخ شديد الحرارة مما يعطي أهمية كبرى لكمية الأمطار التي تروي الأراضي، مع مناخ استوائي بين خط العرض 8 شمالاً وخط العرض 5 جنوباً، تتساقط فيه الأمطار يوميًا، ما يعزز قيام الغابات الاستوائية الكثيفة لاسيما في خليج كينيا. لكن فترة الشتاء تتضاءل تدريجيًا مع

التوجّه شمالاً أو جنوباً، حيث تجتاح المناطق رياح موسمية تجعلها صحراوية حارة وقليلة الأشجار، خاصة نصف القارة الشمالي (أقل من 100 ملم كأمطار سنوية). المناخ المتوسطي غير معروف سوى في أفريقيا الشمالية وفي منطقة رأس الرجاء الصالح.

وتشتمل أفريقيا على بعض أطول الأنهار في العالم وأبرزها، النيل (6671 كيلومتراً) والكونغو (4200 كيلومتراً) والنيجر(4160 كيلومتراً) والزمبير (2660 كيلومتراً). إلا أنّ حواجز عدة تمنع تحوّل هذه الأنهار إلى مجارٍ صالحة للملاحة على طول امتدادها، إمّا بسبب تساقط المياه الكثيرة، أو لعبورها إحدى المنخفضات الأفريقية الخمسة كنهر النيجر، أو لعبورها إحدى البحيرات. رغم ذلك يبقى الإنتاج الكهربائي لهذه المجاري المائية ضخماً للغاية.

1 - السكّان

يتجمّع السكّان في بعض المناطق لاسيّما أفريقيا المتوسطية، والواحات داخل الصحارى ومجرى النيل وباقي الأنهار والسواحل حيث تمتد المدن الكبرى وتتمتع بكثافة سكانية كبيرة. لقد بلغ عدد سكان القارة 140مليوناً عام 1620 و200 مليون عام 1950 و442 مليوناً عام 1975 و677 مليوناً عام 1991، و906 ملايين في العام 2005، ومع توقّعات بلوغه 1345 مليوناً عام 2025[1]. وهؤلاء السكّان

(1) Dominique et Michèle FREMY, Quid 2006, Laffont, Paris 2005, pp. 1979.

هم مجموعة أعراق وأثنيّات تسبب بها الاحتلالات المتتابعة والهجرات السكانية عبر العصور. وسجّلت أفريقيا أعلى نسبة تزايد سكاني في العالم وفق اليونسكو، أي 3,2% (العالم: 1,8%، أميركا: 1,7%، آسيا: 1,9%، أوروبا: 0,5%، أوقيانيا: 1,5%). ويتوزع سكان أفريقيا حول الصحراء الكبرى إلى مجموعتين كبيرتين:

- الأولى: من الشعوب البيضاء في المغرب العربي ومصر وشمال أفريقيا (من العرب والبربر).

- والثانية: جنوب الصحراء في أفريقيا السوداء حيث يسيطر العرق الأسود، والتي تقسم إلى أثنيّات خمس[1]:

- السودانيّة، بين الغابات الاستوائية والصحراء الكبرى.

- الكينية، من كينيا إلى الكاميرون.

- الكونغولية، من الغابة الاستوائية نحو الجنوب.

- النيليّة (Nilotique)، في مجرى النيل الأعلى.

- جنوب الأفريقية، في جنوب غرب أفريقيا.

ويتكلم السكان حوالى 600 لغة محلية، وأبرزها العربية التي تعتبر أهم لغة في أفريقيا، والتي ساهم انتشار القرآن في امتدادها.

ب- الأديان

إنّ ضعف الإنسان أمام قوى الطبيعة الأفريقية جعله يكثر من العبادات ويعدّد

(1) Encyclopédie Quillet, Librairie Quillet, Paris 1997.

الآلهة، التي كان يعمد إلى درء شرّها بالطقوس والممارسات المتنوعة والغريبة والسحرية. ولم تكن الحياة الدينية في أفريقيا خاضعة لرجال دين من أيّ ديانة كانوا، ذلك أنّ تلك الشعوب توارثت الاعتقاد بآلهة أجدادها عبر الزمن، جيلاً بعد جيل.

ودخلت الديانات السماوية أفريقيا آتية من الشرق الأوسط، فانتشر الإسلام عامة في شمال الصحراء الكبرى، بعد أن دخل أفريقيا السوداء منذ القرن التاسع الميلادي حيث لاقى انتشاراً واسعاً. أما المسيحية، كاثوليكية وبروتستنتية، فقد ارتبط وجودها بالاستعمار الأوروبي، باستثناء مصر وأثيوبيا حيث كانت قد انتشرت منذ زمن بعيد.

ج- المناطق الأفريقية

أُطلق على المناطق الأفريقية تسميات تاريخية عديدة، كأفريقيا البريطانية والشمالية والجنوبية والاستوائية الفرنسية والفرنسية والغربية الألمانية والغربية الفرنسية والغربية البرتغالية والشرقية الألمانية والشرقية البريطانية والشرقية الإيطالية والشرقية البرتغالية... وكلها مفصّلة في الملحق رقم (29) المرفق[1].

د- لمحة تاريخية

كانت أفريقيا مركزاً للاستعمار الأوروبي منذ القرن الخامس عشر ورمزاً لتفوق العرق الأبيض. أهم الدول الاستعمارية كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا. وخلال الحرب العالمية الأولى، استعملت

(1) انظر ملحق رقم (29): تسميات أفريقية تاريخية.

القوى الاستعمارية سكان أفريقيا في صراعها من أجل النصر. وبعد الهزيمة الألمانية، انتقلت ملكية المستعمرات الألمانية إلى الدول الحليفة، خاصة بريطانيا. إلا أن الاستعمار تحول حينذاك إلى انتداب.

بالمقابل، أدى الاستعمار خدمات مهمة للشعوب الأفريقية المتخلّفة، من استصلاح الأراضي إلى التفتيش عن الثروات المدفونة، إلى شقّ الطرق وسكك الحديد، إلى إقامة المدارس والمستشفيات... الخ. كما ساهمت الدول المستعمرة في نشر الأمن، ومحاربة الآفات الاجتماعية والأمراض، والتطوّر نحو الحضارة بما فيها منع أكل لحوم البشر، ونشر مفهوم المواطنية والوطن والدولة. إلا أنّها، وفي الوقت نفسه، سهّلت انتشار الإدمان على الكحول والأزمات الاقتصادية.

لكن انتشار الثقافة والوعي الشعبي وتأثير الأفكار المستوردة، لا سيّما الأفكار الاشتراكية المعارضة للاستعمار ومفاهيمه، والدعايات السوداء، والتحرّكات الثورية، وانتشار روح الوطنية الأفريقية؛ كلها عوامل ساهمت في مسيرة الدول الأفريقية نحو الاستقلال الذي تأخر، نسبةً إلى باقي الدول، لا سيما الآسيوية والأميركية.

حتى قبل الحرب العالمية الأولى، سُجّلت حركات مطالبة بالاستقلال، خاصة في أفريقيا البيضاء (تونس- الجزائر- مصر)، وحتى في أفريقيا السوداء (السنغال- داهومي- الكونغو... الخ). وبعد الحرب، بدأت الضغوطات تتزايد في أفريقيا

الجنوبية وفي مصر التي اعترفت بريطانيا باستقلالها عام 1922. تلا ذلك إضرابات ومظاهرات في تونس والمغرب والجزائر.

وكان للحرب العالمية الثانية تأثير أكبر على حركات الاستقلال، خاصة بعد الدور الهام الذي لعبه أبناء المستعمرات داخل الجيوش الحليفة في تأمين النصر النهائي. وهكذا، انتشرت عدوى حمّى الاستقلال في جميع أنحاء أفريقيا، ما دفع بفرنسا إلى عقد مؤتمر برازافيل، من 30 كانون الثاني إلى شباط 1944، لتحسين صورتها الاستعمارية بوعدها بإجراء إصلاحات أساسية وبتغيير اسم الاستعمار إلى «الاتحاد الفرنسي» (Union Française). إلا أنّه ظهر أنّ حمّى الاستقلال لا تسمح بإعطاء فرنسا المهل المطلوبة لهذه الإنجازات[1].

بريطانيا، من جهتها، دخلت في نزاعٍ مع مصر التي طالبت بتحسين اتفاقية 1936. وهكذا عُقد مؤتمر بريطاني-فرنسي في شباط 1948 في باريس بهدف تنسيق سياستهما الاستعمارية في أفريقيا. لكن تسارع الأحداث سار بالدول الأفريقية نحو الاستقلال، ولاسيما في أفريقيا المتوسطية (من المغرب إلى مصر).

هـ - السير نحو الاستقلال

سارت الدول الأفريقية نحو استقلالها كالآتي:

* مصر: بعد استقالة الملك فاروق أُعلنت الجمهورية في حزيران 1953.

(1) Quillet, op. cit.

* السودان: وقع اتفاق الاستقلال في حزيران 1954، على أن تنسحب القوات البريطانية ضمن مهلة 20 شهراً.

* تونس والمغرب: أعلنتا مستقلّتين في آذار 1956.

* الجزائر: بدأت حرب الاستقلال عام 1954 التي أوصلت البلاد إلى التحرّر في تموز 1962.

* أفريقيا السوداء: جرت تحرّكات نحو الاستقلال، فأُعلن استقلال توغو والكاميرون عام 1960، وغينيا عام 1958. وبين 1960 و1962 أُعلن استقلال دول عدّة في أفريقيا السوداء، باستثناء المستعمرات الإسبانية والبرتغالية، والصومال الفرنسي وجنوب غرب أفريقيا البريطانية وفديرالية روديزيا.

* الصومال البريطاني والإيطالي: استقلا عام 1960.

* الكونغو البلجيكي: استقلّ عام 1960.

* جنوب أفريقيا: استقلت في 31 أيار 1961[1].

* * *

(1) انظر ملحق رقم (30): معلومات عن الدول الأفريقية.

ثانياً: الدور الأفريقي في التوازنات الدولية

تبدو أفريقيا شبه غائبة عن لعب دور في العلاقات الدولية. فهي لا تتكلّم إلا عندما تفيض دماً أو تجتاحها الأزمات أو يطغى القلق على الدول الدائنة على ملياراتها الـ313 في هذه القارة. لذلك فهي ما زالت موضع رهان، وحتى ضحية في العلاقات الدولية، ربما لكونها لا تملك القدرات النووية (باستثناء جنوب أفريقيا)، أو لتدنّي مستوى الحياة والمعيشة فيها.

لقد نالت الدول الأفريقية استقلالها منذ الستينات، في زمنٍ تقاسمت العالم أيديولوجيتان، مما انعكس على نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحتى بعد انهيار القطبية الثنائية في العالم، لم يظهر أنّ الأمور سارت نحو الأفضل في هذه القارة التي يكاد العالم ينساها، لولا أخبار المجازر البشعة هنا وهناك، في الوقت الذي يستمر فيه استغلال ثرواتها.

جاء في تقرير البنك الدولي عن أفريقيا عام 1989، أي عشيّة انتهاء القطبية الثنائية، أنّه بعد فترة قصيرة من النمو، بدأت اقتصاديات الدول الأفريقية جنوب الصحراء تشهد انهياراً، وزيادة في الجوع، وتدميراً للبيئة، وفساداً كبيراً على صعيد السلطة السياسية، وتراجعاً في التصنيع وفي

التنافس الدولي، وارتفاعاً في الديون الخارجية، وتدهوراً في حجم الصادرات، وضعفاً في الإيرادات[1]. كما تزايدت الأزمات في الدول الأفريقية والحروب الداخلية وحركات الانفصال، وتنامت الأصولية الدينية والقَبلية والمناطقية، مما يهدد القارة بأجمعها، ويؤثر على علاقات الجنوب والشمال والنظام العالمي، ما لم يمدّ العالم الأول العون للدول الأفريقية سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا واجتماعيًّا[2].

حتى الحروب والأزمات الأفريقية لم تعد تحظى حاليًّا بالاهتمام نفسه الذي تحظى به مثيلاتها في أوروبا وآسيا وأميركا. فأزمات ليبيريا والكونغو ورواندا وبوروندي والصومال والسودان وأثيوبيا وبريتوريا وأريتريا وكينيا وتشاد وغيرها لا تستقطب، لا الاهتمام السياسي ولا الدولي في العالم، ولا حتى نشاطات المنظّمة الإنسانية والدولية، كما حظيت مشكلات روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق والخليج وكوريا، وحتى الشرق الأوسط. كلّ ذلك يظهر تراجعاً في تأثير القارة السوداء، رغم غنى مصادرها وثرواتها الباطنية[3].

أ- مشاريع التنمية والإصلاح

هذا الواقع الأفريقي

---

(1) تقرير البنك الدولي عن أفريقيا لعام 1989.

(2) Paul- Marie de la GORGE, le dernier empire,Grasset, Paris, 1996, p. 150.

(3) غسان العزي، أفريقيا، من التنافس إلى ضحيةالنظام العالمي.
على سبيل المثال لم تتعدّ المساعدات الأميركية المقدّمة إلى 47 بلدًا أفريقيًّا جنوب الصحراء عام 1991 مبلغ 616مليون دولار مقابل 720 مليوناً لنيكاراغوا و 3,6 مليار لباناما و 900 مليون لأوروبا الشرقية.

فرض على الدول القيام بمحاولات للخروج من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والقيام بمشاريع وحدويّة وتنموية، وذلك في سبيل تحسين أوضاع شعوبها الحياتية والمعيشية وفرض نفسها في مشاريع التوازنات الدولية، وللخروج من إطار التحرر والانعتاق الذي ساد القارة منذ الاستقلال إلى مفاهيم التنمية الحديثة.

وليس في نيّتنا إجراء مسح شامل لجميع هذه المحاولات التنمويّة، إلا أننا سنشير، إلى أبرزها، لا سيما الحديثة منها، والتي تهدف إلى حل مشاكل القارة السوداء.

من هذه المحاولات الملتقى الذي عُقد في تونس، والذي يشكّل مثالاً صادقاً للمشاريع الإصلاحية. فمنذ أن تولى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي رئاسة منظّمة الوحدة الأفريقية في حزيران 1994، راح يدعو إلى مؤتمر «ملتقى الأحزاب الأفريقية» الذي التأم فعلاً على مدى 3 أيام من 23 إلى 25 آذار 1995، تحت شعار «من أجل مستقبل أفضل». وبحث المؤتمر عن صيغ مشتركة لمواجهة المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها القارة الأفريقية، في أجواء المتغيرات الدولية والتقلّبات السياسية التي يشهدها العالم، والتي بدأت آثارها تظهر على دول أفريقية عدة تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية، بعد سنوات طويلة من الاستعمار والتمييز العنصري[1].

---

(1) غازي طعمة، التحدي الأكبر في أفريقيا: من التحرر إلى التنمية، الكفاح العربي، العدد 870، 3/ 4/ 1995، ص 21.

ومن القضايا التي طُرحت في المؤتمر نذكر:

- دور المجتمعات الدولية في حل مشاكل القارة.

- سبل التعاون بين الحكومات والأحزاب فيها.

- التوصل إلى خطة لحلّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

- التصدي للآفات الأفريقية والفقر والبطالة والهجرة الداخلية وتفاقم المديونية والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والهزات الاجتماعية ومشكلات السكن والصحة والتربية.

- تلازم التنمية مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتجسيد دولة القانون وسيادة الشعب، والانخراط في مسيرة التقدّم البشري.

- تجنيب القارة النزاعات العرقية والطائفية والعنف والتطرف.

وخلال رئاسة مصر لمنظّمة الوحدة الأفريقية، قام المصرف المركزي المصري بإعداد دراسة هامة عن مشاكل القارة وموقعها من النظام العالمي الجديد ومعوّقات التنمية فيها. وجاء في التقرير أنّ أفريقيا تحظى بجميع مقوّمات التقدّم من موارد بشرية وطبيعية، غير أنّ استغلال هذه الموارد يتطلب خطوات التنسيق نحو التكامل، بالسير بنجاح في الإصلاح الاقتصادي، مع تدعيم ذلك بسبل الاستقرار السياسي، وفتح الباب أمام دور القطاع الخاص. ومن المهم توفير البيئة المؤاتية لاجتذاب الاستثمارات الخارجية. كما أنّ تنمية التعاون العربي-الأفريقي تساهم في تدفق الاستثمارات إلى دول أفريقيا

الواقعة في جنوب الصحراء[1].

علاوة على ذلك، اعتبر التقرير أنّ إلغاء القيود على انتقال الأموال والأشخاص والسلع، ولو بشكل متدرّج، هو من المتطلّبات التي يمكن أن تدفع بعملية التكامل الأفريقي قدماً، في ظل تعاون دول الشمال والجنوب.

وفي الإطار نفسه، اقترح مصرف التنمية الأفريقي إقامة مصرف أفريقي للتصدير والاستيراد، يهدف إلى تمويل قصير الأمد بين أفريقيا والعالم الخارجي وإنشاء شركة إقليمية ووسائل النقل والاتصالات.

ومنذ 1990، تنبّهت منظّمة الوحدة الأفريقية للمتغيرات الأمنية في القارة، وقررت التركيز على آلية مواجهة النزاعات، بالتزامن مع تسارع المتغيرات الدولية بعد توقف الحرب الباردة. وهكذا عقدت قمة المنظّمة الحادية والثلاثون في أديس أبابا عام 1995 تحت شعار «أمن القارة الأفريقية»، وبعد أن كانت قمتا القاهرة عام 1993 وتونس عام 1994 قد تطرّقتا إلى هذا الموضوع.

وبُحث في قمة أديس أبابا موضوع تشكيل قوة حفظ سلام في أفريقيا، نظراً لعجز الأمم المتّحدة عن ذلك من خلال تراجعها في الصومال، وتراجع مبدأ الأمن الجماعي، الذي اعتمده المجتمع الدولي عقب الحرب العالمية الأولى، وطوّره بعد الحرب العالمية الثانية. وكان المؤتمرون قد أقرّوا في قمة تونس آلية فض

(1) دراسة المصرف المركزي المصري حول المشكلات الاقتصادية الأفريقية في نيسان 1994، السفير، العدد 6759، الاثنين 18/ 4/ 199٠، ص 13.

النزاعات الأفريقية التي تركّز على تكوين جهاز حكومي مركزي يضم الأمين العام والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء. كذلك إنشاء مجلس أمن للقارة، مع اجتماع شهري على مستوى السفراء ونصف سنوي على مستوى وزراء الخارجية وسنوي على مستوى رؤساء الدول، مهمته تطويق الخلافات قبل تفجّرها. لكن صعوبات مالية وسياسية أخّرت هذا المشروع[1].

وبعد أن أظهرت دراسة أعدّتها منظّمة الصحة العالمية أن 400 مليون أفريقي، أي ما يقرب من نصف سكان القارة، محرومون من المياه الصالحة للشرب ومن البُنى التحتية لمعالجة المياه الآسنة، رغم أن نهر الكونغو وحده يشتمل على 3,5% من الموارد العالمية من المياه العذبة، أطلقت هذه المنظّمة في العام 1994 خطة بعنوان «أفريقيا 2000». ونصّت الخطة على تقديم دعم مالي لتشجيع الدول على تنفيذ مشاريع صغيرة في مجال توفير المياه الصالحة للشرب ومعالجة المياه الآسنة، من خلال اللجوء إلى تقنّيات متدنية الكلفة[2].

وهكذا نُفّذت 8 مشاريع خاصة في الكاميرون وكينيا وملاوي وزيمبابوي وسوازيلاند وزائير.

وضمن إطار المشاريع التنمويّة، بدأت معظم الدول الأفريقية، منذ أوائل عام 1996، في تنفيذ العديد من

---

(1) عدنان السيد أحمد، قمّة منظّمة الوحدة الأفريقية: القارّة تبحث عن أمنها، النهار، العدد 19172، السبت 1/ 7/ 1995، ص 11.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت 22 آذار 1997.

المشاريع مستفيدة من تجربة المملكة العربية السعودية في زراعة الصحراء. وقامت تشاد بإنشاء مشاريع مياه، ومحطّات متخصّصة لإحلال وسائل وأساليب الزراعة الحديثة، رغم قلة هطول الأمطار. وعملت على تسوية الأرض بواسطة معدّات تعمل بأشعة اللايزر، وتحسين أداء نظم الريّ بالرش والحدّ من فقدان المياه أثناء النقل[1]. كما رصدت استراتيجية تعاون بين دول القارة تهدف إلى فتح قنوات وموارد مائية مشتركة، كما إنشاء محطّات ضخمة ترعاها منظّمة الوحدة الأفريقية من خلال الدراسات والبحوث العلمية.

من جهة أخرى، عقد المؤتمر الأول لتدشين برنامج الطاقة الشمسية العالمي الذي ترعاه منظّمة اليونسكو، وذلك في هراري عاصمة زيمبابوي في 16و17 أيلول 1996 وحضره مندوبون عن 100 دولة عالمية. وهدفَ المؤتمر إلى دعم طرق رخيصة للطاقة لتزويد الأرياف بالكهرباء. وهو يمثّل بداية لبرنامج الطاقة الشمسية العالمية، للفترة ما بين 1996 و2020، والذي ينطوي على إقامة نحو 300 مشروع لتطوير الطاقة الشمسية والكهروضوئية والريحية[2].

وفي ميدان نقل النفط من الخليج العربي نحو أوروبا، وبعد حربي الخليج وحرب الناقلات، تنبّهت إيران والدول العالمية إلى أهمية البحر

(1) خالد المدني، تشاد ودول أفريقيا تسعى للاستفادة من تجربة السعودية في زراعة الصحراء، الشرق الأوسط، العدد 6499، الجمعة 13/ 9/ 1996، ص 13.

(2) الشرق الأوسط، العدد 6499، المصدر نفسه.

الأحمر كمنقذ لاستراتيجية بديلة لتصدير النفط. وهكذا بدأت طهران توجّه اهتمامها نحو أفريقيا، وخاصة مصر والسودان، وقامت بتمويل مشاريع وصفقات أسلحة بين الصين ودول الاتحاد السوفياتي السابق من جهة والسودان من جهة ثانية، وذلك بهدف تأمين مصالحها في القارة السوداء وفي البحر الأحمر[1].

حتى في ميدان السياسة والمحافظة على التراث الثقافي الأفريقي، تحرّكت الدول الأفريقية والأوروبية لعقد مؤتمر عالمي في جزر الرأس الأخضر في أواخر عام 1996. وهدف المؤتمر إلى وقف التعدّي على ثروة أفريقيا الطبيعية ومعالمها التاريخية والأثرية التي أمست في طور الاندثار من جراء التعدّيات عليها ونهبها. فقد استبدل مفهوم الاستعمار بمفهوم جديد يقضي بسرقة الآثار ومعالم الحضارات والإنسان لصالح المتاحف الأوروبية. وترافق ذلك مع جهلٍ تام من قِبَل الشعوب الأفريقية لأهمية هذه الآثار، وخاصة في مجرى نهر النيجر وأفريقيا السوداء والسنغال ومالي[2].

كتب مدير متاحف السنغال عبد الله كامارا[3]:

(1) مضوي الترابي، أمن البحر الأحمر ومنابع النيل، الحياة، العدد 12270، الأحد 29/ 9/ 1996، ص 18.

(2) Anne- Marie ROMERO, La grande misère du patrimoine africain, le Figaro, N° 16290, Mardi 31 Décembre, 1996, p. 16.

(3) Siné SALOUM, Quatre millénaires d'histoire arrachés à la pelleteuse, Le Figaro, N° 16290, Idem.

«منذ 1988، وفي كلّ زيارة لي إلى مكان الآثار، ألاحظ أنّ سرقة الآثار تتتابع. إنّ ما يُسرق، ليس فقط تراث السنغال، إنّما أيضاً مكتشفات ما قبل التاريخ التي تهمّ العالم أجمع».

وفي ما يبدو أنّها محاولة أفريقية لحلّ أمور القارة بنفسها، وضمن إطار القمم الأفريقية، انعقدت قمة أروشا (تانزانيا)[1] لدول البحيرات العظمى، بدعم من الأمم المتّحدة والاتحاد الأوروبي ومنظّمة الوحدة الأفريقية. هدفت القمة لدرس أوضاع بوروندي بعد الانقلاب العسكري عام 1996.

وجاءت أهميتها في أنّها توحي بولادة ظاهرة جديدة بحصر أمور القارة بدولها، وحلّها ضمن إطار الوحدة الأفريقية، ومن خلال قمم تشارك فيها دول أفريقية ذات سياسات معتدلة يمكنها لعب دور الوسيط. كما تأتي أهميّتها أيضاً من مباركة المجتمع الدولي لها في وقتٍ يتخوّف البعض من تحوّلها إلى ما يشبه المؤتمر الأوروبي في فيينا عام 1815 الذي تشكّل لإسقاط نابوليون. لكن بعض المحلّلين ربطوا هذه القمم بالمسعى الأميركي المطروح لإقامة جيش أفريقي بتمويل غربي يتصدى للصراعات الأفريقية، وربما بقرارات دولية[2].

(1) حضر القمّة كل من تانزانيا- كينيا- أوغندا- رواندا- زائير- الكاميرون- أثيوبيا- زامبيا وأيّدتها جنوب أفريقيا.

(2) فكرة إنشاء قوّة أفريقية ليست جديدة. فقد طرحت عام 1963 حين أنشئت منظّمة الوحدة الأفريقية على أن يتمّ تدريب فيالق داخل جيوش الدول الأعضاء وتجهيزها للتدخّل السريع عندما تدعو الحاجة.

وليست مبادرة أروشا هي الوحيدة لمنظّمة الوحدة الأفريقية. فمع بداية شهر آذار 1997، عقدت الدورة الخامسة والستون لاجتماعات وزراء خارجية دول المنظّمة في طرابلس رغم الحَظر المفروض على ليبيا، وذلك لدرس القضية الفلسطينية وقضايا الصومال والصحراء الغربية والسودان. لكنّ القضية التي استأثرت باهتمام المجتمعين هي حرب البحيرات المتمركزة في الكونغو، والتي تشمل حدودها تسع دول أفريقية، تعتبر من أهم وأغنى دول القارة، ومحط صراع القوى الكبرى، خاصة فرنسا والولايات المتّحدة[1].

وتوصّل المؤتمرون إلى خطة أجازتها الأمم المتّحدة وتقضي بوقف القتال، وانسحاب القوات الأجنبية، بما فيها المرتزقة، واحترام سيادة الكونغو ووحدة أراضيها، وتأمين الحماية لكل اللاجئين، وإيصال المساعدات الإنسانية لهم، وأخيراً تأمين الحل السلمي، والدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات.

وضمن الإطار نفسه عقدت في 19 آذار 1997 قمة للكونغو في نيروبي، ضمّت عدداً من زعماء الدول الأفريقية ورئيس وزراء الكونغو، وذلك رغم انتقادات

= المستند: يوسف حازم، ملاحظات على إنشاء قوّة عسكرية أفريقية، الحياة، العدد 12316، الخميس 14 تشرين الثاني 1996، ص 8.

(1) محمد أحمد، قمة لومي امتحان كبير لأفريقيا، الشرق الأوسط، العدد 6671، الثلاثاء 4 آذار 1997، ص 8.

زعيم تحالف تحرير شرق الكونغو لوران كابيلا التي وجّهها إلى الرئيس الكيني لاستضافته القمة. ودرست هذه القمة الموضوع على ضوء تقارير الممثل الخاص للأمم المتّحدة في منطقة البحيرات محمد سحنون ونائب رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي[1].

وشكّلت قمة نيروبي خطوة تحضيرية لقمة لومي التي عقدت في عاصمة توغو في 28 آذار 1997، وتوصّلت إلى اتفاق بين أطراف النزاع في الكونغو على وقف النار وبدء المحادثات السلمية، وذلك بعد الجهود التي بذلها رؤساء توغو ونيجيريا والكاميرون[2]. كما قام رئيس جنوب أفريقيا مانديلا بجمع الأضداد، دون أن يؤدي هذا الاجتماع إلى حل سلمي للأزمة التي تابعت مسيرتها الحربية إلى أن انتصر كابيلا وانسحب موبوتو.

والرئيس مانديلا ذهب إلى أبعد من الإطار الأفريقي في تطلّعاته التنموية والسياسية عندما اقترح، في بيانٍ مشترك مع الرئيس الهندي، وفي ختام زيارته للهند في أواخر آذار 1997، العمل في سبيل إعادة إحياء حركة عدم الانحياز توصّلاً إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وإلى المزيد من المساواة على الأرض، وإلى إعادة تنظيم الأمم المتّحدة كي يتمّ توزيع السلطات بشكل أكثر إنصافاً. كما جاءت زيارته إلى ليبيا، خلال شهر تشرين الأول 1997، ضمن إطار الجهود المبذولة لاستعادة دور القارة

(1) وكالة رويترز، الثلاثاء، 18 آذار 1997.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، لومي، الجمعة 28 آذار 1997.

الأوروبية، على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد أكّد مانديلا أنّ القدرات موجودة والإمكانات متوفرة، والمطلوب هو وحدة الرؤية والتحرك[1].

ب- خلاصة

ونحن نرى أنّ المشاريع التنمويّة التي تحاول القارة الأفريقية تنفيذها، ومحاولات حلّ أمور القارة من خلال قمم تجمع دولها، إنّما هي محاولات جدّية للخروج من ميادين التخلّف التي تسود القارة والتي تبقيها في إطار العالم الثالث الذي هو بحاجة إلى دعم ومساعدة من العالم الأول. إلا أنّ هذه المحاولات لم تستطع حتى الآن حلّ جميع المشكلات التي تعترض القارة السوداء في مشاريعها التنموية، وفي حلّ الخلافات سلميًّا، وفي تطوير الموارد، وزيادة الإنتاجية، واتباع الوسائل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الجهل والفساد والأمراض. لذلك ما زالت القارة تشكو من تفشّي هذه الآفات بشكل كبير داخل مجتمعاتها ودولها. وهذا ما سنفصّله في البند اللاحق.

* * *

(1) محمد الحسن أحمد، تعزيزاً لجهود مانديلا التاريخية، المطلوب عقد قمّة عربية- أفريقية، الشرق الأوسط، العدد 6909، الثلاثاء 28/ 10/ 1997، ص 8.

ثالثاً: أفريقيا أمام الصعوبات والمشكلات

اعترضت القارة الأفريقية ودولها مشكلات وصعوبات متنوعة جعلتها تبقى في إطار العالم الثالث والنامي، وجعلت مجتمعاتها وشعوبها، باستثناء بعضها، في موقع متخلّف وأحياناً بدائي. ومن المعروف أنّ بعض الشعوب والقبائل الأفريقية ما زالت تعيش في العصور السحيقة من التاريخ، ولم تتمكن بعد من بلوغ التطور الذي يؤهلها لاجتياز عتبة عالمنا الحالي. من الفقر والجوع وغياب التنمية، إلى الأمراض السارية والمعدية، إلى الحروب والفتن القبلية والعرقية والدينية، التي كثيراً ما يتدخل في مجراها المرتزقة من باقي أنحاء العالم، إلى الجهل والأميّة وعدم احترام الحريات وحقوق الإنسان وانعدام الديمقراطية، إلى أنواع الاستعمار الاقتصادي الجديد، وإلى استغلال ثروات باطن الأرض وظاهرها من قِبل القوى الغريبة عن أفريقيا، وتهريب آثارها وثرواتها التراثية الضخمة وهجرات الفقراء نحو الشمال وقضايا البيئة وويلات الطبيعة، وكلها مشكلات سنحاول التعرض لأهمها.

أ- الاقتصاد

لا يحتاج المرء لكبير عناء كي يدرك تدنّي مستوى الحياة والمعيشة في القارة السوداء، فشواهد الفقر ودلالاته تبدو في كل مكان.

من القرى والضواحي إلى المدن حيث تنضب الموارد يوماً بعد يوم، إلى الخدمات المتخلّفة، من صحة وتعليم وغيرها. فالناس يعيشون في أكوام من الوسخ على ضفاف مجاري الأنهار حيث يتسكّع الأطفال بعيداً عن المدارس وحيث لا دواء ولا عناية للمعدمين.

ويردّ المحلّلون أسباب هذا الوضع إلى معطيات عدّة، أبرزها الصراعات القبلية والأثنية، وسياسات التوجّه الاقتصادي الصارمة، والتقشّف في المؤسسات المالية الغربية، وغياب البُنى التحتية والاقتصادية والسياسية، والفساد الإداري وتفشّي الرشوة، وتراجع أسعار المواد الأولية التي تنتجها القارة كالكاكاو والقهوة والنحاس، وانخفاض المداخيل وتفاقم الديون. هذا علاوة على تفتّت محطات الطاقة وشبكات الهاتف وانخفاض الإنتاج الزراعي ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وهرب الرساميل الاستثمارية بسبب ضيق الحركة، والتدخّلات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها البلدان الدائنة.

يضاف إلى ذلك ارتفاع معدّل النمو الديمغرافي إلى 3,2%، أي إلى إحدى أعلى النسب في العالم، ما يعني أنّ 30 دولة أفريقية سيتضاعف عدد سكانها في السنوات الخمس والعشرين القادمة، من دون أن يواكب هذه الزيارة تطور موازٍ في معدّلات الإنتاج والنمو.

إنّ 220 مليوناً من السكان يعيشون جنوب الصحراء في فقر مدقّع، لاسيما بعد أن تسبّبت القطيعة بين أفريقيا السوداء وامتدادها

العربي في الشمال بخراب اقتصادي واسع على صعيدي الصحة والإنتاج الزراعي. وأُضيفَ إلى ذلك تزايد الجفاف والحروب والتصحّر التدريجي للأراضي الزراعية القاحلة.

وفي الميدان التجاري، انخفضت حصة أفريقيا في التبادل العالمي إلى أقل من 4%، أي أنها أصبحت هامشيّة. وكادت القارة تختفي عن خرائط الشحن البحري وخطوط الطيران التي تربط أوروبا بأميركا وبدول جنوب شرق آسيا المزدهرة[1]. كما تراجعت الاستثمارات الخارجية، وخاصة تدخّلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعولجت هذه الآفات بتخفيضات لقيمة العملة ولرواتب الموظّفين تخفيضاً كبيراً. لذلك فإنّ عبء النهوض الاقتصادي بات يقع على عاتق الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

جاء في تقرير البنك الدولي لعام 1994 عن أفريقيا أنّه، وعلى وتيرة التطوّر الاقتصادي الحالي، تحتاج الدول الفقيرة في المنطقة شبه الصحراوية إلى أربعين عاماً لتصل إلى مستوى الدخل الفردي لأواسط السبعينات[2]. علاوة على ذلك، خسرت القارة جزءاً من أسواقها التقليدية لصالح بعض مناطق العالم الثالث الأكثر حيوية.

أما خطط التنمية للمدى البعيد، فتتلخّص بالحدّ من التضخّم، وتحسين ميزان

(1) معن مخول، أفريقيا بائسة، الحياة، العدد 11464، الجمعة 8/ 7/ 1994، ص 18.

(2) تقرير البنك الدولي عن أفريقيا لعام 1994، حزيران 1994.

المدفوعات، وتشجيع الاستثمارات، وتقديم الحوافز للمزارعين والحرفيّين والصناعيين. إلا أنّها لم تعطِ حتى الآن نتائج ملموسة على الصعيد الوطني.

رغم ذلك، ما زالت أفريقيا تملك ثروات ضخمة من آبار النفط في نيجيريا، ومناجم النحاس في زامبيا، وأنهار أنغولا التي تجرف الماس حيث يترسّب في قاع البحر. يضاف إليها الذهب والكاكاو في غانا، ومستوى الاقتصاد المتحسّن في تانزانيا وغامبيا ونيجيريا وزيمبابوي، والوضع المزدهر في جنوب أفريقيا. كذلك احتياط القارة من الأراضي الصالحة للزراعة والبالغ 2,5 مليار هكتار، خمسها فقط مزروع حاليًّا. لكن كلّ ذلك يبقى دون المستوى المطلوب لتحضير البلدان الأفريقية لاجتياز عتبة الفقر المدقّع الذي يسودها حاليًّا[1].

حتى في ميدان الزراعة، يبدو أنّ أفريقيا تستخدم 8% فقط من مواردها، فيما يحتاج عدد سكانها إلى استخدام 60% من هذه الموارد لتحقيق الاكتفاء الذاتي، في وقت تزايد عدد الجياع بنسبة 46% خلال السنوات الثلاثين الماضية. وفي ميدان التنمية، وحسب منشورات البنك الدولي، فإنّ اقتصاد أفريقيا يحقّق نموًّا بمعدل 3,5% فيما هي بحاجة إلى 8%، خاصة مع استمرار التقشّف الأوروبي والأميركي، وتراجع المساعدات الدولية التي بلغت عام 1994 ثلاثة وعشرين مليار دولار، بعدما سجّلت

(1) المصدر نفسه.

25 ملياراً في العام 1992[1]. وهذه المساعدات الأجنبية كانت تقدَّم بعد تعهّدات بإجراء إصلاحات ديمقراطية في الدول، إنّما كانت تأتي النتيجة غالباً عكس ذلك، فيزيد التسلّط والتلاعب بأصوات الناخبين والإطاحة بالأنظمة المدنية.

ومن التغييرات الاقتصادية في أفريقيا ذلك الذي تمحور، عام 1996، حول التنظيمات المحلية، وذلك بخلق مناطق تبادل حرّ للتجارة حول أقطاب دولية ثلاثة للتنمية هي[2]:

- الأول في أفريقيا الجنوبية، ويتمحور حول الجبّار جنوب الأفريقي.

- الثاني في أفريقيا الجنوبية، ويتمحور حول الجبّار البترولي النيجيري.

- الثالث يتمحور حول الكونغو، بعد أن انتهى عهد موبوتو.

لكن ذلك يبقى دون المستوى المطلوب.

ب- الحروب الأهلية والانقلابات

تعتبر الحروب الأهلية ظاهرة شائعة في القارة الأفريقية، تمزق دولها وشعوبها، وأسبابها متجذّرة في تاريخ القارة. من الخصومات القبلية واستغلالها في مشاريع سياسية، إلى الخلافات العرقية والدينية والعقائدية والاجتماعية والشخصية، تغذّيها التدخّلات

(1) خليل حرب، أفريقيا: يتعثّر الاقتصاد فيتقدّم العسكر، السفير، العدد 7581، الاثنين 30/ 12/ 1996، ص 12.

(2) Mireille DUTEIL, Ce que pèse la France en Afrique, Le Point, N° 1263, 30 Novembre 1996, p. 77.

الخارجية ونشاطات تجار الأسلحة والمخدرات. وغالباً ما رافق هذه الحروب مجازر وسيول من اللاجئين واستعمال للجنود المرتزقة وتدخّلات خارجية أوروبية وأميركية بقصد وقفها. وترافقت الحروب مع انتقامات من المواطنين الأجانب، وخاصة الأميركيين والأوروبيين، وأحياناً رجال الدين والأطفال والنساء والشيوخ والعزّل.

وتقدّر منظّمة الأغذية والزراعة (الفاو) أنّ الحروب الأهلية تهدّد بالجوع أكثر من أربعة وثلاثين مليون أفريقي جنوب الصحراء، وخاصة في أنغولا والسودان وليبيريا والصومال ورواندا والموازمبيق وكينيا وتشاد[1]. أمّا وكالة الأمم المتحدة للتنمية (USAID)، فإنّها تقدّر أنه يمكن أن يموت حوالى 20 مليون شخص من الجوع في أفريقيا الشرقية.

من رواندا إلى نيجيريا والموزامبيق وبوروندي والجزائر والكونغو وأنغولا والسودان والصومال وأثيوبيا وتشاد وبريتوريا وكينيا وغيرها من الدول، تشتعل الخصومات القبلية لحساب مشاريع سياسية ترفض التغيير وتقاسم السلطة وتطبيق قاعدة الأكثرية وعودة اللاجئين[2]. وفي جميع هذه الحالات يمكن إيجاد الآثار نفسها لبائعي الأسلحة ومهرّبي المخدرات والمعادن الثمينة والمرتزقة والوسطاء المستفيدين من الحرب.

---

(1) تقرير منظّمة الفاو لعام 1994.

(2) منذ عام 1990 أُحصي 15 صراعاً مفتوحاً في أثيوبيا وأنغولا وليبيريا والموزامبيق والصومال وتشاد وأوغندا ومالي وموريتانيا والسنغال والصحراء الغربية والسودان ورواندا وجنوب أفريقيا وكينيا والجزائر.

وفي جميع الحالات يمكن ملاحظة خيوط التدخّلات الخارجية. ففي أنغولا، كانت اليونيتا (الاتحاد من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا)، برئاسة جوناس ساومبي، مدعومة من واشنطن وجنوب أفريقيا وبعض رجال الأعمال الأوروبيين. وفي بريتوريا كان الثوار البيض يتلقّون الدعم من بريطانيا وبعض الدول الغربية. وفي رواندا أرسلت الحكومة الفرنسية أسلحة استُعملت في المجازر الدائرة هناك بدءاً من نيسان 1993[1].

وفي بعض الحروب الأفريقية (موزامبيق وأنغولا والجزائر، مثلاً)، كان الصراع حرباً بالوكالة بين واشنطن وموسكو خلال الحرب الباردة. فقد كانت مصالح الدولتين العظميين تسبق مصالح الدول الأفريقية وتحدد مكانتها وأهميتها في سياساتها الخارجية[2]، وذلك ضمن الوضع الموروث لأفريقيا والمتمثّل بالتهميش والخضوع للهيمنة الاستعمارية في شكليها التقليدي والمتجدد.

وترافقت الحروب مع أعداد ضخمة من القتلى والمشرّدين. ففي أنغولا مثلاً، كانت الحروب تكلّف أكثر من ألف قتيل يوميًّا، وفق إحصاءات الأمم المتّحدة. وفي إقليم الناتال في أفريقيا الجنوبية أدّت الصراعات بين مؤيّدي المؤتمر الأفريقي «إينكاثا»[3] إلى أكثر من عشرة

---

(1) تقارير منظّمة حقوق الإنسان الأميركية.

(2) غسان العزي، أفريقيا من التنافس إلى ضحية النظام العالمي الجديد.

(3) «إينكاثا» تمثّل تحالف قبائل الزولو مع المتطرّفين البيض المناصرين للتمييز العنصري ضد حركة مانديلا.

آلاف قتيل. وفي الموازمبيق أدّى الصراع بعد إزالة الاستعمار البرتغالي، والذي دام سبعة عشر عاماً، إلى سقوط حوالى مليون قتيل وتهجير حوالى مليونين. كذلك كفاح الجبهة الأريترية للتحرير الذي أدّى، قبل إيجاد حلٌ عام 1993، إلى وقوع حوالى مليون قتيل... الخ[1].

وبالفعل، وعلى مدى أربعين عاماً، ظهر في أفريقيا أكثر من 35 نزاعاً مسلّحاً ذهب ضحيّتها أكثر من عشرة ملايين قتيل، فيما تعدّى اللاجئين العشرين مليوناً بين لاجئ ومهجّر هاربين من الحروب والجفاف والأمراض[2].

وإذا دخلنا في تفاصيل الصراعات الداخلية، أمكننا رسم الصورة التالية عن البعض منها، مع العلم أنّ الأزمة الكونغولية خصصت لها فقرة خاصة:

في المغرب، بقي موضوع الصحراء الغربية دون حلّ رغم تشكيل اللجنة المشرفة على الاستفتاء العام من قِبل الأمم المتّحدة.

وفي زامبيا، استولت مجموعة انقلابية في 28 تشرين الأول 1997 على مبنى التلفزيون والإذاعة الحكوميين، وأطلقت على عملية انقلابها اسم «عملية العودة إلى الحياة»، وذلك بقيادة النقيب سولو. إلا أنّ الجيش أعاد سيطرة الحكومة الشرعية على البلاد، في عملية

(1) غسان موصلّلي، أفريقيا في خضمّ الصراعات، نقلاً عن لوموند، الديار، العدد 2199، الثلاثاء 4 تشرين الأول 1994، الملحق ص 5.

(2) المرجع نفسه.

سريعة وفي اليوم نفسه، اعتقل خلالها عشرين ضابطاً من الجيش بينهم قائد الانقلاب[1].

وفي الموزامبيق، تراجع الجيش والمتمرّدون عن مواقعهم رغم التأخير الحاصل، إنما بقي كلٌّ على موقفه.

وفي جنوب أفريقيا، تمّ تجنّب الانفجار بفضل تنظيم انتخابات متعدّدة الأعراق في نيسان 1994.

وفي تشاد، عانت البلاد منذ نيف وعشرين عاماً، خلافات بين عرب الشمال وسود أفريقيّي الجنوب. وقد حُسم الخلاف خلال مؤتمر وطني تبعه تقاسم السلطة وتفاهم ودّي مع ليبيا التي تخلّت عن مطالبتها بشريط أوزو.

إلا أنه، وفي الثالث من شباط من العام 2008، تجدّدت المعارك في تشاد بين الجيش التشادي والمتمردين التشاديين الذين انطلقوا من حدود تشاد مع السودان وبلغوا العاصمة نجامينا التي هاجموها مطالبين بإسقاط الرئيس التشادي إدريس ديبي. لكن الجيش التشادي قاوم الهجوم وردّ المهاجمين إلى خارج العاصمة موضحاً أن المتمردين هاجموا مقر الحاكم في إدري، عند الحدود مع السودان، مدعومين من مروحيات الجيش السوداني. ويسعى المتمردون للاستيلاء على السلطة في تشاد[2].

وفيما نفى السودان في

---

(1) وكالة رويترز، الثلاثاء 28/ 10/ 1997.

(2) وكالات الأنباء العالمية، نجامينا، 3 شباط 2008.

الثالث من شباط من العام 2008 أي تدخل في المعارك الدائرة في تشاد، وافق المتمردون في الخامس منه على مبدأ وقف إطلاق النار بعد تعرضهم إلى ضغوط دولية قوية، وأعلن المتحدث باسمهم عبد الرحمن كلام الله أن الموافقة تمّت «إدراكاً لمعاناة السكان التشاديين ونزولاً عند مبادرات السلام التي يقوم بها الأعضاء في ليبيا وبوركينافاسو»[1].

وفي أنغولا استمرت المواجهات بعد رفض حركة «يونيتا» نتائج انتخابات متعددة الأحزاب. وفي السودان عادت الاشتباكات وحركات الانفصال الجنوبية ضد النظام الإسلامي.

وفي كينيا[2]، وإثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في 27 كانون الأول من العام 2007، احتجت المعارضة الكينية على هذه الانتخابات المثيرة للخلاف وبدأت أعمال عنف في البلاد وتظاهرات للمعارضة، وخاصة من قِبل الحركة البرتغالية الديمقراطية المعارضة التي قتل منها سبعة أشخاص في السابع عشر من كانون الثاني من العام 2008، كما قتل ثمانية آخرون في الثامن عشر منه. وأطلقت الشرطة الكينية القنابل المسيلة للدموع لتفريق

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، باريس، 5 شباط 2008.

(2) في كينيا، وقعت أعمال عنف بسبب الصراعات القبلية كالآتي:

1992: عنف في أول اقتراع متعدد الأحزاب.

1997: مئات القتلى في اضطرابات سياسية.

1998: أعمال عنف في منطقة الوادي المتصدِّع.

2005: نزاعات بسبب المياه والأراضي.

مئات من المتظاهرين في مدينة مومباسا الساحلية. وشدِّدت الإجراءات الأمنية في العاصمة الكينية نيروبي والمدن الأخرى من قِبل الشرطة، التي اتهمها المعارضون بالإفراط في استخدام القوّة ضدهم[1].

وفي العشرين منه تواصلت أعمال العنف في كينيا حيث قتل ثلاثة أشخاص تمزيقاً بالمناجل في العاصمة نيروبي، وذلك في صراعٍ اندلع بين قبيلة كيكويو، التي ينتمي إليها الرئيس المنتخب مواي كيباكي، وقبيلة لو التي ينتمي إليها زعيم المعارضة رايلا أودينغا[2].

وفي السادس والعشرين من كانون الثاني من العام 2008، وفيما لم يعد في كينيا ملاذ آمن من أعمال العنف العرقية، كشف ضابط في الشرطة في نيروبي عن إحراق ثلاثين شخصاً بين أطفال ونساء ورجال حتى الموت، في وقت وصل إلى البلاد الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان الذي كلفته المنظمة الدولية بمهمة الوسيط بين الرئيس الكيني مواي كيباكي وزعيم المعارضة رايلا أودينغا. وقد رأى أنان أن سبب الأزمة ليس انتخابياً... بل هو أبعد وأعمق من ذلك بكثير ويعود لعوامل قبلية وعرقية»[3].

وفي الأول من شباط من العام نفسه، وفي محصلة عن أعمال العنف في كينيا، وفيما أُعلن عن مقتل نائب ثانٍ من

(1) وكالة رويترز، نيروبي، 18 كانون الثاني 2008.

(2) وكالة رويترز، نيروبي، 20 كانون الثاني 2008.

(3) وكالات الأنباء العالمية، 26 كانون الثاني، 2008.

المعارضة، عُلم أن عدد القتلى بلغ حتى تاريخه 1000 قتيل ونزح ما بين 250 إلى 300 ألف شخص عن منازلهم[1].

وفي سيراليون، نفّذ العسكريون انقلاباً بتاريخ 25 أذار 1997 وتسلّموا الحكم في البلاد حيث جرت مجازر ضد المدنيين، وخاصة اللبنانيين الذين سُرقت متاجرهم وبيوتهم وطُردوا من البلاد. هذا الواقع أدّى إلى فرض مجلس الأمن عقوبات على البلاد تتضمن حظراً على النفط والسلاح، وذلك في 8 تشرين الأول 1997.

واستمرت الاشتباكات مع مقاتلي الطوارق في شمال النيجر ومالي.

وفي شمال جيبوتي لم يتم القضاء على الثوار رغم الانقسامات التي عانوها.

كما استمر وجود الجيش السنغالي في ضواحي كزامانس لاحتواء صحوة الاستقلاليين.

وضمن الخلافات الإقليمية نذكر خلاف مصر والسودان على شريط حلايب على البحر الأحمر، ونيجيريا- الكاميرون على شبه جزيرة باكاسي في خليج غينيا، والصراعات العرقية في شمال الكاميرون وشمال غرب كينيا وبوروندي ورواندا اللتين تحوّلتا إلى مسرح للمجازر الجماعية المترافقة مع الكوارث الصحية.

وفي ليبيريا، وفي 24 كانون الأول 1989، انطلق

(1) وكالات الأنباء، 1 شباط، 2008.

المعارضون لنظام الرئيس صاموئيل دو من مقاطعة نيمبا بهدف تغيير النظام بقيادة شارلز تايلور. وتلقّى الثوار الدعم العرقي، من قبل الجيو (GYO) والياقوبا (YACOUBA)، والدعم العسكري من ساحل العاج، والسياسي من ليبيا. وهكذا تمكّنوا من دحر الجيش الليبيري والسيطرة على 90% من البلاد. وفي 9 أيلول 1990 أقدم المنشقّ برنس جونسون على إعدام الرئيس دو. وفي عام 1992 قام الكابتن فالنتين ستراسر بانقلاب ضد الجنرال مومو.

كل هذه الأحداث والقوى أدّت إلى زعزعة أفريقيا الغربية. ففي غينيا، اختلف المسؤولون الحكوميون حول موضوع دعم تايلور، وذلك وفق انتماءاتهم المناطقية. وفي سيراليون، جرى قتال بين الحركة الموحّدة للتحرير من أجل الديمقراطية والجبهة الوطنية. وفي شاطئ العاج قامت الطائرات النيجيرية بقصف القوافل الإنسانية والمراكز الحدودية.

وفي الكونغو- برازافيل، دخل قائد ميليشيا «كوبرا» دينيس ساسو نفيسو برازافيل العاصمة بتاريخ 23 تشرين الأول 1997 ليتسلّم السلطة، بعد أن اجتاحت قواته قبل ذلك بأسبوع جيش الرئيس ليسوبا الذي فرّ إلى المنفى في بوركينا فاسو. وجاء هذا الحدث بعد أربعة أشهر من المواجهات الدامية التي تواجهت فيها القوّات الحكومية الكونغولية المدعومة من ميليشيا «نينجا» وقوّات ميليشيا «كوبرا» المدعومة من

القوّات الأنغولية[1].

وفي منروفيا، ورغم الاتفاق على تعيين قيادة جماعية مع توقّف المعارك منذ أيار 1993، بقيت أسباب الخلاف جاهزة والفصائل المتنازعة مسلّحة والبُنى التحتية مدمّرة[2].

وفي الصحراء الغربية، ورغم قرار الأمم المتّحدة بإجراء استفتاء بعد النزاع بين المغرب وجبهة بوليساريو، فقد أبدى الأمين العام للأمم المتّحدة كوفي أنان في 10 نيسان 1997 انزعاجه من الأزمة التي تمر بها خطة التسوية الدولية في المنطقة بسبب التأخر الحاصل في تنظيم الاستفتاء[3]. وكان مجلس الأمن قد أقرّ عام 1996 تعليق أعمال لجنة تحديد الهوية بسبب تزايد الخلاف حول الأعداد الحقيقية للسكان المتحدّرين من أصل صحراوي.

وفي الجزائر انتشر العنف والموت والسيارات المفخخة والمذابح بالسلاح الأبيض ضد النساء والأطفال. فعلى سبيل المثال، جرت مجازر في يومين متتاليين في 16 و17 تشرين الثاني 1997 وذهب ضحيّتها عشرات القتلى من أبناء القرى. هذان الحادثان هما مثال عمّا ساد البلاد، وخاصة الجهة الشرقية منها

(1) Arnaud de la GRANGE, Le retour du général président, le Figaro, N° 16539, Mercredi 17 Octobre 1997, p. 3.

(2) غسان موصلّلي، ليبيريا: الحرب المنسيَّة، مترجم عن لوموند، الديار، العدد 2199، الثلاثاء 4 تشرين الأول 1994، ص 5.

(3) الحياة، العدد 12461، الجمعة 11 نيسان 1997، ص 6.

حيث يلجأ المواطنون باكراً إلى منازلهم ولا يجرؤون على الخروج ليلاً، وحيث تزرع البلاد ذهاباً وإياباً الدوريات المسلّحة تساندها طائرات الهيلكوبتر. علاوة على ذلك كُلّف القرويون بتنظيم الدفاع الخاص عن قراهم بسبب انتشار الإسلاميين المسلّحين والذين يحاولون قلب النظام وإقامة دولة إسلامية[1].

ورغم انتهاء الثورات في الجزائر، وفي 23 أيار من العام 2006، ما زال المسلّحون الأُصوليون الخارجون على القانون يسرحون في جبال ولاية سكيكدة شرقي الجزائر. لذلك، قررت قيادة الجيش الجزائري تنفيذ ثلاث عمليات تمشيط بحثاً عن عناصر تنظيم أصولي مسلّح، يدعى «الجماعة السلفية الحرّة»، يرفض ميثاق السلم والمصالحة الرامي إلى إنهاء العنف في البلاد[2].

وفي 23 كانون الأول من العام 2008 ذكرت الصحف الجزائرية أن وحدات خاصة تابعة للجيش قتلت ثمانية متشدّدين إسلاميين، في عمليتين منفصلتين في الحادي والعشرين والثاني والعشرين منه، خلال عمليات تمشيط في ولايتي البليدة والمدية جنوبي الجزائر، وصادرت أسلحة نارية واكتشفت مخابئ للمسلّحين الإسلاميين[3].

(1) Thierry OBERLE, Algérie; Le triangle de la mort de la MITIDJA, le Figaro, N° 16379, Lundi 14 Avril 1997, p. 30.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 23 أيار 2006.

(3) وكالة يونايتد برس، الجزائر، 23 كانون الثاني 2008.

ومنذ بداية العام 2007، عاد العنف مجدداً إلى الجزائر خاصة في منطقة القبائل الجبلية. وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني من العام 2008 أفادت وزارة الداخلية الجزائرية أن هجوماً بسيارة مفخخة وقع على مركز للشرطة ومركز لمكافحة الإرهاب في بلدة الثنية في ولاية بومرداس[1]، أدى إلى مقتل عنصرين وجرح 23 آخرين. وعُلم أن انتحارية هي التي نفذت هذا الهجوم. وكان هجوم انتحاري سابقٌ قد وقع في العاصمة الجزائرية في الحادي عشر من كانون الأول من العام 2007 وأسفر عن سقوط 41 قتيلاً، منهم 17 من العاملين في الأمم المتحدة[2].

وفي بوروندي، وفي 21 تشرين الأول 1993، حصل انقلاب عسكري أطاح بالرئيس ملكيور ناداهي، وكان أول رئيس جمهورية منتخب. وفي الوقت نفسه جرت مذابح ضد قبيلة التوتسي من المدنيين العزّل، انتقدها تقرير لجمعية حقوق الإنسان والصحف البوروندية. ومنذ عملية الاغتيال، غرقت البلاد في الحروب الأهلية، وفرّ الرئيس الجديد منذ 23 تموز 1996 ولجأ إلى السفارة الأميركية، وفقد الحكم كلّ مصداقيته، تاركاً البلاد عرضة لصراع دون شفقة بين شعبي الهوتو والتوتسي[3].

(1) وكالة رويترز، الجزائر، 29 كانون الأول 2008.

(2) المرجع نفسه.

(3) Patrick de SAINT- EXUPERY, Burundi: Risque de guerre civile, Le Figaro, N° 13731, Vendredi 17/3/94, p. 4.

وفي هذه البلاد، ومنذ الاستعمار الألماني والبلجيكي، تتقاتل هاتان المجموعتان الأثنيتان للسيطرة على الحكم في منطقة فقيرة الموارد وغزيرة السكان؛ صراع أدّى إلى وقوع أكثر من 500 ألف قتيل، منذ ذلك الحين، يتقاتل فيه فريقان دون إمكانية التدخّل الخارجي للمساعدة في الحلّ، وهما[1]:

- الثوار الهوتو الذين يقودهم وزير الداخلية الأسبق ليونارد نيانغوما (NYANGOMA) والذين يزرعون الرعب في الريف.

- الجيش الذي يقوم بعملية ردع شرسة تشمل المدنيين أيضاً، تسانده الميليشيا التوتسي، ويسيطر على المدن.

وفي أفريقيا الوسطى، تصاعد القتال مجدداً في 21 حزيران 1997 بين الثوار المنشقّين عن الجيش والتابعين لقبيلة ياكوماس (YAKOMAS)، والقوّات الأفريقية المكلّفة بالفصل بين المتحاربين مما أوقع 23 قتيلاً و70 جريحاً. كما سقطت 3 قذائف هاون على السفارة الفرنسية في العاصمة بانغي، ما أوقع خمسة جرحى من التابعية الفرنسية. ويعتبر هذا التمرّد ثالث تمرّد تقوم به وحدات منشقّة عن الجيش[2].

(1) Pierre PRIER, Burundi: Le Président réfugié à l'Ambassade Américaine, Le Figaro, N° 16154, Jeudi 25/7/96, p. 4.

(2) Thierry OBERLE: Centrafrique:Bangui s'enflamme à nouveau, Le Figaro, N° 16439, Lundi 23 Juin 1997, p. 5.

حتى العملاق الأفريقي نيجيريا، الدولة التي حملت مشعل كرامة الإنسان الأفريقي والتي أرادت أن تكون رائدة تحرير القارة من آثار كل استعمار، تعرضت للاهتزاز. فقد سقط حلم عالمي آخر فيها هو حلم تغيير السلطة بالوسائل السلمية من غير سلاح ولا ميليشيات.

وتفاصيل الأحداث أنّه، وإثر انتخابات 12 حزيران 1993 الرئاسية، أعلن زعيم المعارضة موشولا أبيولا نفسه رئيساً للبلاد. إلا أنّ الحكومة العسكرية بقيادة الجنرال ساني أباشا ألقت القبض عليه، ما أدى إلى إضراب الاتحادات النقابية منذ 4 تموز 1994، واعتكاف 200 ألف عامل، وانضمام أساتذة الجامعات، ومؤتمر الأساقفة الكاثوليك إلى الحركة. ورغم ذلك، عاد العمل تدريجيًا، وعادت الحياة إلى العاصمة لاغوس، وتوقف الإضراب دون نتيجة. وشنّت الحكومة حملة على الصحافة، واعتقلت المعارضين، وأبطل أباشا مفعول الانتخابات الرئاسية، ووجّه تهمة الخيانة العظمى إلى الفائز أبيولا الذي ينتمي إلى قبائل يوروبا، فيما ينتمي منافسه إلى قبائل الهوسا[1].

(1) ينتمي كل من أبيولا وأباشا للقبائل الإسلامية التي تشكّل 60% من السكان البالغ عددهم تسعين مليوناً، فيما يشكّل المسيحيون غالبية في الجنوب من 39%. وتضم نيجيريا 250 مجموعة أثنية تتكلم 395 لغة محلية.

Michèle MARINGUES, Une terre de prosélytisme, Le Monde, N° 15593, Mercredi 15 Mars 1996, p. 3.

وبالفعل، لم تعرف نيجيريا منذ استقلالها عام 1960 الحكم الديمقراطي، سوى لفترات قصيرة انتهت دائماً بانقلاب العسكريين، بحجّة تطهير الحكم من الفساد المنتشر بين المدنيين. ويبدو أنّ الضغوطات الداخلية والخارجية لم تنفع في منع العسكريين من التعلّق بالسلطة وتنفيذ الانقلابات التي بلغت العشرة منذ الاستقلال[1].

وقد احتاط الفريق الحكم باللجوء إلى تسريع وتيرة تبديل رؤساء الأركان، فأجرى أربعة تبديلات خلال تسعة أشهر عام 1994. كما أن الجنرال أباشا، الذي حكم بالتعاون مع جمعية استشارية للقوّات المسلّحة تتشكّل منه ومن نائبه ورؤساء فروع القوّات المسلّحة، إضافة إلى ضبّاط جيش من رتبة لواء، عمد منذ بداية الأزمة إلى استبدال وحدات المدرّعات المرابطة في المواقع الاستراتيجية، والتي تُستخدم عادة كوسيلة للانقلابات في نيجيريا، بوحدات مدفعية. ورغم عزل بعض القادة العسكريين، ظل الجيش متماسكاً خلال الأزمة[2].

ومن أسباب عدم استقرار نيجيريا نذكر الصراعات الأثنية والقبلية، وخاصة الدينية، التي ذهب بسببها العديد من الضحايا، لا سيّما في حرب بيافرا (من 1967 إلى 1970)

(1) جمانة مفرّج، نيجيريا: سقوط آخر حلم للتغيير بالوسائل السلمية، النهار، السبت 17/ 9/ 1994، ص 13.

(2) المرجع نفسه.

حيث قتل حوالى مليون شخص[1]. ومنها أيضاً هبوط معدل المدخول الفردي، وتراجع أسعار المشتقات النفطية[2]، وعدم القبول بنتائج الانتخابات النيابية، التي لم تشهد سوى مشاركة 30% فقط من الناخبين. كلّ هذه الأسباب تجعل إمكان نشوب حرب أهلية أخرى في نيجيريا وارداً، طالما لم يتحقق السلم الأهلي بشكل توافقي بل بقي مفروضاً من جانب سلطة عليا.

وعلى صعيد الاعتداءات الشخصية، سجِّل وقوع خمسة عشر حادثاً مسلّحاً أسبوعياً في لاغوس العاصمة. كما بلغ عدد الخارجين على القانون من رجال العصابات حوالى 20 ألفاً عام 1995. لذلك، فإنّ غالبية السفراء الأجانب يعتمدون السيارات المصفّحة للانتقال داخل العاصمة خوفاً من إطلاق النار عليهم كما حصل عام 1995 لسفيرَيْ تركيا واليابان[3]. واعتمد الفرنسيون مخططاً للجلاء عن البلاد خلال 48 ساعة من إطلاقه. حتى الشركات الأجنبية التي تعمل في البلاد. أقامت شبكة أمن ذاتية لحماية مؤسساتها. لهذه الأسباب تعتبر

(1) Michèle MARINGUES, Les Chrétiens de Nigéria s'inquiètent de la montée de l'Islamisme, Le Monde, N° 15593, Mercredi 15 Mars 1996, p. 3.

(2) إنّ بعض القبائل تعيش دون كهرباء ودون شبكة مياه جارية، وهي تنظر اللهب المتصاعد من دواخن حقول النفط التي تمنعها من النوم.

(3) Dominique AUDIBERT, Le Far west Africain, Le Point, N° 1175, 25 Mars 1995, pp. 36- 41.

رواتب الدبلوماسيين في نيجيريا الأعلى في العالم.

أخيراً، وفي تقرير نشرته «منظّمة هيومن رايتس ووتش» في تشرين الأول 1997، جاء أنّ نظام الحاكم العسكري ساني أباشا يستمر في اتباع أعمال القمع والاعتقال من دون محاكمة، والتعذيب والاتهامات الملفّقة والمحاكمات غير العادلة واضطهاد الصحافة، وحتى التلاعب بالعملية الانتخابية.

وفي الموازمبيق التي دعيت «كمبوديا أفريقيا»، دامت الحرب الأهلية ست عشرة سنة لتضع أوزارها خلال شهر تشرين الأول 1992، حين بدأت المنظّمات الإنسانية عملها لحلّ قضية شائكة في البلاد تعني حوالى 4000 ولد، تتراوح أعمارهم بين 8 و12 سنة، خُطفوا من منازلهم واستُعملوا من قِبل ثوّار المقاومة الوطنية في حربها ضد النظام. وقد اعترف رئيس الثوار ألفونسو دهلكاما DHLAKAMA بوجود الأولاد داخل تنظيمه المسلّح، وباستعمالهم ككومندوس، وإرسالهم أحياناً أمام قوّته لاجتياز حقول الألغام حيث يُقتلون. وقد تسلّم الصليب الأحمر حوالى 3600 منهم عند انتهاء الحرب[1]. وبنهاية الثورة أصبح رئيسها ألفونسو الرجل الثاني في البلاد، رغم ارتكابه الجرائم العديدة.

وفي النيجر المصنّفة من بين الدول الأكثر فقراً في

(1) Caroline DUMAY, Mozambique; La chaire à canon de la guérilla, Le Point, N° 1162, 23 Décembre 1994, p. 3.

العالم، وفي 11 كانون الثاني 1997، بدأت مظاهرات في شوارع العاصمة نيامي NIAMY مطالبةً الرئيس الجنرال إبراهيم باري، قائد الجيش السابق، بإعادة الديمقراطية إلى البلاد. وكان باري قد تسلّم في تموز 1996 الحكم إثر انتخابات عامة مطعون بنزاهتها، أوقف بنهايتها زعماء المعارضة الثلاثة نعمان عثمان رئيس الجمهورية السابق، ومحمد إيسوفو رئيس الجمعية الوطنية، وتانجا مامادو رئيس الحزب الوحيد في البلاد، مع حوالى مائة من أنصارهم. وأُحيل الموقوفون أمام محكمة أمنية موقّتة عُيّنت خاصة لمحاكمتهم، وذلك رغم احتجاجات المنظّمات الدولية لحقوق الإنسان[1].

وفي الصومال، اشتعلت الحرب في العام 2006 بين الميليشيات التابعة للمحاكم الشرعية الإسلامية وميليشيات «التحالف من أجل إرساء السلام وضد الإرهاب» الذي تدعمه الولايات المتّحدة وزعماء الحرب الصوماليين. ففي ليل الأربعاء- الخميس في 10- 11 أيار من العام 2006، على سبيل المثال، قتل سبعة عشر شخصاً في مقاديشو. وهكذا ارتفع عدد القتلى من جرّاء الحرب بين هذه الميليشيات إلى 120 قتيلاً، و240 جريحاً خلال أربعة أيام. كما غادر آلاف المدنيين منازلهم، فيما تتابعت

(1) Thierry OBERLE, Niger: Ibrahima BARE met l'opposition aux arrêts, Le Figaro, N° 16306, Samedi 18 Janvier 1997, p. 4.

المعارك بالرشاشات والمدفعية والصواريخ. وجاء في تقرير لمجموعة خبراء الأمم المتّحدة، نشر بتاريخ 10 أيار 2006، أن الميليشيات الإسلامية باتت تسيطر على 80% من مقاديشو[1].

وفي الخامس من حزيران من العام 2006، أعلنت المحاكم الشرعية في الصومال انتصارها النهائي في معركة السيطرة على مقاديشو، بعد قتالٍ ضارٍ استمر أربعة أشهر، إذ سيطرت الميليشيات الإسلامية على جميع مناطق المدينة، وعلى خط إمدادات رئيسي لتحالف زعماء الحرب في المناطق الشمالية من العاصمة[2].

وفي الثالث من تموز من العام 2006 أجرى فريق يضم مسؤولين من الأمم المتّحدة في مقاديشو محادثات مع مسؤولي المحاكم الإسلامية الكبار، هي الأولى من نوعها منذ سيطرت الميليشيات التابعة لهذه المحاكم على العاصمة مقاديشو وانتزعتها من أيدي أمراء الحرب المدعومين من الولايات المتّحدة. وهذا ما اعتبر اعترافاً من قبل الأمم المتّحدة بالأمر الواقع في الصومال. وقد زار الفريق الزائر برئاسة جو غوردون، كبير مستشاري الأمن في الأمم المتّحدة، مرفأ المدينة ومطارها الدولي المغلق منذ منتصف التسعينات. وجاءت الزيارة إثر قيام الميليشيات الإسلامية بنشر عربات وشاحنات عليها رشاشات ومقاتلين لإجبار عبد عوالي

(1) وكالة رويترز، مقاديشو، 10 أيار 2006.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، مقاديشو، 5حزيران 2006.

قيديد، آخر أمراء الحرب الذي يسيطر على بلدة افغولي على تسليم سلاحه، ورفض هذا الأخير الإنذار، ما ينذر بتجدد الحرب بين الجهتين. واتهم قيديد أعضاء المحاكم الإسلامية بالتنسيق مع زعيم القاعدة أسامة بن لادن، الأمر الذي نفاه رئيس المحاكم الشرعية الشيخ حسن ضاهر عويس[1].

لكن سيطرة الميليشيات الإسلامية في مقاديشو عادت وانتهت بعد دخول الجيش الأثيوبي إلى الصومال بتغطية أميركية وأفريقية. ففي الرابع من كانون الثاني من العام 2007 أعلن مسؤولون أفارقة أن الولايات المتّحدة الأميركية قدمت معلومات استخباراتية للمروحيات الأثيوبية لدى استهدافها فلول زعماء المحاكم الإسلامية الصومالية أثناء فرارهم من مدينة كيسمايو التي تعتبر آخر معاقلهم في جنوب الصومال[2].

وكانت القوات البحرية الأميركية المتمركزة في جيبوتي قد انضمّت، في الأسبوع الأول من العام 2007، إلى عمليات مطاردة المسلّحين الإسلاميين الذين يُشبته بصلاتهم بتنظيم القاعدة. كما انتشرت سفن البحرية الأميركية حول السواحل الصومالية لاعتراض السفن التي تقوم بعمليات قرصنة[3].

(1) وكالات الأنباء العالمية، مقاديشو، 3 تموز 2006.

(2) وكالات الأنباء العالمية، 4 كانون الثاني 2007.

(3) المرجع نفسه.

وفي السابع من كانون الثاني من العام 2007، أكّد مسؤول في الجيش الصومالي أن القوّات الأثيوبية والصومالية سيطرت على مواقع لجأ إليها مقاتلو المحاكم الإسلامية قرب الحدود الكينية في رأس كامبوني في أقصى جنوب الصومال. وأوضح الكولونيل عبد الرازق افغبوب أن هذه القوّات «أكملت القتال ضد الإسلاميين ولم يعد لهم أي نفوذ، وسيطرت القوّات الحكومية على البلاد بأكملها»[1]. لكن هذه السيطرة لم تنهِ أعمال العنف بصورة كاملة في الصومال. ففي الثامن والعشرين من كانون الثاني من العام 2008 انفجرت قنبلة مزروعة في الطريق قرب ميناء كيسمايو في الجنوب لدى مرور سيارة لمنظمة «أطباء بلا حدود»، فقتل سائقها وطبيب كيني ومسؤول إداري فرنسي وصحافي صومالي[2].

وفي السودان، توالت الانقلابات العسكرية منذ 1995 إلى أن تمكّن عمر حسن البشير عام 1989 من إقامة حكم إسلامي النزعة ومدعوم من الزعيم الإسلامي حسن الترابي رئيس البرلمان السوداني.

ومنذ ذلك الحين وضعت الخارجية الأميركية السودان على لائحة الإرهاب واتّهمته بأن منظمات فلسطينية، منها حماس وفتح المجلس الثوري والجهاد الإسلامي، تتلقى

(1) وكالات الأنباء العالمية، مقاديشو، 7 كانون الثاني 2007.

(2) وكالة رويترز، مقاديشو، 28 كانون الثاني 2008.

تدريبات على أرضه، وهذا ما نفاه السودان بلسان سفيره في واشنطن الذي دعا المسؤولين الأميركيين إلى زيارة المخيّمات المعنية[1].

فمنذ 1955 انتشرت في جنوب السودان قوات انفصالية أعلنت الحرب على السلطة وأقامت منطقة سيطرة لها. وأبرز الفصائل المتمرّدة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق، والحركة من أجل استقلال السودان المنشقّة عنه. وتمحور الخلاف بين الشمال والجنوب حول وضع ولاية ابيبي الغنية بالنفط والتي تقع شرق كردفان، شمالي الحدود الإدارية الموروثة من الانتداب البريطاني، والتي اختارها الخرطوم والحكومة الشعبية لثوار الجنوب حدوداً بين الشمال والجنوب. ورغم توقيع مثياق سياسي بين الحكومة وحركات جنوبية مسلّحة وإعلان البلاد جمهورية فيدرالية في نيسان 1996[2]، بقيت الثورة قائمة. كما تحالف ثوّار الجنوب مع المعارضة الشمالية الإسلامية المتمثّلة بالصادق المهدي زعيم حزب الأمة ومحمد عثمان الميرغني زعيم الاتحاد الديمقراطي. وعقدوا اتفاقاً مع ثلاث دول مجاورة هي أوغندا وأثيوبيا وأريتريا، المرتبطة بدورها بالولايات المتّحدة وبريطانيا اللتين تدعمان الانفصاليين والثوّار. وهكذا اختلطت الحروب الداخلية والصراع على السلطة وحركات الانفصال مع الدعم

(1) وكالة رويترز، الجمعة 11/ 4/ 1997.

(2) وقّع هذا الاتفاق بين الثورة الإسلامية والمعارضة المسيحية المسلّحة.

الخارجي الإقليمي والدولي، لإسقاط الحكم الوراثي الإسلامي. وأدّت هذه الحروب إلى مقتل مليون ونصف مليون شخص، وفي نزوح أربعة ملايين آخرين.

واتهم السودان أوغندا بدعم قوّات قرنق في هجومه خلال شهر آذار 1997 للاستيلاء على جوبا، كبرى مدن الجنوب. كما اتّهم القوّات الأريترية بشنّ هجوم على مناطق شمال شرق البلاد واحتجاز أسرى [1].

والسودان يعادل بمساحته كل دول أوروبا الغربية مجتمعة. لكنّ شعبه يرزح تحت الفقر والتخلّف، فيما كان يشكّل أهراءات الغرب، وبمقدوره أن يطعم كل الشعوب العربية إذا ما استُثمرت أراضيه الزراعية. ويختزن السودان ثروات كبيرة من الذهب والماس والمعادن، إضافة إلى النفط والمياه. لكنّ النزف العسكري والتقصير السياسي جعلا منه دولة فقيرة. فقد فشلت الحكومات الاستقلالية المتعاقبة في مشاريع التنمية بسبب عدم الاستقرار السياسي حيناً، والصراع على السلطة أحياناً، وحرب الجنوب دائماً؛ في وقت تكلّف الحرب مليون دولار يوميًّا. وبلغ التضخّم 149% عام 1993 و100% عام 1996.

إضافة إلى ذلك، أدانت الأمم المتّحدة السودان ست مرات بسبب سجلّه في ميدان

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 11/ 4/ 1997.

حقوق الإنسان، وصوّتت إلى جانب القرارات دول عربية وإسلامية وأفريقية عديدة[1].

الإنسانية المستمرَّيْن في المنطقة منذ العام 1994[2].

وحتى تاريخ كتابة هذه السطور (في العاشر من شباط من العام 2008)، ما زال السلام في السودان غير مكتمل. ففي إقليم دارفور، وفيما وافقت الدولة السودانية والفصيل الأكبر بين ثلاث فصائل متمرّدة في الإقليم في جنوب السودان بتاريخ 15 أيار من العام 2006 على اتفاق السلام الذي اقترحه «الاتفاق الأفريقي»، رفض الاتفاق الفصيلان الآخران ورفضا التوقيع عليه، رغم أنه يهدف إلى إنهاء النزاع والأزمة

كما أن المعارك في إقليم دارفور أسفرت عن مقتل ما بين 180 و300 ألف شخص، وتهجير 2,4 مليون آخرين، وفق تقديرات دولية. وكانت قد وجّهت اتهامات إلى ميليشيات الجنجويد الموالية للحكومة بارتكاب مجازر بحق المدنيين في الإقليم. وفي الأول من شباط من العام 2008 أعلن مسؤولون سودانيون أن شرطيين وثلاثة مدنيين قتلوا خلال اشتباك للمتمردين مع السلطات في بلدة شمال دارفور[3].

(1) عثمان ميرغني، السودان بين دولة المتطرّفين ومحاولات تجميل الصورة، الشرق الأوسط، العدد 6708، الخميس 10 نيسان 1997، ص 8.

(2) وكالات الأنباء العالمية، 5 أيار 2006.

(3) وكالة رويترز، الخرطوم، 1 شباط 2008.

والخطر على السودان هو خطر انفصال الجنوب لأنّ قواه مدعومة خارجيًّا، فيما العامل الخارجي هو الأمم. وينبغي إدراج حرب السودان ضمن مخطط دولي يرمي إلى الإمساك بالقارة الأفريقية، وخاصة منطقة البحيرات العظمى، من خلال إنشاء أمبراطورية التوتسي التي سنتكلم عليها لاحقاً.

1- صراع التوتسي- الهوتو في رواندا

عام 1959 حملت ثورة دامية في رواندا زعيم التوتسي الارستقراطي إلى الحكم ومعه أثنية الهوتو، بعد مقتل عشرات الآلاف من التوتسي. وبعد الاستقلال عام 1962 هاجر 60% من التوتسي الذين بقوا على قيد الحياة، لكنّهم استمروا خلال طور شتاتهم الأول (1959- 1966) بشنّ الغارات والضغط على حكومة كيغالي. لكن تقرّب ملك رواندا من عيدي أمين أدّى إلى شنّ هذا الأخير حملة عليهم فتدهورت أوضاع اللاجئين منهم في أوغندا. ومنذ ذلك الحين حاولوا الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة في الكونغو وتنزانيا وأوغندا. لكن محاولاتهم الاندماجية فشلت بسبب محاربتهم في أوغندا من نظامي نيريري وأوبوتي منذ 1979. فتطلّعوا مجدداً إلى الوطن بقيادة يويري موسيفيني زعيم جيش المقاومة الوطني، الذي التحقت به أعداد كبيرة من التوتسي المتمرسين بحرب العصابات، فانتصروا في معارك البحيرات العظمى عام 1986.

ومنذ 1990، وبسبب الضغوط عليهم في أوغندا، قررت قيادة الجبهة الوطنية

اجتياح رواندا. لكن محاولة 10 آلاف منهم فشلت بسبب مساعدة الكونغو للحكومة الرواندية، بعد تحالفها مع الهوتو وموافقة فرنسا وبلجيكا. وهكذا غيّرت الجبهة خطّتها إلى أسلوب الحرب النقّالة، فشنّت غارات على شمال رواندا شرّدت 350 ألفاً، مما أعاق إنتاجها الزراعي، وأدّى إلى أزمة اقتصادية. وفي عام 1992 وقّعت الجبهة اتفاقاً مع رواندا سُمّي اتفاق أروشا الأول، رفضته أوساط الرئيس هابياريمانا، ممّا أدّى إلى بدء هجمات انتقامية رواندية على التوتسي اعتبرت إبادة جماعية لهم من قِبل الهوتو. وفي شباط 1993، اجتاح التوتسي شمال البلاد التي اعتبرت محايدة عسكريًا تحت إشراف منظّمة الوحدة الأفريقية.

وفي آذار 1993 عقدت قمّة أروشا الثانية وتقرر فيها تشكيل جيش رواندي وطني يكون مفتوحاً أمام جميع القبائل الأثنية. لكن الجبهة وضعت شروطاً قاسية أبرزها تسريح الحرس الرئاسي، رفضه الرئيس، لأنّ التوتسي يشكّلون 15% فقط من السكان، وبدأ تشكيل ميليشيا الأنتراهاموي من متطوّعي شباب الهوتو. وفي آذار 1994 تعرّضت طائرة نقل رئيسي رواندا وبوروندي لقصف مدفعي أدّى إلى مصرعهما، فعاد القتال، وجرت مذبحة رهيبة لشعب التوتسي من قِبل الهوتو ذهب ضحيتها حوالى نصف مليون قتيل.

ولإيقاف الإبادة الجماعية للتوتسي، تقدّمت جحافل الجبهة الوطنية نحو كيغالي في تموز 1994، وأطاحت بنظام الهوتو وطاردتهم إلى الحدود الكونغولية. ولكي تحُول فرنسا دون تصفية حلفائها تدخّلت

باحتلال رواندا وشكّلت حزاماً أمنيًّا للاجئين الهوتو في عملية توركواز الشهيرة[1].

2- الأزمة الكونغولية (الزائيرية سابقاً)

نقلت وكالات الأنباء العالمية بتاريخ 17أيار 1997أخبار سقوط السلطة الزائيرية بيد لوران كابيلا وفرار الرئيس موبوتو من كينشاسا وطيّ صفحة «الموبوتية» التي غطّت تاريخ البلاد منذ الاستقلال عام 1960. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية المواقف الدولية كالآتي[2]:

«اعتبرت الولايات المتّحدة إمساك كابيلا في كنشاسا بعد الفرار المهيمن للرئيس موبوتو فرصة تاريخية لبناء مستقبل زائير»، فيما لم تخفِ فرنسا انزعاجها من مسار التطوّرات، معلّقة تحديد علاقاتها بالحكم الزائيري الجديد تبعاً لأفعاله وتصرّفاته في سياق مصالحة وطنية حقيقية».

هذه الأقوال لخّصت بوضوح الأزمة الكونغولية والصراع الدولي الذي انعكس على وضع البلاد الداخلي، وأدّى إلى أزمة أنهت حكم موبوتو الذي دام 32 عاماً وأنهت عهد «زائير» ليبدأ عصر «جمهورية الكونغو» الجديدة، وذلك في صراع عسكري على السلطة دام سبعة أشهر. وفيما تبيّن أن إسقاط موبوتو كان أمراً سهلاً، بدا أنّ المشكلة الأساسية تبقى حكم بلد مستنزَف القدرات يبلغ عدد

(1) معلومات مستقاة من مصادر متنوّعة وخاصة وكالات الأنباء العالمية.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت 17 أيار 1997.

سكانه 46 مليون نسمة يتحدثون بـ250 لغة محلية، مع أحزاب تزيد على 425 تشكيلاً وديون خارجية بلغت 14 مليار دولار.

فمنذ انهيار المنظومة الاشتراكية، تغيّرت صورة الصراع في أفريقيا والعالم. لقد أوجد هذا الانهيار فراغاً سياسيًّا ساهم في دخول الولايات المتّحدة القارة الأفريقية من الباب الذي يتلاءم مع وزنها الجديد. وفي محاولاتها إيجاد مناطق نفوذ ثابتة لها، اصطدمت بالمصالح الفرنسية والبلجيكية في أفريقيا، وخاصة في الكونغو، فعملت على إزالة هذه العقبة من أمامها. وبدا يومذاك أنّها نجحت في هذه المهمة.

والأزمة الكونغولية تظهر مدى خطورة الوضع في وسط أفريقيا، وخاصة في منطقة البحيرات العظمى حيث منابع النيل. لقد دعمت كلّ من الولايات المتّحدة ورواندا وبوروندي وأوغندا ثوار كابيلا، رغم تصريح السفير الأميركي في كينشاسا الذي قال في أول كانون الأول 1996[1]:

«إنّ زائير لم تعد قضية استراتيجية. فمرحلة الحرب الباردة انتهت وواشنطن لم تعد مهتمة ببلدان يسودها انعدام الأمن ويحكمها حكام مستبدّون».

واعترف وزير خارجية أوغندا آريا كاتيفايا بدخول

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين 2/ 12/ 1996. لقد تدخّلت رواندا وبوروندي في القتال إلى جانب الثوّار بجيشيهما اللذين تسيطر عليهما أغلبية من التوتسي.

قوّات بلاده مدينة كاسيندي الزائيرية. وفي 29 كانون الثاني 1997 أصدرت زائير بياناً جاء فيه أن الثوار ساندهم آلاف من أريتريا والصومال وأثيوبيا، وأن جيوش أوغندا ورواندا وبوروندي تحارب إلى جانبهم[1].

السبب المباشر فيعود لمحاولة طرد قبائل بانيا مولينغا من الكوغو[2]. وتفاقمت الأزمة بسبب مرض موبوتو، الأمر الذي أعاقه عن اتخاذ القرارات المهمة وجعل جيشه يتخذ موقعاً دفاعيًّا أمام هجمات الثوّار[3].

والأسباب البعيدة للصراع في الكونغو والذي دار بين الثوار وقبائل التوتسي من جهة والحكومة من جهة أخرى، تعود إلى الخلافات القبلية والأثنية خاصة بين قبائل التوتسي والهوتو، علاوة على الصراعات الشخصية. أما

والثوار، الذين عاشوا غالبية سنوات عمرهم بعيدين عن بلادهم، سيطروا في البدء على إقليم شابا الذي يعتبر أغنى أقاليم البلاد ويحتوي على مناجم الزنك والكوبالت والنحاس[4]. وأكملوا سيطرتهم على شرق البلاد باحتلال إقليم

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الأربعاء 29 كانون الثاني 1997.

(2) قبائل بانيا مولينغا اللاجئة في الكونغو يبلغ عددها حوالى مليون لاجئ من قبائل التوتسي لجأت إلى الكونغو منذ 200 عام.

(3) انظر ملحق رقم (31): تفاصيل المشكلة في الكونغو (أمبراطورية التوتسي) .

(4) تملك الكونغو 10% من احتياطي العالم من النحاس و80% من احتياطه من الكوبالت.

كاساي الذي يحتوي على مناجم الذهب والماس. وهكذا حرموا موبوتو من الاستمرار باستغلال ثروات البلاد، وذلك منذ بداية شهر نيسان 1997، تمهيداً لسيطرتهم النهائية عليها[1]. كما أشاع الثوار خلال تقدّمهم دعايات ضد التدخّل الفرنسي في البلاد مدّعين أن كادرات فرنسية ومرتزقة يساعدون جيش موبوتو.

وبالفعل، رأى الرئيس شيراك وجوب دعم موبوتو من خلال إنشاء قوّة تدخّل دولية على رأسها فرنسا تعيد استقرار الوضع، على أن يسلّم موبوتو مهامّه إلى الجنرال ماهيلي رئيس الأركان، ولو أدّى ذلك إلى انقلاب عسكري ضمني. لكن هذه الخطة فشلت بسبب معارضة واشنطن لها. وقد صرّح السفير الأميركي هرمان كوهين يومذاك أنّ «زائير ستسقط كثمرة ناضجة في سلة العم سام»، الأمر الذي حصل فعلاً[2]. أما مساعد وزير الخارجية الأميركي، فقد دعا موبوتو للاستقالة ومغادرة البلاد لأن نظامه أصبح من الماضي. كما نشرت صحيفة لوسوار البلجيكية حواراً مع نائب الرئيس الرواندي أكّد فيه أن دول منطقة البحيرات العظمى قررت مساندة المتمرّدين، وذلك بعد دخول هؤلاء في 9 نيسان مدينة

(1) وكالة رويترز، الأربعاء 9 نيسان 1997.

Mireille DUTEIL, Zaïre: La bataille des mines, Le Point, N° 1281, 5 Avril 1997, p. 24.

(2) Caroline DUMAY, Zaïre: les rebelles à l'assaut du Shaba, Le Figaro, N° 16356, Mardi 18 Mars 1997, p.5.

لـوبـومـبـاشـي، رئـة الـبـلاد الاقتصادية[1].

وتـتـابـعـت الاعـتـرافـات بزعامة كابيلا فانضمت جنوب أفريقيا إلى المطالبين بتغيير نظام موبوتو مستقبلة كابيلا في 16 نيسان. كما وقّعت شركة American Mineral Fields عـقـداً بـمـبـلـغ مـلـيـار دولار لاستثمار الثروات الباطنية في كاتانغا[2]. ووضعت شركات طـيـران خـاصـة أسـطـولاً مـن الطائرات بتصرّف الثائر كابيلا لاستعماله في حربه لاحتلال الـعـاصـمـة[3]. أما بـلـجـيـكـا وبريطانيا، فحضّتا، خاصة بعد انتصارات الثوار، على «إجراء تـغـيـيـر جـذري فـي زائـيـر» معتبرتين أن الموبوتية قد طُويت صفحتها. حتى فرنسا، شجّعت أخيراً على لقاء الزعيمين موبوتو وكابيلا[4]، وبـدأت اتـصـالات مـع بـاقـي الفرقاء بهدف تحضير نهاية مشرّفة للماريشال الرئيس[5].

إلا أن فـشـل اجـتـمـاعـي جـنـوب أفـريـقـيـا أدّى إلـى استئناف الثوار هجومهم على العاصمة كينشاسا التي سقطت بتاريخ 17/ 5/ 1997، بعد فرار موبوتو وإقصائه عنها. وبعد ذلك تسارع الأميركيون

(1) وكالة رويترز، الأربعاء 9 نيسان 1997.

(2) Pierre PRIER,Zaïre; Kabila adoubé par les diamantaires, Le Figaro, N° 16382, Jeudi 17 Avril, 1997, p.3.

(3) Pierre PRIER, Zaïre: La guerre aérienne de Kabila, Le Figaro, N° 16390, Samedi 27 Avril 1997, p. 2.

(4) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 12 نيسان 1997.

(5) Baudouin BOLLAERT, Paris joue la transition, Le Figaro, N° 16387, Mercredi 23 Avril 1997, p. 3.

والبريطانيون والكنديون للاعتراف بالنظام الجديد، فيما بقي الفرنسيون غائبين.

وأخيراً، يمكننا إطالة لائحة الدول الأفريقية التي تسودها المشكلات من الانقلابات إلى الحروب الأهلية وأعمال العنف والتهجير والانتقامات لأسباب عرقية أو دينية أو قبلية أو مناطقية أو ما شابه. لكن هدفنا ليس التعدد بقدر ما هو ملامسة الأوضاع الصعبة والمتقلّبة لدول القارة الأفريقية التي تعتبر نموذجاً صادقاً لما يسود العالم الثالث والمتخلّف من مشكلات ما زالت دون حلّ.

ج- مشكلة اللاجئين والمجاعة

ترافقت حركات التحرير والثورات الأفريقية مع ظاهرة عرفتها باقي المناطق التي سادها العنف في العالم، لكنها لم تبلغ في أيٍّ منها المدى الذي بلغته في أفريقيا، وهي ظاهرة اللاجئين.

إن وجود حوالى ألف مجموعة عرقية في أفريقيا، والحدود الاعتباطية الموروثة عن الاستعمار، وتنامي النزاعات والصراعات، ساهمت جميعها في ازدياد أعداد اللاجئين. وترافق ذلك مع مجازر جماعية وكوارث صحية لا مثيل لها في العالم. لقد أعلنت منظّمة اليونيسيف التابعة للأمم المتّحدة أن ثماني عشرة دولة، من أصل ثلاث وعشرين مستفيدة من برنامجها في أفريقيا الغربية والوسطى، قد عانت مشاكل واضطرابات عام 1993 أدّت إلى موجات من الهجرات القسرية التي حوّلت السكان إلى لاجئين.

وترافق التهجير مع

الجفاف وتراجع الزرعة، ممّا عرّض اللاجئين إلى موجات من المجاعة أدّت إلى كوارث أساسية. فقد قدّرت منظّمة الأمم المتّحدة للأغذية أنّ الحروب الأهلية تهدّد بالجوع أكثر من 34 مليون أفريقي جنوب الصحراء[1]. والدول الأكثر تضرراً هي المعرّضة لنزاعات مفتوحة مثل أنغولا والسودان وليبيريا والصومال ورواندا والموزامبيق والجزائر، إضافة إلى الدول المجاورة لها، والتي تعاني اقتصاداً زراعيًّا فقيراً ولا تستطيع تغذية الملايين من اللاجئين، وهي مع ذلك مهدّدة بدورها بالجوع.

فمنذ تفجير الأزمة الرواندية الجديدة بلغ عدد اللاجئين إلى القارة والنازحين منها أكثر من عشرين مليوناً، ساهمت الحروب الأهلية والمجاعة في نزوحهم بشكل لم يسبق له مثيل من قبل[2]. كما أنّ قيام نزاعات جديدة في القرن الأفريقي هدّد بالجوع منطقة القرن بكاملها. فوكالة الأمم المتّحدة للتنمية (USAID) قدّرت أنه يمكن أن يموت حوالى 20 مليون شخص من الجوع في أفريقيا الشرقية. وأثيوبيا هي الدولة المهدّدة أكثر من غيرها بالمجاعة. وعلاوة على ذلك، عملت الموازنات العسكرية وتخصيص القسم الأكبر من مصادر الدول للتسلّح، إلى استهلاك المواد الضرورية للتقدّم الاقتصادي والصحي

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت 4 حزيران 1994.

(2) غسان موصلّي، أفريقيا في خضم الصراعات، مترجم عن لوموند، الديار، العدد 2199، الثلاثاء 4 تشرين الأول 1994، الملحق ص 5.

والاجتماعي، وزادت إمكانات تعريض الشعوب للمجاعة. ولولا تدخّل الوكالات المتخصصة في الأمم المتّحدة، لكان مئات الآلاف من هؤلاء قد قضوا فعلاً بسبب الجوع والأمراض والعوامل الطبيعية القاسية. فقد تمكّنت الفرق التابعة لهذه الوكالات من تأمين الكهرباء ومياه الشفة خلال بضع ساعات، وإقامة مستشفى ميداني خلال بضعة أيام في المناطق الأكثر بعداً عن الحضارة، ما سمح بنجدة مئات الآلاف من المهجرين[1].

وبغية إعطاء فكرة عن حجم الهجرات، أوردت وكالات الأنباء العالمية تقارير من منطقة الحدود التنزانية- الرواندية- البوروندية عن تحرك حوالى نصف مليون لاجئ عبر هذه الحدود، مغادرين إلى تنزانيا منذ أواخر تشرين الثاني 1996 مسبّبين كابوساً مزعجاً لوكالات الإغاثة الدولية[2]. وكانت موجة اللاجئين بدأت بعد مجزرة رهيبة جرت خلال الحرب الأهلية في رواندا عام 1994 ذهب ضحيتها حوالى 500 ألف من التوتسي[3]. ونقل موظف في برنامج الغذاء العالمي في لوماسي عن لاجئين عائدين قولهم إنّهم لا

(1) Christophe AGNUS, Rwanda: sauveteurs de l'ombre, L'Express, 22 Septembre, 1994, pp. 25- 27.

(2) المصدر نفسه.

(3) Pierre PRIER, Burundi: Le président réfugié, Le Figaro, N° 16154, Jeudi 25 Juillet 1996, p. 4.

يعرفون إلى أين يتّجهون، لكنّهم انضموا إلى الصفوف الزاحفة[1].

وفي الوقت نفسه تقريباً، ومنذ أوائل تشرين الثاني، وإثر المعارك الضاربة بين الجيشين الزائيري والرواندي على الحدود بين البلدين، كان يتحرك نحو نصف مليون لاجئ من الهوتو والروانديين وسط الغابات الاستوائية شرق الكونغو، ما أربك المجتمع الدولي الذي يقوم بإغاثتهم. وهكذا قررت وزارة الدفاع الأميركية، في أواخر تشرين الثاني 1996، عدم إرسال قوّات إلى الكونغو للإشراف على توزيع المساعدات للاجئين، بل إرسال طائرات شحن تنقل مواد الإغاثة إلى رواندا لاستيعاب عودة اللاجئين[2]. وهكذا وُجد المجتمع الدولي ينتقل من مشكلة إلى مشكلة أكبر في صراعه من أجل نجدة هؤلاء.

ودامت مشكلة اللاجئين هؤلاء طوال أشهر عديدة. ففي الخامس من نيسان 1997، وفيما بدأت المفاوضات في بريتوريا بين ممثلين عن موبوتو وعن كابيلا، طلبت الأمم المتّحدة إلى هذا الأخير أن يسمح للمنظّمات الإنسانية بالقيام بعملها، وتسهيل عودة 100 ألف لاجئ من الهوتو الروانديين إلى بلادهم، ووقف المجازر بحقّهم[3].

وهكذا، وفيما بلغ عدد اللاجئين الهوتو شرق الكونغو حوالى المليون، حوصروا بين

(1) الشرق الأوسط، العدد 6591، السبت 14/ 12/ 1996، ص 7.

(2) وكالة رويترز، الثلاثاء 19/ 11/ 1996.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 5/ 4/ 1997.

نيران المتحاربين التوتسي والقوّات الكونغولية وتعرّضوا لأسوأ أنواع الخوف والجوع والأمراض. وانقطع اتصال المفوضية العليا للاجئين بـ600 ألف منهم. أمّا الـ400 ألف الباقون، فقد تمكّنوا من الخروج من مناطق المعارك حيث أقيم لهم أكبر مخيم للاجئين في العالم في منطقة موغونغا. لكنّه أقيم على صخرة بركانية، وكان بحاجة للمزيد من المراحيض والمياه، مما شكّل كابوساً لعناصر الإغاثة التي تخوفت من انتشار الكوليرا والأوبئة. أما الـ600 ألف، فقد بدأوا رحلة نحو المجهول، خاصة وأنّ كابيلا عاد وهدّد بحلّ قضيتهم بنفسه، إذا لم تنهِ الأمم المتّحدة وجودهم في بلاده خلال 60 يوماً تنتهي في أيار 1997. وكان هؤلاء يتوزّعون في عشرة مخيمات على ضفاف بحيرة طانجانيكا[1].

ومع تقدّم الثوار باتجاه كنيشاسا، في أواخر آذار 1997، تجاسر عشرات الآلاف من اللاجئين، غالبيّتهم من الأولاد الذين فقدوا أهلهم، على التوغّل داخل الأدغال، ممّا عرّضهم لنقص المياه والأدوية والطعام. لقد وَصَفَتْ زورا لابدي Zora LABDI، واحدة من أطبّاء المفوّضية العليا للاجئين، وضعهم بدقة، إذ كتبت[2]:

(1) Jean HELENE, Zaïre: Les Tutsis passent à l'offensive, Le Point, N° 1259, 2 Novembre 1996, p. 22.

(2) Caroline DUMAY, Zaïre: La longue marche des enfants perdus, Le Figaro, N° 16367, Lundi 31 Mars 97, p. 3.

«Des centaines de milliers de réfugiés sont éparpillés sur des centaines de milliers de kilomètres carrés d'un jungle impénétrable. Autant chercher une aiguille dans une botte de foin».

وفي ليبيريا، وخلال الأزمة التي تواجه فيها شارلز تايلور زعيم الجبهة القومية الوطنية والديكتاتور صاموئيل دو عام 1990، لجأ أكثر من ربع السكان إلى الخارج، أي ما يعادل 650 ألف شخص تمركزوا في غينيا وساحل العاج، مشكّلين مشكلة لاجئين مع جميع ما يفرض ذلك من القضايا الحياتية والخدماتية[1].

وفي أنغولا حيث أشعل جوناس سافيمبي الحرب الأهلية من جديد مع رفض نتائج انتخابات 1992 التي أوصلت مابلا MAPLA إلى الحكم، بلغ عدد ضحايا الحرب 100 ألف قتيل، ونزح عشرات الألوف إلى الخارج، وهدّدت المجاعة 3 ملايين فرد. هذا علاوة على تدمير كامل للبُنى التحتية للبلاد.

وفي الصومال، وبسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، كشف تقرير للمفوّضية العليا للاجئين أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين تمّ تهريبهم من الصومال إلى اليمن بلغ 10500 خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2006. وكان هؤلاء يسافرون بحراً ضمن رحلات محفوفة بالمخاطر، كما تم قذف بعضهم إلى عرض البحر

(1) غسان موصلّلي، ليبيريا: الحرب المنسيّة: مترجم عن لوموند، الديار، العدد 2199، الثلاثاء في 4 تشرين الأول 1994، ص 5.

من قبل المهرّبين حيث ماتوا غرقاً[1].

وفي تشاد، وفيما تجددت الاشتباكات منذ الأول من شباط من العام 2008 بين الجيش التشادي الذي يدعم نظام الرئيس إدريس ديبي في نجامينا والمتمردين المدعومين من السودان؛ وفيما أجْلَتْ فرنسا حوالى 400 أجنبي من تشاد؛ تم إحصاء ما بين 15 إلى 20 ألف لاجئ تشادي في بلدة كوسيري الكاميرونية المقابلة للعاصمة التشادية على نهر تشاري الذي راح يجتازه يومياً آلاف التشاديين الفارّين من نجامينا[2].

وفي كينيا، و نتيجة لأعمال العنف التي اندلعت في كانون الثاني من العام 2008 وامتدت إلى شباط منه، وذلك لأسباب عرقية وقبلية، وتواجه فيها أنصار الرئيس مواي كيباكي وأنصار المعارضة بقيادة رايلا أودينغا، سجل نزوح ما بين 250 ألفاً إلى 300 ألف شخص عن منازلهم حتى أول شباط منه[3].

د- الجريمة والعنف والفساد والأمراض

رافقت الحروب الأهلية وحركات الانفصال وعمليات التهجير، أعمال الجريمة والعنف والأمراض والبؤس. فالمستعمرات الغربية القديمة بدت وكأنّها متفجرات قبلية وسكانية وبيئية وصحية. وتخشى دول أفريقيا الغربية

(1) وكالات الأنباء العالمية، 5 أيار 2006.
(2) وكالات الأنباء العالمية، نجامينا، 5 شباط 2008.
(3) وكالات الأنباء العالمية، نيروبي، 1 شباط 2008.

اتباع نموذج دول البحيرات العظمى لجهة الانفجارات الداخلية والفوضى والعنف الإجرامي مما قد يجعلها يوغوسلافيا جديدة.

ورغم الاتساع الأفريقي الكبير، ينحشر السكان عامة في تجمّعات ذات كثافة مرتفعة، مما يمهّد للجريمة وتوزيع المخدّرات وتبييض أموالها، حيث تكثر عصابات المنحرفين من الشبان المسلّحين. ومن العوامل المساعدة على انتشار العنف المعتقدات المحلية التي تؤمن بالروحانيات والأرواح التي تلجأ إليها العصابات والأفراد لتصفية حساباتهم، بدلاً من فرض النظام أو المعتقدات الأخلاقية. كما تفتقر المدن الكبرى للإجراءات الصحية والطبية، ما يسمح بانتشار الأوبئة التي تزيدها الحروب وتحركات مجموعات اللاجئين قوّة. ومن الأمراض التي ما زالت تنتشر في المدن الأفريقية، خاصة الوسطى والغربية، السل والسيدا اللذان يهدّدان بانتقال عدواهما بسهولة، خاصة في غياب الوسائل الصحية الأساسية[1].

وهكذا يبدو التهديد في أفريقيا من نوع آخر، وهو انفلات زمام الأمور، وهيجان الأمراض، وفقدان التوازن البيئي، ممّا يهدّد بكوارث قارية كبيرة. هذا علاوة على الصراعات والأزمات الجيوبوليتيكية والجغراسياسية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكننا ذكر بعض حالات الانفلات الأمني في

(1) L'évènement du Jeudi, 13 Juillet 1994.

أفريقيا. ففي أبيدجان تنتشر أعمال العنف لتشمل حتى السفراء. فقد قُتل السفير الإيطالي أثناء تناوله العشاء في أحد المطاعم على يد عصابة من اللصوص، وتعرّضت عائلة سفير نيجيريا للسرقة في القسم السكني من السفارة النيجيرية[1].

وفي أوغندا ، وفي مخيّم أتشبولي للاجئين السودانيين، قُتل، خلال شهر تموز 1996، ما لا يقلّ عن 90 شخصاً على أيدي ثوّار جيش الرب المتشدّدين، مما أدّى إلى خوف جماعي وفرار 2000 لاجئ آخرين. وجيش الرب هو جماعة سرّية تتخذ من السودان مقرًا لها، وتسعى إلى إقامة حكم مسيحي متشدد في أوغندا[2].

وفي شمال أفريقيا سادت الجزائر سلسلة مذابح بدأت مع اغتيال محمد بوضياف، رجل الحوار، عام 1992. وكانت البلاد تستفيق بشكل شبه يومي على أخبار مجزرة جديدة تغطي ما سبقها. إلا أنّ الجريمة الأبشع التي أزعجت العالم الغربي واعتبرت من أفظع التجاوزات، هي خطف سبعة رهبان فرنسيين في 27 آذار 1996 على يد جماعة إسلامية متطرفة وقتلهم بعد شهرين من خطفهم، ما دفع بباريس إلى دعوة جميع رعاياها إلى مغادرة البلاد فوراً، بمن فيهم رجال الدين. وقد ذُبح الرهبان من الوريد إلى الوريد كما جاء في بيان الجماعة المذكورة، فارتفع عدد الضحايا الفرنسيين من

(1) المرجع نفسه.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، نيروبي، الثلاثاء 16 تموز 1996.

العنف في الجزائر منذ 1993 إلى 39، منهم 18 رجل دين[1].

ومن المذابح الرهيبة أيضاً تلك التي جرت ليل 21- 22 نيسان 1997 في قرية غرب العاصمة ذهب ضحيتها 93 قتيلاً ذُبحوا وقُطّعوا أشلاء، وأُطلقت عليهم النيران بعد الوفاة خلال حمّام دم استمر طوال الليل[2]. وبعد المذبحة دعت الحكومة السكان إلى اليقظة والتعبئة، لا سيّما وأنّ المنطقة شهدت مصرع 300 شخص خلال 3 أسابيع. وروى شهود عيان أنّ منفّذي المجزرة كانوا بين 150 و200 رجل أطالوا لحاهم حتى خصورهم ومعظمهم يمتطون الجياد. كما زرعوا ألغاماً لمنع وصول قوى الأمن[3].

وفي 22 نيسان 1997، فُجّر قطار بعبوة ناسفة قرب العاصمة الجزائر فقُتل 21 وأصيب 20 آخرون بجرح. والقنبلة التي وُضعت كانت من إنتاج محلي[4]. وفي 28 نيسان، قتل 7 مدنيين غرب العاصمة في انفجار قنبلة ليرتفع عدد القتلى في أقل من أسبوع إلى 169 قتيلاً، غالبيّتهم في هجمات على القرى تخلّلتها أعمال وحشية[5]. وفي 28 نيسان،

(1) Pierre PRIER, le GIA annonce la mort des moines français, Le Figaro, Vendredi 24 Mai 1996, p. 3.

(2) وكالة رويترز، الثلاثاء 22 نيسان 1997.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، الجزائر، الأربعاء 23 نيسان 1997.

(4) وكالات الأنباء العالمية، 22 نيسان 1997.

(5) وكالة رويترز، 29 نيسان 1997.

ذبح الأصوليون 42 فلاحاً في قرية مجاورة للعاصمة. وفي 15 أيار، ومع افتتاح حملة الانتخابات النيابية التي جرت في 5 حزيران، نفّذ الأصوليون مجزرة جديدة ذهب ضحيتها 30 مدنيًا هم بغالبيتهم من النساء والأطفال الذين خُنقوا أو أُحرقوا أو قُطّعوا أجزاء بالفؤوس، وذلك في قرية أخرى قرب العاصمة[1]. وهكذا ارتفع عدد ضحايا العنف في البلاد إلى 450 قتيلاً منذ بداية شهر نيسان.

واللائحة قد تطول أيضاً. لكن هدفنا ليس التعداد بقدر ما هو ملامسة مفهوم عام للعنف والإرهاب والجرائم. ونقلت الصحف الجزائرية أنّ المجموعات الإرهابية تصرّفت انطلاقاً من يأسها. فإن لم يتعاون معها الناس تقوم بملاحقتهم واعتماد سياسة الأرض المحروقة، وتهجير القرى والتسبّب بموجات من الحشود التائهة بهدف التضييق على العاصمة وزرع البلبلة فيها. وما يثير القلق أنّه، وخلال الأشهر الخمسة الأولى للعام 1997، راحت هذه المجموعات تستهدف الناس الأكثر فقراً والأشخاص العزّل في مخطّطها الإرهابي[2].

(1) Arezki AIT-LARBI, Algérie: sanglante ouverture de la campagne, Le Figaro, N° 16407, Vendredi 16 Mai 1997, p. 3.

(2) تستعمل المجموعات الإرهابية سيناريو المجازر نفسه، ويقضي بأن ينزل مسلّحوها من المغاور والغابات والوهاد فيتسلّلون ليلاً إلى إحدى القرى ثم يُعملون بأهاليها قتلاً وذبحاً بأسلحة بسيطة كالسكاكين والخناجر، وهو تقليد همجي قديم يثير الرعب.

وفي منطقة البحيرات العظمى، سُجِّلت أعمال عنف مماثلة لما يجري في الجزائر. ففي بوروندي أوقعت الحرب الدائرة بين الهوتو والتوتسي أكثر من 150 ألف قتيل مدني بين تشرين الأول 1993 وآب 1996. وأكّدت منظّمة العفو الدولية في بيان أصدرته نهار الخميس في 22 آب 1996 أنّ أكثر من 6 آلاف مدني لقوا حتفهم إثر انقلاب التوتسي، واصفة إحدى المجازر ضد المدنيين في 27 تموز، التي ذهب ضحيتها 450 مدنيًّا دُفنوا في مقبرة جماعية[1]. واعتمدت العصابات البوروندية الوسائل نفسها المعتمدة من الجماعات الإرهابية في الجزائر، أي القتل بالخناجر والسيوف وإلقاء الضحايا أحياء في النيران وإحراق المنازل[2].

وفي 29 كانون الثاني 1997، أعلن مكتب الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان أنّ الجيش البوروندي الذي يهيمن عليه التوتسي قتل ما لا يقلّ عن ألف شخص معظمهم من الهوتو، منذ كانون الأول 1996[3]. وأكّد دبلوماسيون وعمّال إغاثة أنّ المذابح تصاعدت بشكل ملموس منذ استولى الجيش على الحكم في حزيران 1996[4].

وفي إطار الصراع القبلي نفسه، سُجِّلت مجازر جماعية في الحرب الأهلية الرواندية.

---

(1) وكالة رويترز، الجمعة 23 آب 1996.

(2) وكالة رويترز، الثلاثاء 22 تشرين الثاني 1994.

(3) وكالة رويترز، الخميس 30 كانون الثاني 1997.

(4) Le Figaro, N° 15766, Jeudi 28 Avril 1995, p. 5.

ففي 23 نيسان 1995 سُجِّل مصرع آلاف عدة من اللاجئين الهوتو في مخيّم كيباهو (KIBEHO)، بعد فتح النار عليهم من قِبل الجيش الرواندي الذي تسيطر عليه غالبية من التوتسي، ممّا أدّى إلى وقف المساعدات الدولية لرواندا[1]. علاوة على ذلك، قام الجيش وسكان رواندا بتوجيه الإهانات والتعدّي بالضرب على عشرات الآلاف من اللاجئين الهوتو العائدين إلى بلادهم.

وفي الكونغو، اتهمت قوّات كابيلا، بارتكاب مجازر أثناء حربها التحريرية، ذهب ضحيّتها عشرات الآلاف من اللاجئين الروانديين، أعلن عنها مبعوث الأمم المتّحدة روبرتو كاريتون الذي طالب بتحقيق دولي لتحديد مدى اتساع هذه المجازر وتحديد المسؤولية عنها. وقد قدّم رقم 500 ألف خلال عودته من رحلة استكشافية دامت 3 أيام في مناطق سيطرة الثوّار[2].

ومع دخول الثوّار إلى كنشاسا في أواخر أيار 1997، اتّهمتهم منظّمة «أطباء بلا حدود» باعتماد استراتيجية إبادة للتخلّص من اللاجئين الهوتو، مؤكدة أنّ 190 ألفاً منهم فُقدوا في شرقي الكونغو، وقد يكونون ذهبوا ضحية هذه الاستراتيجية. وفي تقرير نشرته صحيفة «ليبراسيون»، قالت المنظّمة إنّ

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت 23 نيسان 1995.

(2) Bernard STASI, les responsabilités de l'Europe, Le Figaro, N° 16398, 8 Mai 1997, p. 1.

تحالف المتمرّدين أعدّ استراتيجية معتمدة للقضاء على اللاجئين الهوتو بمن فيهم النساء والأطفال[1].

وفي أوغندا، أحرق المتمرّدون التابعون للقوّات المتحالفة بتاريخ 24 حزيران 1997 اثني عشر شخصاً أحياء، كما قتلوا عشرة آخرين في إحدى القرى غرب البلاد[2] .

وترافقت الحروب في أفريقيا مع انتشار الأوبئة بسبب غياب الحدّ الأدنى من تدابير الوقاية والنظافة. فعلى سبيل المثال وعلى حدود رواندا- الكونغو وإثر حرب تشرين الأول 1996، والتخوّف من انتشار الأمراض بسبب النزوح السكاني، عمدت المفوّضية العليا للاجئين إلى تشكيل 40 فريقاً يتكون كلٌّ منها من 10 أشخاص لحفر مراحيض ميدانية وإقامة نقاط إضافية للمياه. كما عزّزت الفرق الطبية، خاصة بعد تساقط الأمطار بشكل غزير ممّا حوّل المخيّمات إلى بقع من الوحول[3].

ومن الأمراض التي انتشرت بسرعة في أفريقيا، وتخوّفت القيادات الدولية من انتشارها بسرعة أكبر، مرض السيدا الذي تتصدّى له الدول الأفريقية بوسائل بدائية رغم المؤتمرات حوله، وآخرها عقد في أبيدجان في 11 كانون الأول 1997 تحت

---

(1) وكالات الأنباء العالمية، الثلاثاء 20/ 5/ 1997؛ ووكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء 24 حزيران 1997.

(2) المصدر نفسه.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء 29 تشرين الأول 1996.

عنوان «السيدا وانتشارها». وقد وجّهت دعوات للمساعدة لأن 80% من المرضى هم من سكّان بلدان الجنوب، فيما تتوفر الأدوية في بلدان الشمال وفق وزير خارجية ساحل العاج[1]. ومن الوسائل المستعملة للتخفيف من العدوى حملة دعائية كبرى وتوزيع والواقيات الذكرية وتحرّك منظّمات الصحة العالمية والمساعدات بالأدوية والأطباء وإقامة مختبرات الفحص. كما وُزّعت منشورات شعبية في 25 دولة أفريقية فرانكفونية وعُرضت أفلام وندوات تلفزيونية، وخُفّضت عادات زواج الأرملة من شقيق زوجها.

هـ- حقوق الإنسان والديمقراطية

لا تعتبر الأنظمة الأفريقية مثالاً يُحتذى في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، التي استُبدلت في عدد كبير من الدول الأفريقية بالديكتاتورية ونظام الحزب الواحد وحركات قمع الحريّات والتعدّي على حقوق الأفراد والجماعات، دون وازع أو رقيب. لقد تركت الحرب الباردة بصماتها على أفريقيا. ومع انتهائها جرت بعض التحوّلات نحو الديمقراطية في نصف الدول الـ48 الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تحوّلات عادت وسقطت في نظام الحزب الواحد.

ورغم أنّ المساعدات

(1) Dr. Catherine PETIT NICOLAS, Sida en Afrique, Le Figaro, N° 16369, Mercredi 2 Avril 1997, p. 11.

الغربية كانت غالباً ما تقدّم بعد الحصول على تعهّدات بأنّ إصلاحاً ديمقراطياً ما سينفَّذ، إلا أن النتيجة أظهرت أن الانتخابات المدفوعة بالرغبة في الحصول على المساعدات لم تكن تجلب التغيير نحو الأفضل. فالانتخابات والديمقراطية تسيران عادة يداً بيد، إنما ليس دائماً في أفريقيا حيث هيمنت، وما تزال، ديكتاتوريات الحزب الواحد والقيادات العسكرية.

وعلى سبيل المثال، جرت في بلدان أفريقية عدة انتخابات. فماذا كانت النتيجة؟ لقد جرى التلاعب بأصوات المقترعين وبالنتائج، فبقي التسلّط قائماً في بوركينا فاسو والكاميرون والغابون وتوغو وغيرها. وفي غينيا مدّد الجنرال تيودور أوبيانغ لحكومة الرعب المسيطرة منذ 16 عاماً، من خلال انتخابات جاءت نتيجتها لصالحه بنسبة 99%.

كما أطاحت شخصيات استبدادية بأنظمة حكم مدنية عدة، كما في غامبيا والنيجر، وقفز البعض فوق نتائج الانتخابات كما في نيجيريا.

ونيجيريا، التي جاء حكمها في العام 1993، نتيجة عاشر انقلاب عسكري، ليست نموذجاً جيداً للديمقراطية، وهي واحدة من أكثر البلدان الأفريقية اهتزازاً وتقلّباً. ويعتبر نظامها معزولاً وغير ديمقراطي ولا يمكنه جمع البلاد حوله. فالأحزاب ممنوعة، والمعارضة تراقَب بدقة، وتُمنع من انتقاد الحكم. وزعيمها أبيولا فاز في انتخابات 1993، هو في السجن. كما أُقفلت «الغارديان»، وهي أهم صحيفة

للمعارضة من قِبل الحكّام العسكريين الذين لم يقرروا بعد إعادة السلطة للمدنيين[1].

وفي الكونغو، حيث مصير عشرات آلاف اللاجئين الهوتو غير معروف، اتهمت الأوساط الدولية زعيمها الجديد كابيلا بأنّه ضرب بحقوق الإنسان عرض الحائط وتجاوزها خلال حملته للإطاحة بموبوتو. كما اتهم الأمين العام للأمم المتّحدة الثوّار بتعريض اللاجئين لمختلف أنواع الجوع والحرمان تمهيداً لإبادتهم. أمّا كابيلا، فقد أكّد بكل صراحة أنّه لم يعلن الحرب على موبوتو للاهتمام بأمور إنسانية، فهدفه الأساسي هو احتلال كينشاسا دون النظر إلى حقوق الإنسان[2]. واتهمت منظّمة «أطبّاء بلا حدود» الثوّار بارتكاب مجازر ضد المدنيين، ومنع الصحافة من التأكّد من المعلومات حولها عمليًا على الأرض.

أمّا الدول الأخرى المسمّاة ديمقراطية، مثل كينيا وشاطئ العاج وزيمبابوي، فقد تحوّلت إلى نظام الحزب الواحد. وشهدت جمهوريات أفريقيا الوسطى محاولات انقلاب وتمرّد عسكري في ظاهرة باتت مألوفة. وفي بعض الحالات جرت تعديلات ديمقراطية لإضفاء الشرعية على أنظمة تسلّطت منذ فترة طويلة، أو على حكّام اتُّهموا

(1) Dominique AUDIBERT, Le Far west Africain, Le Point, N° 1175, 25 Mars 1995, p. 39.

(2) خليل حرب، أفريقيا: يتعثّر الاقتصاد فيتقدّم العسكر، السفير، العدد 7581، الاثنين 30/ 12/ 1996، ص 12.

بالديكتاتورية وآثروا الانسحاب بهدوء من الحياة العامة.

وليس أدلّ على تراجع الديمقراطية في أفريقيا من انتخاب رؤساء عسكريين في سبع دول من أصل 17 في غرب القارة، هي تشاد وغينيا وتوغو وموريتانيا وغينيا بيساو وبينين وبوركينا فاسو[1]. فالعسكريون هم أصحاب السلطة والمال، لذلك أصبحوا رمز القوى القادرة على قيادة المجتمعات المهدّدة بالانقسامات والحروب.

ففي بينين، تمّ إبعاد الرئيس الديمقراطي تايسفور سوجلو بعد خمس سنوات من حكمه، واختار الناخبون الزعيم العسكري الماركسي السابق الجنرال كيريكاو. ولبينين رقم قياسي أفريقي في عدد الانقلابات منذ استقلالها عام 1960. وفي سيراليون، لم يمارس السكان الانتخابات الحرّة منذ 1967 بسبب ضراوة حكم الحزب الواحد والديكتاتوريات العسكرية، كما جرى انقلاب عسكري في أوائل أيار 1997.

وفي زيمبابوي، فرضت الحكومة سيطرتها على الصحافة والإذاعة والتلفزيون وأجبرتها على تغطية الحملات الانتخابية للموالين فقط، كما زوّرت الانتخابات الرئاسية في آذار 1996 لتأمين وصول الرئيس موجابي الذي يقف وأعوانه على رأس حكومة حزب واحد متنكّرين بزي الديمقراطية[2].

(1) قديماً فولتا العليا.

(2) روبرت رو تبيرج، الديمقراطية في أفريقيا، الشرق الأوسط، العدد 6366، الجمعة 3/ 5/ 1996، ص 9.

وفي النيجر، دعت النقابات العمالية إلى تنظيم إضراب مفتوح شامل اعتباراً من 11 تموز 1996 احتجاجاً على الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الحاكم العسكري إبراهيم بار ومناصروه. وكان أعضاء اللجنة الانتخابية قد أُقيلوا من قِبل بار الذي عَيّن بدلاً منهم عدداً من أنصاره. ومنع معارضيه من مغادرة منازلهم، كما منع التجمّعات العامة[1]. علاوة على ذلك، قمعت مسيرة لمعارضي نظام الجنرال بار الذين كانوا يطالبون بإعادة الديمقراطية. وأوقف ثلاثة من زعماء المعارضة، هم رئيس الجمهورية السابق ورئيس الجمعية الوطنية السابق ورئيس الحزب الوحيد المعارض، واقتيدوا إلى مكانٍ مجهول، ومنعت عنهم مقابلة محاميهم رغم احتجاجات المنظّمات الدولية لحقوق الإنسان[2].

وفي زائير، التي استبدل كابيلا اسمها بـ«الكونغو»، قمعت قوّات الجيش التظاهرات المعارضة، فأُرجئت الانتخابات العامة لمدة عامين رغم معارضة الولايات المتّحدة لهذا الإرجاء. كما أعربت منظّمة حقوق الإنسان الأميركية عن قلقها من احتمال تحوّل كابيلا إلى ديكتاتور كسلفه موبوتو، ومن إمكانية وضع حكومته مشروعاً يقضي بحظر الأحزاب السياسية وتنظيم ندوات

(1) وكالة رويترز، الخميس 11 تموز 1996.

(2) Thierry OBERLE, Niger: Bare met l’opposition aux arrêts, Le Figaro, N° 16306, Samedi 18 Janvier 1997, p. 4.

أيديولوجية إلزامية لبعض فئات المجتمع[1].

وهناك صعوبات أخرى تعترض طريق الديمقراطية في أفريقيا حيث تصوّت غالبية الشعوب وفقاً للانتماءات العرقية أو الدينية أو المناطقية، فيما المؤسسات الديمقراطية ضعيفة، كالصحافة الحرّة والقضاء المستقلّ والنقابات العمالية. علاوة على ذلك، يولي المواطنون اهتماماتهم للنواحي المعيشية أكثر من هموم السياسة والحكم. ففي ظل الترتيبات السياسية والاجتماعية الحالية، تبدو أفريقيا غير مهيّأة بعد لانقلاب ديمقراطي جذري في المستقبل المنظور، كما أن فرض التغيير من الخارج ضئيلة جدًّا. أما الديمقراطيات الجديدة والقليلة في القارة، فلا يبدو أنها ستعمّر طويلاً ما لم تؤسس لاقتصاديات قوية ولتنمية سريعة؛ الأمر الذي لم يحصل بعد.

و- مشكلات أخرى

وتأتي مشكلات أخرى لتعترض مسيرة الدول الأفريقية، وسنورد البعض منها نظراً لأهمّيتها، وكمثال عن الصعوبات التي تهدّد تطوّر دول العالم النامي حاليًّا. ولن نتعرّض لجميع المشكلات بسبب ضيق المجال.

1- الصراعات العرقية والدينية

تسود الصراعات العرقية والأثنية دولاً أفريقية عدة، ويعتبر المثال الكونغولي- الرواندي- البوروندي مثالاً صارخاً لها، حيث تتواجه أكثرية من الهوتو مع أقلية من

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الأحد 25 أيار 1997.

التوتسي مدعومة حاليًّا من الولايات المتّحدة. ويعتبر هذا الصراع أكبر تحدٍّ لحدود الدول التي رسمتها القوى الاستعمارية في منطقة البحيرات العظمى. فالاستعمار الغربي لم يراعِ التقسيمات القبلية والعرقية التي تُعتبر واقعاً معروفاً في أفريقيا، وذلك عند رسم حدود الدول. وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي كان التوتسي بمثابة أكراد منطقة شرق أفريقيا، أي أقلية مهمّشة. لكنهم، وبعد أن استولوا على السلطة في بوروندي، بدأوا يحاولون إقامة أمبراطورية التوتسي في منطقة البحيرات العظمى والتي تكلمنا عنها سابقاً[1].

ويبقى السؤال: ماذا سيحلّ بالأغلبية الهوتو؟ وهل سيتمّ إعادة تشكيلهم لتكوين دولة منفصلة، الأمر الذي سيكون ربما مخرجاً للنزاع القبلي المسلح الحالي؟

دينيًّا، يبدو أنّ التعايش الإسلامي- المسيحي مهدَّد في العديد من الدول الأفريقية بدءاً بشمال القارة. ففي السودان، يبدو أن الصراع الدائر على السلطة يقوده، من الجنوب المسيحيون الراغبون ربما في الاستقلال عن النظام السوداني المتشدّد دينيًّا والمرتكز على دعم الجماعات الدينية المتطرّفة التي ساهمت في عزل المجتمع السوداني دوليًّا. وفي الجزائر، بدت المذابح شبه يومية من قِبل الجماعات الأصولية المتطرّفة التي حاولت إقامة نظام ديني متشدّد

(1) علي مزروعي، أفريقيا تتجه نحو حدود عرقية بعد القومية، الشرق الأوسط، العدد 6567، الأربعاء 21/ 11/ 1996، ص 9.

في البلاد ردًّا على مظاهر التغريب في المجتمع الجزائري، رغم أنّه مجتمع متجانس دينيًّا.

وفي نيجيريا، التي تتألف من أغلبيتين، إسلامية (45% من مجموع السكان البالغ 60 مليوناً) ومسيحية (40%)، ومنذ خمس عشرة سنة، سجّلت تحركات إسلامية وعودة الأصولية مدعومة بجامعات كانو وزاريا، حيث يجتمع علماء الدين الأصوليون وراء الدكتور سليمان إبراهيم. حتى داخل الأكثرية الإسلامية سُجّلت خلافات مذهبية بين السنّة المدعومين من السودان وليبيا، والشيعة الذين يدعمهم المغتربون اللبنانيون النافذون وإيران. أما التشدّد الأصولي، فيبرز في عدم التساهل مع المسيحيين لجهة تربية الخنازير وبيع المشروبات الروحية. وبالفعل، جرت حوادث عديدة نذكر منها قدوم جماعات متطرّفة إلى قصر كانو في أواخر عام 1994 برأس مسيحي اتهم بالتجديف. وقد حكم هؤلاء على أحد مسؤولي القصر وعلى أحد أساتذة جامعة كانو بالجَلد كونه وصف عملهم بالوحشي[1].

أما النظام العسكري النيجيري، فيبدو عاجزاً عن مقاومة المد الأصولي الإسلامي في البلاد خوفاً من استغلال المتشددين للأزمة الاقتصادية للقيام بتحركات ضده. وهذا السكوت أدى إلى تخوّف الجماعات الدينية وإلى

(1) هذه الأحداث أدّت منذ 1992 وحتى 1995 إلى مقتل 3000 شخص في كانو.

Le Monde, N° 15527, 7 Janvier 1995, p. 3.

مزيد من الأحداث. ففي مقاطعة يوب YOBE، وخلال شهر آب 1994، قام الأصوليون بإحراق العديد من الكنائس، مما أدى إلى وفاة اثنين من القساوسة البروتستانت. هذا العمل دفع بالأساقفة الكاثوليك في شمال نيجيريا إلى توجيه تحذير، في 10 آذار 1995، إلى السلطات بأنّ التطرّف الديني قد يتطوّر إلى أحداث جسام، إذا لم يُضبط من قِبل الحكم[1].

من جهة أخرى، نظّم الأصوليون الشيعة في شمالي نيجيريا تظاهرات للمطالبة بالإفراج عن زعيمهم زاك زكي الذي اعتُقل في 12 أيلول 1996، دامت أسابيع عدة وأودت بحياة 17 شخصاً[2]. كما تندرج حرب بيافرا الانفصالية التي دامت من 30 أيار 1967 إلى 12 كانون الأول 1970 ضمن الإطار نفسه. ففي بيافرا الانفصالية يعيش 14 مليوناً بغالبية مسيحية ساحقة. لذلك رغب زعماؤها من الإيبوس (IBOS) بالتخلّص من السيطرة الإسلامية الشمالية. وزاد الصراع حدّة بسبب تمركز ثلثي آبار البترول النيجيري في هذه المقاطعة[3].

وفي مقاديشو (الصومال) قتل 17 مسلماً وأصيب 26 آخرون بجروح معظمهم من المدنيين، وذلك خلال قتال

(1) Michèle MARINGUES, LES Chrétiens de Nigéria s'inquiètent de la montée de l'Islamisme, Le Monde N° 15593, Mercredi 15 Mars 1995, p. 3.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 25 أيلول 1996.

(3) Dominique AUDIBERT, la guerre de Biafra, Le Point, N° 1175, 25 Mars 1995, p. 41.

قَبَلي ضارٍ بين أنصار الجنرال عيديد ورجال الميليشيا والمؤيدين لخصمه عثمان حسن علي. وكل فئة تنتمي إلى أحد فرعي قبيلة واحدة. وجرى القتال في أواخر نيسان 1997 بعد توقف الصراع القَبَلي الصومالي منذ سنوات عدة[1].

وفي رواندا، وخلال ليل 27- 28 نيسان 1997، قُتل 17 شخصاً، منهم تلميذة مدرسة، رفضوا الانقسام إلى مجموعتين عرقيّتين، وراهبة بلجيكية مديرة مدرسة، وأربعة من المدنيين، في هجوم نفّذه مسلّحون على إحدى المدارس، ذكرت السلطات أنهم من الهوتو. كما جرحت 14 تلميذة في هجوم آخر على إحدى المدارس شمال غرب البلاد، بسبب رفض التوزّع حسب الانتماءات العرقية (أي توتسي- هوتو). وتشتبه السلطات بأنّ منفّذي الهجومين هم من عناصر القوّات المسلّحة الرواندية السابقين المتورّطين في عملية الإبادة التي ذهب ضحيّتها عام 1994 نحو 500 ألف من التوتسي والهوتو المعتدلين[2].

2- تجارة السلاح وغياب التنمية

ومن المشكلات التي تعانيها أفريقيا تزايد شراء الأسلحة، وتراجع التنمية بسبب استنزاف بلدانها في هذه التجارة. فقد جرى، عبر مراحل تاريخية طويلة، استغلال القارة بالاحتلال العسكري المباشر من قِبل الدول الأوروبية الذي

(1) وكالة رويترز، مقاديشو، الاثنين 28 نيسان 1997.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، كيغالي، الثلاثاء 29 نيسان 1997.

ترافق مع العبودية وتجارة الرقيق. تلا ذلك استعمار اقتصادي من قِبل الأوروبيين وصولاً إلى تجارة السلاح، وذلك بتحويل أفريقيا إلى سوق ضخمة لهم بواسطة الشركات المنتِجة للسلاح. وزاد هذا التوجّه التقسيمات الاجتماعية في الدول الأفريقية القائمة على القبلية التي جزّأت كل دولة إلى كيانات عدة بحكم الانتماء العِرقي والقبلي، ما أشعل العديد من الحروب للوصول إلى السلطة داخل الدولة، وبين العديد من الدول، لإعادة رسم الحدود فيما بينها على أساس عرقي.

وعمدت الشركات المنتجة إلى بيع السلاح إلى جميع الأطراف المتقاتلة في الوقت نفسه، دون مراعاة لعمليات الإبادة الجماعية التي تمّت في الماضي وما تزال تدور في منطقة البحيرات العظمى. كل ذلك أدّى إلى إهدار الأموال الطائلة على شراء السلاح، بدلاً من تخصيصها لتنمية الدول التي هي بحاجة إلى التنمية بعد انعتاقها من نير الاستعمار الأوروبي، أو لشراء الغذاء لشعوبها الفقيرة والتي سجّلت أعلى نسبة للوفاة من الجوع في العالم.

لقد حاولت الأمم المتّحدة الحدّ من الإنفاق على السلاح في أفريقيا، من خلال منح قروض بمبلغ 25 مليار دولار أميركي تخصّص للتعليم والصحة والأمن الغذاء والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات ودوائر القضاء والخدمات المدنية وأنظمة الحكم. إلا أنّها لم تضع شرطاً بعدم استعمال أي مبلغ منها لشراء الأسلحة، إنما

بالحدّ فقط من حجم الإنفاق الأفريقي على السلاح[1]. كما أنّ المنظّمة الدولية لم تضع قيوداً على الدول المنتجة للسلاح بالتزام عدم بيعه إلى الدول الأفريقية النامية. لذلك، فإنّ المساعدة قد تُوجَّه بكاملها إلى تجارة السلاح، لأنّه من غير الممكن الطلب إلى دول متصارعة لدوافع عرقية وقبلية وحدودية الامتناع من تلقاء نفسها عن الحصول على السلاح الذي يؤمن لها استمرارية الصراع وصولاً إلى النصر.

ووفق إحصاءات برنامج الأمم المتّحدة للتنمية، فإنّ الموازنات العسكرية لدول العالم الثالث تساهم في تغذية الصراعات واستهلاك الموارد الضرورية للتقدّم الاقتصادي. فثلاثة أرباع تجارة السلاح في العالم تتم في الدول الفقيرة، في حين تصدّر الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أربعة أخماس السلاح المنتج إلى العالم الثالث. ورغم انخفاض المصاريف العسكرية العالمية منذ 1990، فإنّ المشتريات من السلاح الخفيف، الأكثر استعمالاً من الدول الفقيرة، قد زادت[2].

3- غياب الأمن القارّي

خلال انعقاد قمّة منظّمة الوحدة الأفريقية الحادي والثلاثين في حزيران 1995 في أديس أبابا، تعرّض الرئيس حسني مبارك لمحاولة اغتيال فعاد سريعاً إلى بلاده وسط

(1) رضا محمد لادي، أفريقيا: التنمية الغائبة، الشرق الأوسط، العدد 6336، الأربعاء 3 نيسان 1996، ص 9.

(2) غسان موصلّلي، أفريقيا في خضمّ الصراعات، مترجم عن لوموند، الديار 2199، الثلاثاء 4 تشرين الأول 1994، الملحق ص 5.

حملة من التساؤلات عن مخاطر تهديد أمن القارة الأفريقية داخليًا ودوليًا. فمع انتشار النزاعات الأهلية والإقليمية في القارة، منذ بداية هذا العقد، أمسى أمنها مهدداً بمعناه التقليدي الذي يتضمّن مقومات الاستقرار الداخلي والهيكلي للدولة. كما أنّ حدود الدول تتعرض لتبدلات إقليمية من جرّاء هذه الحروب. هذا فضلاً عن أزمة النازحين عبر الحدود وتآكل البُنى الاجتماعية والاقتصادية وتدهور التربة وتلوّث البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة.

كلّ هذه الآفات تجعل الأمن البشري مهدداً في العديد من الدول الأفريقية. من الحروب القبلية في الكونغو وما جاورها في منطقة البحيرات العظمى، إلى القرن الأفريقي والصومال وحروبها المتجدّدة، إلى الحرب الأهلية في ليبيريا والنزاع الداخلي في سيراليون الذي قاد إلى انقلاب أيار 1997، إلى نزاعات الحدود بين نيجيريا والكاميرون وقبلها بين ليبيا وتشاد على شريط أوزو. كذلك فإنّ هدنة أنغولا ما تزال مهدّدة، وأيضاً موزامبيق. ويصعب أن نجد دولة أفريقية قد دخلت تجربة الديمقراطية وخرجت سالمة على أمنها، ما يظهر مدى الانهيار في الأمن القاري وتهديد السلم والأمن الدوليّين.

وقد طُرح في العديد من القمم الأفريقية، خاصة في قمم تونس عام 1993 والقاهرة عام 1993 وأديس أبابا عام 1995، عنوان ضخم حول «أمن أفريقيا» الذي أخذ مقدّمة أولويات الأفارقة. وهذا الاهتمام يعود إلى تردّي

الأوضاع الأمنية، كما أشرنا، وعجز الأمم المتّحدة والمنظّمات الأفريقية عن تحقيق هذا الأمن. حتى أنّ قمّة أديس أبابا بحثت في موضوع تشكيل قوّة حفظ سلام في القارة، مع ما يتطلّب ذلك من إمكانات وقدرات مادية وبشرية. وتجربة الأمن الجماعي في الصومال التي فشلت شاهد على تراجع مبدأ هذا الأمن في القارة السوداء.

لقد عكست كلمة الأمين العام لمنظّمة الوحدة الأفريقية سالم سالم في افتتاح قمّة أديس أبابا حقيقة غياب الأمن إذ قال[1]: .

«قضية الأمن والاستقرار في قارتنا صارت واضحة. فمن الواضح أنّ أهم قضية أمام القمّة هي طريقة تعاملنا مع الأزمات».

وحاليًّا يبدو الوضع في أفريقيا متأرجحاً بين اتجاهين مختلفين، اتجاه الأمن القاري واتجاه لتوسيع رقعة النزاعات والحروب أي بين أفريقيا المنفتحة على التقدّم، وأفريقيا المنزلقة نحو الفوضى بفعل الحروب المتعددة.

* * *

(1) عدنان السيد حسين، أفريقيا تبحث عن أمنها، الديار، العدد 19172، السبت 1/ 7/ 1995، ص 11.

رابعاً- المصالح الأميركية في أفريقيا

يبدو أنّ المجتمع الدولي قد أصيب بالشلل أمام المشكلات الأفريقية، إذ إنّه وقف عاجزاً عن حلّها جميعها، وخاصة أزمة منطقة البحيرات العظمى التي هدّدت مرفقين من أهم المرافق الأفريقية ذات الاهتمام الدولي:

أ- القرن الأفريقي المجاور لمضيق باب المندب، المدخل إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي وطريق الخليج العربي والممر نحو الشرق الأقصى.

ب- البحيرات العظمى، خزّان المياه الأفريقي المهم.

ولعل رئيس وزراء كندا كان الأشجع بين رؤساء الدول إذ أجاب في مؤتمر صحافي عُقد في اليابان أواخر تشرين الثاني 1996، ردًّا على سؤال حول لامبالاة الدول الغربية بالأزمة التي طالت في الكونغو[1]:

«كندا ليست مذنبة أكثر من غيرها، الجميع مذنب إلى حدٍّ ما».

ويشكّل هذا التصريح اعترافاً بالتقصير تجاه القارة الأفريقية خلال تعرّضها للأزمات. والولايات المتّحدة، قائدة النظام العالمي الأوحد، هي المؤهلة أكثر من غيرها

---

(1) وكالة رويترز، اليابان، السبت 30 تشرين الثاني 1996.

لقيادة تحرّك ناشط ضمن إطار الأمم المتّحدة للحدّ من الحروب والنزف الأفريقي البشري والاقتصادي. وتحرّكها ضمن هذا المضمار يشكّل رغبة في سلوك طريق تؤدي إلى الهيمنة على أفريقيا، ووراثة الاستعمار الأوروبي القديم بشقّيه الفرنسي والبريطاني. وترجيحاً لشهوة الوراثة، يبدو التدخّل الأميركي واضحاً في معظم المبادرات الدولية الخاصة بأفريقيا، بدءاً من الصومال ووصولاً إلى حروب البحيرات العظمى.

والولايات المتّحدة عامة تعامل شعوب العالم الثالث معتمدة معايير أخلاقية مرفوضة داخل مجتمعها. وأبرز الأمثلة هي الأبحاث التي أجراها علماء أميركيون على 12 ألف امرأة حامل مصابة بفيروس السيدا في ساحل العاج وتنزانيا وأوغندا وزيمبابوي ودول أفريقية أخرى، حيث يتلقّى البعض علاجاً ما زال في مرحلة التجربة[1].

والاهتمام الأميركي بأفريقيا بدأ بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وبداية النظام العالمي الأميركي الأوحد. لكنّه، ومنذ العام 1993، وعندما قتل 15 جنديًا أميركيًا في الصومال، خشيت واشنطن من إعادة تجربة فيتنام في أفريقيا، التي كانت قد فقدت أهميتها الاستراتيجية وأمست مسرحاً للحروب والمجاعات. هذا التوجّه تبدّل لاحقاً، إذ لاحظ الأميركيون

---

(1) مارسيل ناصيف، الأميركيون يتبعون معيارين في علاقاتهم مع العالم الثالث، مقال مترجم عن اليهرالد تريبيون، الديار، العدد 3114، الجمعة 9 أيار 1997، ص 21.

أن أفريقيا لا تتألف فقط من كيانات معقّدة وعاجزة ومشلولة سياسيًا واقتصاديًا، ففي العديد من بلدانها إمكانات إصلاحية وأسواق استهلاكية جديدة. لذلك، وضعت واشنطن منهجية جديدة للعمل في القارة السوداء مبنية على التجارة والاستثمار الخارجي، مع مساعدة البلدان ذات التوجّهات الإصلاحية ومنحها الإعفاءات من الديون وتحسين صورتها في العالم.

وما جرى ويجري على الساحة الأفريقية من زعزعة أنظمة واستبدال حكّام وحروب أهلية يُعتبر جزءاً من تداعيات قيام النظام الأميركي- الإسرائيلي الجديد، القاضي بوضع اليد على جميع المسطّحات الأرضية الغنية بالثروات الطبيعية والمواقع الاستراتيجية، إضافة إلى الصراع المجسَّد بطرد الفرنكوفونية لمصلحة الأنكلوفونية. فبعد 1973، حصل شبه إجماع أفريقي على قطع العلاقات مع إسرائيل والتحوّل نحو التأييد العربي سياسيًا واقتصاديًا. ومنذ ذلك الحين، بدأت الولايات المتّحدة تعمل على تبديل المعطى الأفريقي لجعله يندرج ضمن المعادلة الأميركية- الإسرائيلية، إكمالاً لمحادثات كامب ديفيد التي حيّدت مصر عام 1978 عن الصراع العربي- الإسرائيلي.

وبدأت خطة التحرّك بالإمساك بمدخل أفريقيا الشرقي، فكان احتلال جزر دهلك وفاطمة في جنوب البحر الأحمر، والإطباق على السياسة الأريترية عبر استيعاب أسياس أفورقي رئيس أريتريا. وكذلك دعم السياسة الأثيوبية

عبر هيلا مريام، ومن بعده حكّام الحبشة. ثم بدأت عملية دك الكيانات الأفريقية التي تمسّكت بصِلاتها الفرنكوفونية وبعلاقاتها الاستراتيجية مع أوروبا. وهكذا، تصلبّ موقف جون قرنق في جنوب السودان لإخضاع السودان والضغط على مصر، وخلق نظام موالٍ في أوغندا بعد خلع عيدي أمين. وأخيراً، جاءت الكونغو لتنهي عملية السيطرة على منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي عبر دعم كابيلا.

اقتصاديًا، بدأت بعض البلدان الأفريقية تستفيد من الإعفاءات الجمركية لقسم من سلعها، وذلك تشجيعاً لها على المضيّ في الإصلاحات والانتماء إلى النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتّحدة. ويعتزم التوجّه الأميركي الجديد إنشاء «منتدى اقتصادي أميركي- أفريقي» يكون مفتوحاً أمام عضوية الدول الأفريقية الإصلاحية ومنبراً للحوار الأميركي- الأفريقي[1].

كما تتجه النية لإنشاء صندوق لأفريقيا بقيمة 150 مليون دولار، وآخر للبنية التحتية بقيمة 500 مليون دولار، وإعادة النظر في برنامج المساعدات الأميركية للقارة يهدف إلى التركيز على تفعيل التجارة والاستثمار[2].

كل هذه التحرّكات تدفع للاعتقاد بأن الولايات المتّحدة تغيّر من سياستها التي كانت

(1) محمد النصر، واشنطن تتبنّى توجّهاً أفريقيًا جديداً، مترجم عن الإكونوميست، الديار، العدد 3114، الجمعة 9 أيار 1997، ص 21.

(2) المصدر نفسه.

تقضي بترك أفريقيا لسادتها السابقين من الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا وبريطانيا. فالفراغ في النفوذ الذي خلّفته السياسة الأوروبية تحاول الدبلوماسية الأميركية ملأه، كما حصل في الكونغو والصومال وليبيا.

وإذا دخلنا في تفاصيل التحرّك الأميركي، وجدنا أنّه تجسّد خاصة في أزمة الكونغو التي ظهرت كصراع على النفوذ بين واشنطن الداعمة للثوّار، وعلى رأسهم كابيلا، وفرنسا المؤيدة للرئيس موبوتو. فقد عرقل الأميركيون نشر القوات الدولية في منطقة البحيرات، وأقاموا مظلة دولية على عدوان التوتسي على سيادة الكونغو. وشهد هذا الصراع الكثير من التراشقات الكلامية، لا سيما خلال زيارة كريستوفر إلى القارة في شهر تشرين الثاني 1996[1].

وبعد تسلّمه الحكم، قام كابيلا بالانسحاب من منظّمة الدول الفرنكوفونية، ولم يرسل وفداً كونغوليًّا إلى مؤتمر هانوي الذي انعقد في منتصف شهر تشرين الثاني 1997.

ودعمت إسرائيل الدور الأميركي بهدف جني مكاسب كبيرة، أبرزها معاقبة فرنسا وبريطانيا على مواقفهما من قضية فلسطين. والأخطر من ذلك هو أن تلعب إسرائيل دور الوكيل الأميركي في منطقة البحيرات، لاعتبارات تتعلق بمياه النيل، تطلّعاً إلى لعب دور مؤثّر في الصراعات الدائرة حول المياه خلال القرن الحادي والعشرين. فقد

---

(1) Charles LAMBROSHINI, La fin des alibis, Le Figaro, N° 16250, Jeudi 14 Novembre 1996, p. 1.

عملت إسرائيل على تسليح جميع أطراف الصراع في المنطقة مجاناً، وخاصة جيشي بوروندي ورواندا، ومتمرّدي التوتسي الذين فجّروا أحداث شرق الكونغو[1]. كما أنّ الأقلية التوتسية في هذين البلدين تحاول، مستفيدة من الخبرة الإسرائيلية، مد حزام حدودي داخل شرق الكونغو على نحو ما فعلت في لبنان.

وتمثّل الصراع الفرنسي- الأميركي أيضاً في منطقة القرن الأفريقي وباب المندب وجيبوتي واليمن، وذلك بهدف السيطرة على الممر المائي نحو الشرق الأقصى والخليج العربي. وكانت واشنطن قد وجّهت أول تحدٍّ لمهابة الوجود الفرنسي في المنطقة على الأرض الصومالية، وتحديداً في عملية «إعادة الأمل» الشهيرة. فهناك، فرض الأميركيون بالقوّة سحب القوات الفرنسية من العاصمة موقاديشو، ردًّا على تفرّد فرنسا بقرار خطير هو قرار نزع سلاح الميليشيات المتقاتلة.

ومن الواضح أنّ الخلاف الأميركي الفرنسي في أفريقيا السوداء لا يقتصر على حماية المربّع الفرنكوفوني من النفوذ الدبلوماسي والثقافي الأنكلوسكسوني، إنما يذهب إلى أبعد من ذلك. فالمصالح الاقتصادية للبلدين تتعارض مما يفسّر استفحال الخلاف، وخاصة في مجال النفط في الكونغو والتشاد، حيث خرجت فرنسا خالية الوفاض،

---

(1) محمد الحسن أحمد، هل يقوم حلف أميركي- إسرائيلي لاحتواء أفريقيا من النفوذ الأوروبي؟- الشرق الأوسط، العدد 6580، الثلاثاء 3/ 12/ 1996، ص 8.

فيما نالت شركة كونوكو الامتياز، وفي أنغولا التي هي ممر لمنافسة حادّة بين البترول الأميركي والفرنسي. كما تجسّد الخلاف في الغابون والكونغو وأفريقيا الوسطى وسيراليون وليبيا، التي تحاول تطبيع علاقاتها مع الغرب وتوقيع بروتوكولات لصفقات تجارية مع دوله. فالدول الأفريقية الفرانكوفونية تسودها حاليًّا، الواحدة تلو الأخرى، الحروب الأهلية والانقلابات. فهل يمكن تسجيل ذلك في إطار الصراع الأميركي- الفرنسي على النفوذ؟

كما تعارضت المصالح الجيوستراتيجية للبلدين، من خلال صراع نيجيريا والكاميرون حول شبه جزيرة باكاسي منذ عام 1994.

وضمن إطار الصراع الفرنسي- الأميركي، عارضت واشنطن التدخّل العسكري الذي كانت قد قرّرته بلجيكا وفرنسا والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول 1996، والمدعوم من الأمم المتّحدة، لحماية مئات الآلاف من اللاجئين من الكونغو، وذلك بإشاعتها أخباراً عن قرب إجلائهم إلى بلادهم، ما أدى إلى إلغاء العملية[1]. فبعد الفشل الأوروبي في يوغوسلافيا السابقة، جاءت أزمة الكونغو لتظهر عدم القدرة الأوروبية على تنفيذ عمليات نجدة إنسانية على الصعيد العالمي برعاية الأمم المتّحدة دون الموافقة الأميركية.

وامتد هذا الصراع إلى

(1) Bernard STASI, les responsabilités de l'Europe, Le Figaro, N° 16398, Mardi 6 Mai 1997, p. 1.

شمال أفريقيا حيث تنازع الفريقان على بسط النفوذ وتحديد الأولويات. وظهر ذلك جليًّا في الجزائر، وقبل ذلك في تونس. لكن فرنسا، التي قبلت بدور محدود في القرن الأفريقي عبر قاعدتها في جيبوتي، قاومت المدّ الأميركي في الشمال، خاصة في الجزائر التي بقيت ضمن المناطق الفرنسية، حتى بعد استقلالها. وردًّا على الدعم الفرنسي للحكومات الجزائرية، أظهرت الولايات المتّحدة تعاطفاً مع الحركة الإسلامية، فاستضافت عدداً من قادتها، وانتقدت الحكومات المتعاقبة، مما شكّل بؤرة تصادم سياسي بين المصالح الأميركية والفرنسية[1].

وفي ليبيا، حيث لم يغب التأثير الفرنسي، خضعت البلاد للعقوبات الدولية بدعم من الولايات المتّحدة التي عملت على مقاطعة نظام الرئيس القذافي، ووصمته بالإرهاب وعملت على عزله دوليًّا وحتى عربيًّا، واتهمته بمحاولات إنتاج القنبلة النووية والأسلحة الكيميائية. وذلك ضمن إطار محاولات الهيمنة على المناطق الغنية في الشمال الأفريقي.

لقد مرّت ليبيا والعلاقات الأميركية الليبية بالمراحل التالية:

- 1951: استقلال ليبيا.

- 1969: خلع الملك هيلاسيلاسي من قبل العقيد معمر القذافي.

---

(1) سعد البزّاز، الصراع الفرنسي- الأميركي في أفريقيا، الشرق الأوسط، العدد 6728، الأربعاء 30/ 4/ 1997، ص 10.

- 1977: إعلان الرئيس القذافي الثورة الشعبية.

- 1981: قطع علاقات الولايات المتّحدة بليبيا.

- 1984: قطع العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع ليبيا.

- 1988: انفجار طائرة تابعة لخطوط «بان أميركان» فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية، واتهام ليبيّين بتفجيرها.

- 1992: الأمم المتّحدة تفرض عقوبات على ليبيا.

- 2003-2004: ليبيا تبرم اتفاقاً مع الولايات المتّحدة وبريطانيا يُحاكم بموجبه المتهمان الليبيان بالضلوع في تفجير لوكربي.

- 15 أيار 2006: الولايات المتّحدة تعلن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا.

ففي هذا التاريخ الأخير أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس عن إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا وفتح سفارة أميركية في طرابلس. كما أكّدت أن واشنطن تنوي شطب اسم ليبيا عن قائمة الدول المساندة للإرهاب، وعودة الشركات الأميركية للتعامل مع ليبيا[1].

وضمن إطار تقارب النظام الليبي مع الغرب رغم معاداته لإسرائيل، تساءلت صحيفة «الشمس» الليبية، في الثالث والعشرين من كانون الثاني من العام 2008، عن سبب استثناء تنظيم «القاعدة» لإسرائيل من عملياته التي شملت معظم دول المنطقة، كما شملت الولايات المتّحدة الأميركية[2].

(1) وكالات الأنباء العالمية، 15 أيار 2006.

(2) وكالة يونايتد برس، طرابلس، 23 كانون الثاني 2008.

وسجّل هذا التقارب في خانة الصراع الفرنسي-الأميركي في أفريقيا، فردت فرنسا باستقبال الزعيم الليبي معمر القذافي في العاشر من كانون الأول من العام 2007. فقد دخل الرئيس القذافي باريس على وقع الانتقادات، في زيارةٍ دامت خمسة أيام نالت فرنسا خلالها عقوداً تجارية مع ليبيا بقيمة عشرة مليارات يورو، تتعلق بـ«مصنع لتحلية مياه البحر يعمل بمفاعل نووي، وتعاون في مجال الأسلحة وعدد من الصفقات التجارية»[1].

وتعدّى العزل الأميركي ليبيا إلى السودان التي اعتبرت واشنطن أنّ نظام حكمها إسلامي أصولي، محاولة زعزعته. وضمن هذا الإطار، وخلال زيارة رئيس وزراء تركيا نجم الدين أربكان لأفريقيا في جولة إسلامية بدأت بمصر، حذّرته واشنطن من زيارة كلٍّ من ليبيا والسودان ونصحته بالحذر، لأنّهما بلدان مدرجان على القائمة الأميركية للدول داعمة الإرهاب[2]. وفي أواخر نيسان 1997 صدر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية، فأبقى ليبيا والسودان على القائمة المذكورة. وجاء في التقرير أنّ «السودان لا يزال ملجأ يوفر مراكز تدريب لعدد من المنظّمات الإرهابية الدولية»[3]. ويبدو أنّ

(1) وكالات الأنباء العالمية، باريس، 10 كانون الأول 2007.

(2) يأتي ذلك ضمن السياسة العامة الأميركية القاضية بعزل الدول التي تعتبرها واشنطن مؤذية عالميًا.

(3) وكالة رويترز، الأربعاء 30 نيسان 1997.

العلاقات مع السودان لم تكن موجهة بعداء أميركي للإسلام، لأنّ لواشنطن علاقات جيدة ومميزة مع دول إسلامية عديدة، إنما بسبب توجّهات الحكم المدفوعة ببرامج جبهة الترابي وبمحاولة تصدير المشاكل إلى دول الجوار[1].

وتسعى الولايات المتّحدة إلى وضع السودان تحت المزيد من العقوبات لإسقاط نظامه. كما تود أن يقوم في السودان حكم ذو توجّهات أفريقية، قبل أن تكون عربية أو إسلامية. وهي تلتقي في هذا الهدف مع إسرائيل التي تسعى للسيطرة على حوض النيل ومحاصرة مصر والسودان بدعمها الدول التي تطوّق السودان[2]. وذلك رغم معارضة روسيا وفرنسا والصين لفرض المزيد من العقوبات عليه.

ويتجسّد الدور الأميركي- شمال الأفريقي في مصر خاصة، التي تدعمها واشنطن وتوجّه لها المساعدات لأسباب، أبرزها مشاركتها الفعلية في المفاوضات العربية- الإسرائيلية السلمية. وهي تعتبر القاهرة زعيمة التيار العربي المعتدل، رغم عدم تطور علاقتها مع تل أبيب لتصل إلى حدود التطبيع الاقتصادي والاجتماعي والسياحي.

ومن المناطق التي تحظى بالاهتمام الأميركي وتعتبرها

(1) عثمان ميرغني، هل يواجه السودان مؤامرة خارجية؟ الشرق الأوسط، العدد 6729، الخميس 1 أيار 1997، ص 8.

(2) دول حوض النيل هي مصر والسودان وأوغندا والكونغو وأثيوبيا وبوروندي وتانزانيا وكينيا وأفريقيا الوسطى.

واشنطن مهمّة لمصالحها منطقة الكاب وجنوب أفريقيا. فمنذ حزيران 1994، أبرمت مع بريتوريا اتفاقاً لتشكيل لجنة لتطوير الأعمال بهدف تشجيع الصناعيين الأميركيين على الاستثمار في جنوب أفريقيا[1].

أخيراً، هل يمكننا القول إن الستار أُسدل، أو يكاد، على النفوذ الفرنسي في أفريقيا لمصلحة النفوذ الأميركي؟ وهل ستتمكن واشنطن، خلال السنوات القليلة القادمة، من الإعلان عن قيام الولايات المتّحدة الأفريقية، على قاعدة اقتصادية ضخمة وكتلة بشرية كبيرة؟

سيمكننا تكوين رأي عن ذلك بعد التعرّض للدور الفرنسي في القارة الأفريقية.

* * *

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت 4 حزيران 1994.

خامساً: الدور الفرنسي في أفريقيا

بعد أن تركزت الأهمية الأفريقية في دائرة محيطها البحيرات العظمى، وتشمل، في القرن الأفريقي كلاً من أريتريا وأثيوبيا، وفي أفريقيا الوسطى كلاً من أوغندا ورواندا وتنزانيا والكونغو وصولاً إلى جنوب أفريقيا وناميبيا، تزايد الصراع على النفوذ بين تيارين:

- فرنسا، الدولة الاستعمارية القديمة التي تحاول المحافظة على مصالحها الموروثة، لا سيما وأنّ قسماً كبيراً من الدول الأفريقية منخرط في عالم الفرنكفونية والحضارة الفرنسية العريقة، وتربطه بالدولة الأم روابط ثقافية وعلمية ولغوية وحضارية.

- الولايات المتّحدة التي جرى الحديث عن مصالحها سابقاً، والتي تحاول دفع المفاهيم الجيوستراتيجية في القارة وإشباع دولها منها، بهدف السيطرة النهائية عليها، ضمن مفهوم النظام العالمي الأوحد الذي اعتمدته منذ 1991.

وقد تركّز هذا الصراع، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 1997، في منطقة البحيرات العظمى. وقاد التيار الفرنسي الرئيس موبوتو، الذي كان يرأس التجمّع الاقتصادي للبحيرات (C E P O L) ويضم الكونغو وبوروندي

ورواندا التي تنتمي إلى عالم الفرنكفونية. وقاد التيار الثاني ثوّار ثلاثة ينتمون إلى نفس الجيل (45- 55 سنة)، وهم يوسيفيني رئيس أوغندا، وبول كاغامي KAGAME نائب رئيس رواندا، وكابيلا المنتصر في الكونغو. وينتمي هؤلاء إلى قطاع التبادل التفضيلي (Z E P) في أفريقيا الجنوبية الشرقية، وهي منطقة اقتصادية أفريقية واسعة، للناطقين باللغة الإنكليزية الأفضلية فيها[1].

لقد درج الفرنسيون، منذ عهد جيسكار ديستان، على القول بأن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي ما زالت فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها[2].

إنما، هل ما زال هذا القول صحيحاً الآن؟

ففرنسا ما زالت تربطها معاهدات دفاعية مع ثماني دول أفريقية، حيث بإمكانها التدخّل عسكريًا، كما حصل في أيار 1996 حين تدخّلت في دولة أفريقيا الوسطى، وأرسلت 500 جندي لتعزيز الحامية الفرنسية المتمركزة شمال البلاد مع وسائل قتال ثقيلة، بحجة حماية حوالى ألف فرنسي يعيشون فيها والذين جمعوا في 3 أمكنة تجمّع. إنما، ورغم هذا التدخّل الذي يذكّر بالعصور الفرنسية الذهبية، فقد أكّد جاك غودفرين وزير التعاون، في 20 أيار 1996، أن فرنسا غير مستعدة للعب دور

(1) Mireille DUTEIL, la nouvelle Afrique proaméricaine, Le Point, N° 1288, 26 Mai 1997, p. 76.

(2) Mireille DUTEIL, France: Le bourbier Africain, Le Point, N° 1236, 25 Mai 1996, p. 26.

الشرطي في أفريقيا، بل ينبغي عليها درس أسس تدخّلها هناك[1].

هذه السياسة الجديدة، التي اعتبرت تراجعاً فرنسيًّا عن حماية مصالح فرنسا في القارة السوداء، منعتها من التدخّل عسكريًّا في المستنقع البوروندي، حيث يحاول الأميركيون استدراجها، لا سيما بعد الانتقادات الموجّهة إليها إثر عملية توركواز في رواندا.

وهكذا، أمست فرنسا في وضع دفاعي في أفريقيا، رغم مداخلاتها البارزة، كافتتاح قمّة أوغادوغو من قِبل الرئيس شيراك. فالذي يوجّه المصالح الأفريقية هو المبادئ الاقتصادية والتنمويّة، وليس الارتباطات الثقافية والعاطفية. لذلك، فإن فرنسا تجتاز أدقّ مرحلة من مراحل وجودها الأفريقي الذي دام أكثر من 36 سنة بفاعلية. ويزيد ذلك قوة تعثّر العملية السلمية في الشرق الأوسط، وتوجّه الهجمة الأميركية الجديدة نحو القارة السوداء. وذلك رغم احتساء الشامبانيا في العديد من العواصم الأفريقية، إثر اعتلاء شيراك سدّة الحكم في أيار 1995 بصفته الوريث للجنرال ديغول الذي انطلق من برازافيل كعاصمة لفرنسا الحرّة.

وبالفعل، إنّ أول زيارة لشيراك إلى الخارج كانت في تموز 1995 إلى أفريقيا[2]. لكن الصعوبات الاقتصادية

(1) وكالات الأنباء العالمية، 20 أيار 1996.

(2) Mireille DUTEIL, ce que pèse encore la France en Afrique, Le Point, N° 1263, 30 Novembre 1996, pp. 76- 80.

الفرنسية حالت دون نجاح سياسة الأفرقة الجديدة، خاصة وأنّ الدول الصديقة لفرنسا أمست بحاجة ماسة إلى العون الاقتصادي والمالي، ولا سيما رواندا وبوروندي وليبيريا والصومال والسودان ومالي وشاطئ العاج وبوركينا فاسو.

إنّما، ورغم أنّ السياسة الفرنسية في أفريقيا أصبحت هرمة وينبغي اعتماد أسس جديدة لها، ورغم أن فرنسا لم تعد تملك وسائل سياستها الأفريقية هذه، ورغم المحاولات الأميركية للحلول مكانها، فإن الوجود الفرنسي في أفريقيا ما زال متجسّداً في مظاهر عدة أبرزها:

أ- الوجود العسكري الفرنسي في السنغال (1300 عنصر) وشاطئ العاج (530 عنصر) والتشاد (840 عنصر) وجمهورية أفريقيا الوسطى (1500 عنصر) وجيبوتي (3200 عنصر) والغابون (600 عنصر) والكاميرون (60 عنصر)، أي ما مجموعه 8030 عسكريًّا، وذلك في أواخر عام 1996، وهي أعداد لا بأس بها في أفريقيا السوداء.

ب- ما زالت تجمع فرنسا اتفاقات دفاعية مع 8 دول في أفريقيا السوداء.

ج- الفرنكفونية ما زالت حاضرة، حتى ولو تغيرت المعطيات السياسية والاقتصادية، لأن استبدال طرق التفكير والحضارة والثقافة لا يمكن أن يتمّ بسهولة وسرعة، وخاصة وأن 60 مليون أفريقي يتكلّمون الفرنسية.

لقد أكّد أحد زعماء الكونغو أن فرنسا تخطئ إذا اعتبرت أن تأثيرها يزول

بسرعة لأن الشعب يعيش ويفكّر على الطريقة الفرنسية. كما نصح فرنسا بعدم إضافة بعد سياسي إلى البُعد الثقافي الذي تتمتع به أفريقيا[1].

فما زالت اللغة الفرنسية هي لغة التعليم والثقافة في عدد كبير من الدول مع 100 مدرسة ليسيه (Lycées)، منها 41 مؤسسة ثقافية خاصة، ومئات المراكز الثقافية، و1700 مدرّس فرنسي، ومبلغ 1,9 مليار فرنك تخصصه باريس سنويًا كمساعدات علمية وثقافية.

د-ما زالت فرنسا تعدّ أول الدول المصدّرة إلى أفريقيا، مع 21% مما تستقبل القارة. وهي تسبق الولايات المتّحدةواليابان وألمانيا، خاصة بعد خفض قيمة الفرنك الفرنسي- الأفريقي بمعدل 50% في كانون الثاني 1994[2].

هـ-دعم فرنسا لقادة الدول الفرانكفونية، كما جرى في النيجر في كانون الثاني 1996، وفي أفريقيا الوسطى في أواخر نيسان 1996، وفي رواندا في نيسان 1994، والغابون في 1990، وجزر القمر في 1989، وتوغو في 1986[3].

كما دعمت فرنسا نظام موبوتو في الكونغو، رغم فساده ونظام الترابي في

---

(1) المصدر السابق.

(2) Pierre PRIER, Pourquoi la France soutient- elle Mobutu, Le Figaro, N° 16400, Jeudi 8 Mai 1997, p. 3.

(3) Michel FAURE, La françafrique est de retour, l'Express, N° 2344, 30/5/1996, p. 105.

انظر ملحق رقم (32): التدخّلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا.

السودان بعد تسلّمها كارلوس، رغم اعتماده المفاهيم الأصولية. ودعمت أيضاً الدولة الجزائرية في مواجهتها مع جبهة الإنقاذ الإسلامية. وساعدت الرئيس التشادي إدريس ديبي بعد سقوط نظام حسين حبري في عام 1990، والكاميرون في معركته ضد نيجيريا وتوغو. وكانت أول زيارة للرئيس الليبي معمّر القذافي، بعد انفتاح ليبيا على الغرب إلى العاصمة الفرنسية[1].

و- سياسة الرئيس شيراك، سليل الديغولية العريقة، التي اعتمدت أفريقيا مقرًّا لانطلاقها. فخلال العام الأول لحكمه زار شيراك أفريقيا 3 مرات، وذلك إلى:

- شاطئ العاج والغابون، والسنغال عام 1995.

- بينين في كانون الأول 1995.

- الغابون والكونغو في تموز 1996.

وكلّها زيارات تهدف إلى تدعيم السياسة الأفريقية لفرنسا[2].

إنّما، ورغم هذه المظاهر الفرنسية في أفريقيا، يبدو أنّ دور فرنسا سيشهد في الفترة المقبلة مزاحمة أميركية قوية في النواحي السياسية، والاقتصادية، وحتى الثقافية حيث راحت الدول الفرانكفونية تستعمل اللغة

---

(1) وكالات الأنباء العالمية، باريس، 10 كانون الأول 2007.

(2) Baudouin BOLLAERT, le nouveau partenariat franco-Africain, Le Figaro, No 16146, Mardi 16 Juillet 1996, p. 3.

الإنكليزية أكثر فأكثر في عالم الاقتصاد والتجارة.

هذا التراجع الفرنسي بدأ في الكونغو رغم تأكيد الناطق باسم الخارجية الفرنسية في 5 أيار 1997 بأنّ «بلاده لا ترى نفسها مبعدة عن حلّ أزمة زائير، إنّما هي معنيّة مباشرة فيها». فقد تسرّبت معلومات عن مصادر فرنسية أكثر تشاؤماً تشكو من محاولات الهيمنة الأميركية، ومن توقيع كابيلا لاتفاقات اقتصادية مع شركة American Mineral Fields لاستغلال مناجم النحاس في كولويزي بقيمة مليار دولار[1]. ويكفي أن يتسلّم كابيلا سدّة الحكم مكان موبوتو للدلالة على الخسارة الفرنسية للدور الأهم في البلاد.

علاوة على ذلك، فإن سياسة فرنسا المتراجعة في الكونغو كان لها تأثير على دورها في كامل أفريقيا، في وقتٍ تراجع حجم المساعدات الاقتصادية التقليدية الفرنسية للبلدان الصديقة والحليفة[2].

لكن هذا الدور عاد وقويَ بعد تسلّم الرئيس نيكولا ساركوزي الرئاسة الفرنسية في أواخر العام 2007. فالرئيس الجديد يبدو مصمماً عى إعادة الاعتبار للدور الفرنسي في القارة السوداء، وذلك احتراماً لدورها التقليدي في الدول الفرانكفونية وحفاظاً على التقاليد العسكرية الفرنسية،

(1) Baudouin BOLLAERT, les contorsions françaises, le Figaro, N° 16398, Mardi 8 Mai 1997, p. 3.

(2) Jacques GODFRAIN, A ceux qui dénigrent l'action de la France en Afrique, Le Figaro, No 16398, Mardi 8 Mai 1997, p. 1.

ورغبة منه في عودة بلاده إلى لعب الدور البارز على الصعيد العالمي.

وهكذا، وفي تشاد، وأمام تصاعد حدة القتال في الثالث من شباط من العام 2008 بين الجيش التشادي الذي يدعم نظام الرئيس إدريس ديبي، والمتمردين المدعومين من السودان والذين هاجموا العاصمة نجامينا بأعداد كبيرة، أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في الخامس منه أن بلاده مستعدة للتدخل لمساعدة حكومة تشاد في مواجهة المتمردين، إذا لزم الأمر. جاء ذلك بعد تصريحات مماثلة لوزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير، عبَّر فيها عن أمله ألّا تضطر باريس للتدخل عسكرياً[1].

ومن المعروف أن الجيش الفرنسي ينشر 1500 جندي في تشاد مع طائرات استطلاعية وقتالية ونقل، في إطار عملية «إيبرفييه».

واتّهم المتمردون التشاديون فرنسا بكسب الوقت للسماح للرئيس التشادي بإعادة تنظيم قواته[2].

على الصعيد الإنساني، صرّح وزير الدفاع الفرنسي إيرفيه موران، في الثالث من شباط من العام 2008، أن بلاده أجْلت حوالى 400 أجنبي عن تشاد[3].

لذلك فإننا نتساءل:

هل تملك فرنسا إمكانات

(1) وكالات الأنباء العالمية، نجامينا، 5 شباط 2008.

(2) المرجع نفسه.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، باريس، 3 شباط 2008.

مقاومة للمدّ الأميركي الجارف في أفريقيا؟

وهل ستستطيع المحافظة على الحدّ الأدنى من مصالحها في القارة؟

وهل ستتكرر التجربة الكونغولية في الدول الفرانكفونية الأخرى؟

هذا ما سيتقرر في السنوات، وربما الأشهر المقبلة.

* * *

خلاصة عامة: أفريقيا إلى أين؟

أخيراً، وبعد أن تطرّقنا بإيجاز إلى عوامل القدرة القومية للدول الأفريقية، وحلّلنا دورها السابق والراهن في التوازنات الدولية، وبعد أن لاحظنا الدور الأميركي المتصاعد في المناطق الحسّاسة للقارة، والدور الذي ما زالت فرنسا تحاول الاضطلاع به، نتساءل:

- هل يمكن للقارة السوداء ولدولها أن تلعب دوراً مهمًّا على الساحة العالمية؟

- وكيف يمكن تصوّر مستقبلها بين التيارين اللذين يتجاذبانها حاليًّا، تيار النظام العالمي الأوحد المتمثّل بالمصالح الأميركية والإسرائيلية، والتيار الأوروبي المتمثّل بالمحاولات الدفاعية الفرنسية عن المصالح القومية التقليدية في أفريقيا؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات تفرض الانطلاق من الوضع الحالي للقارة، ومن إمكاناتها الاقتصادية والاستراتيجية والإنسانية، ومن علاقات دولها على الصعيد العالمي، مع الانتباه إلى أنّ الكلام عن المستقبل يبقى في ميدان التحليلات والتوقّعات، أكثر مما هو من باب الإثبات.

وانطلاقاً من هذا الواقع، يمكننا تلمّس الصعوبة التي

تلاقيها الدول الأفريقية، باستثناء بعضها القليل، كجنوب أفريقيا ومصر، في لعب دور في التوازنات الدولية، لاسيما أمام نظام عالمي أوحد يحاول إبقاء هيمنته على جميع أصقاع عالمنا الحالي، وقوى عظمى تقليدية كالاتحادين الأوروبي والروسي، أو حديثة العهد اقتصاديًّا وجيوستراتيجيًّا كالصين واليابان. فالعالم الثالث، وأمام اندفاع العالم الأول التكنولوجي والاقتصادي وحتى العسكري، يبدو اليوم وكأنّه يتراجع على جميع الأصعدة. ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على المشكلات التي تتعرّض لها الدول الأفريقية، والتي ذكرناها سابقاً، لنرى أن مشاريع حلّها يلزمها، ليس فقط الإرادة والهمّة للعمل، إنما وبشكل خاص:

- المساعدة الدولية التكنولوجية والمالية.

- التغيير في مفاهيم القيادة السياسية للدول الأفريقية.

- حلّ المشكلات العرقية والقبلية والسياسية والدينية ومشكلات الفساد والجريمة والفقر والجوع وغيرها.

لكن حلّ المشكلات الأفريقية يصطدم، حتى على صعيد أفريقيا، بعقبات ونزاعات وصراعات داخلية. فخلال قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من كانون الثاني من العام 2007، خيّم النزاع في دافور، وقوّة السلام في الصومال، والجدل حول تولي السودان رئاسة الاتحاد الأفريقي، على أجواء القمّة، رغم مشاركة الأمين العام

للأمم المتّحدة بان كي مون فيها[1].

ويبقى على هذه الدول أن تحسن استثمار خيرات باطن أرضها، وتضبط أعمال تهريبها والسيطرة عليها وأعمال المافيات فيها. ويبقى على زعمائها المتصارعين التطلّع بمنظار مصالح بلادهم أولاً، قبل تنفيذ مخططات الأنظمة العالمية، كالولايات المتّحدة وإسرائيل وأوروبا. يبقى عليهم تفعيل مؤسسات دولهم القارية كمنظّمة الوحدة الأفريقية وغيرها، والعمل على حلّ مشكلاتها ضمن إطارها، دون اللجوء إلى الجيوش الغربية التي تعمل على مدّ هيمنة بلدانها على المناطق الأغنى في العالم.

كما أن القارة قد تسجّل مزيداً من التدهور والتراجع، مع ازدياد مستوى المعاناة الإنسانية لدى المواطنين، الأمر الذي ينذر بإفراز واقع أكثر ظلاماً من ما يتخيّل الجميع، وسط أسوأ أوضاع معيشية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

عالميًّا، يبدو التيار الأميركي- الإسرائيلي مصمّماً على متابعة هجمته الاستعمارية الجديدة، وحتى تصعيدها ضد المصالح الأوروبية والفرنسية خاصة. لقد تجسّدت هذه الهجمة حتى الآن في مناطق ثلاث من أهم المناطق الاستراتيجية في أفريقيا، أي القرن الأفريقي ووسط أفريقيا الغني بالثروات الباطنية، ومنطقة البحيرات العظمى، خزان أفريقيا المائي. إنّما يبقى

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، أديس أبابا، 28 و29 كانون الثاني 2007.

على هذا التيار إكمال سيطرته على الشمال الأفريقي الذي يبدو أنّ دوله العربية، لا سيّما السودان والجزائر وليبيا، ستقاوم المدّ الاستعماري الجديد المتمثّل بتحريك الصراعات الداخلية في هذه البلدان، تارةً بدعم التيار الإسلامي الأصولي كما يحصل في الجزائر، وطوراً بمحاربة التيار نفسه كما يحصل في السودان ومصر، ودائماً باتهام الأنظمة بدعم الإرهاب العالمي وإيواء رموزه.

وضمن هذا الإطار، يبدو أن دولاً أفريقية غنية أخرى ما زالت خارج إطار الهيمنة الأميركية حتى الآن، لاسيّما تلك المنضوية تحت المجموعة الفرنكفونية. إنّما، ورغم أن الدور الأميركي لم يكتمل بعد، تتوقع بعض المصادر الأفريقية أن تعلن واشنطن خلال بضع سنوات عن قيام الولايات المتّحدة الأفريقية، على قاعدة اقتصادية وكتلة بشرية كبيرة تشمل الكونغو وتنزانيا وروانـدا وبوروندي وأوغندا، وربما كينيا والصومال وأثيوبيا وأريتريا وجنوب السودان، بعد انفصاله عن الشمال. وهذا ما يشكّل حاجزاً أمام الانتشار العربي والإسلامي في وسط أفريقيا لمصلحة المدّ الإسرائيلي المدعوم أميركيًا.

أما فرنسا، التي يتجسّد الدور الأميركي حاليًا في أفريقيا، في الحرب على مصالحها، فإن حفاظها على هذه المصالح في الدول التي ما زالت في عالم الفرنكوفونية يفرض توحيد الرؤية الفرنسية الداخلية، وزيادة الدعم الاقتصادي والمالي للدول

الأفريقية، واعتماد سياسة أكثر ديناميكية وتصميماً في التعامل مع الصعوبات التي تعترض دورها. عليها، ربما إشراك أوروبا الموحّدة في حماية هذا الدور، واعتماد سياسة استعمارية أوروبية جديدة مصممة على التصدّي للهجمة الأميركية الشرسة في العالم الأفريقي.

وهكذا، قد تشهد نهاية العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تقسيماً جيوستراتيجيًا واقتصاديًا جديداً للقارة السوداء، على يد الأميركيين هذه المرة. وينبغي عدم استبعاد احتمال استمرار ظاهرة النزاعات العرقية، وصولاً إلى التقسيم والتفتت للدول، وإعادة رسم خريطتها استناداً للتقسيمات العرقية والقبلية وربّما الدينية. كما ينبغي عدم استبعاد احتمال انتهاج القارة خطًّا إيجابيًّا مماثلاً لخط أميركا الجنوبية في مجالات التنمية ومحاربة الفساد، ودخولها عهداً يلعب التكنوقراطيون فيه دوراً مهمًّا على قواعد النظام الديمقراطي، بعيداً عن القهر والتسلّط. لكن هذا الاحتمال الأخير، نراه أقلّ الاحتمالات حظًّا في الحصول.

فأفريقيا التي تحظى بجميع مقوّات التقدّم، من موارد بشرية وطبيعية، يتطلّب استغلالها خطوات تنسيق كاملة واستقراراً سياسيًّا وإصلاحاً اقتصاديًّا مهمًّا. ينبغي فتح الباب أمام القطاع الخاص مع توفّر البيئة المؤاتية لاجتذاب الاستثمارات الخارجية، ورفع القيود عن انتقال الأموال والأشخاص والسلع، وقيام المشروعات

العملاقة. وهكذا تتمكّن القارة ربّما من أخذ مكانها اللائق في المجتمع الدولي.

فالقارة الأفريقية ما زال يهزّها، مع بداية العام 2008، أكبر عدد من النزاعات وينتشر في دولها أكبر عدد من قوّات الأمم المتّحدة لحفظ السلام في العالم(1). كما أن ثرواتها وهياكلها الأساسية والكيانات الأصلية والشعوب الفقيرة ما زالت، في العام نفسه، تستباح بعلنية وقحة. فالأزمات الأفريقية لا تعود إلى تاريخ حديث يُختصر بسنوات الألفية الثالثة الثمانية التي مرّت، وإنما بعقبات واجهت القارة المنسية آلاف السنين، من قبل سكانها وحكامها ومجتمعها العاجز والمدمن على التخلّف، قبل أن يلتفت الغرب إليها متأخراً، بعد نهاية الحرب الباردة.

* * *

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، أديس أبابا، 28 كانون الثاني 2007.

ملحق رقم (29)

تسميات أفريقية تاريخية

أ- أفريقيا البريطانية: تشمل جزيرة سانت إيلان- جزيرة موريس- سوكاترا- سوايزلاند- جزر سيشيل.

ب- أفريقيا الشمالية: المغرب العربي- أي المغرب والجزائر وتونس وأحياناً ليبيا.

ج- جنوب أفريقيا: جمهورية جنوب أفريقيا.

د- أفريقيا الاستوائية الفرنسية: اسم أُطلق على الجمهورية المشكَّلة عام 1910 وحتى عام 1958 والتي شملت المستعمرات الفرنسية الاستوائية (2400000 كلم مربع). وتتألف من الغابون والكونغو الأوسط (حاليًّا كونغو برازافيل) وأوغندا وأمبراطورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

هـ- أفريقيا الفرنسية: أرض الآفار والإيسّاس (AFARS- ISSAS) وجزر القمر وجزيرة الرينيون.

و- أفريقيا الغربية الألمانية: الكاميرون- التوغو- جنوب غرب أفريقيا.

ز- أفريقيا الغربية الفرنسية: اسم أُطلق على الحكومة المشكَّلة عام 1895 والتي بقيت حتى عام 1958، وضمّت فيدرالية من 8

مقاطعات هي: السنغال وغينيا وفولتا العليا وشاطئ العاج وداهومي والسودان (حاليًّا مالي) والنيجر وموريتانيا.

ح- أفريقيا الغربية البرتغالية: كينيا البرتغالية- أنغولا- جزر الرأس الأخضر- جزر ساو تومي SAO TOME.

ط- أفريقيا الشرقية الألمانية: طانجانيكا (1889).

ي- أفريقيا الشرقية البريطانية: تمتد من أثيوبيا حتى الموزامبيق، ومن المحيط الهندي حتى كونغو كينشاسا. وتشمل زنزيبار- محميّة أوغندا- مقاطعة طانجانيكا- ومستعمرة كينيا.

ك- أفريقيا الشرقية الإيطالية: أريتريا- الصومال الإيطالي- أثيوبيا.

ل- أفريقيا الشرقية البرتغالية: قسم من الموزامبيق.

* * *

ملحق رقم (30)

معلومات عن الدول الأفريقية

الدولة	العاصمة	عام الاستقلال	المساحة بالكلم المربع	الموارد
		شمالي افريقيا		
المغرب	الرباط	1956	710850	الحبوب- الصناعات الاستخراجية
[illegible]	الجزائر	1962	2381741	استخراج المواد الأولية
تونس	تونس	1956	164150	الزراعة- السياحة
ليبيا	طرابلس الغرب	1951	1759540	أول دولة منتجة بترول في أفريقيا
		افريقيا الشرقية		
مصر	القاهرة	1956	997738	الزراعات الصناعية (القطن)
السودان	الخرطوم	1956	2505813	الزراعة- القطن
أثيوبيا	أديس أبابا	1947	1125282	الصناعات الريفية
جيبوتي	جيبوتي	1977	23200	بلد قاحل- تربية المواشي
الصومال	مقاديشو	1960	637657	تربية المواشي- الزراعات الاستوائية

سوقطرة	هاديبو	محميّة بريطانية	3626	الصبّير
كينيا	نيروبي	1963	852646	الزراعات الاستوائية
تنزانيا	دار السلام	1964	945087	أول منتج عالمي للألياف- البن- الذهب
موزامبيق	مابيتو	1975	799380	الزراعات التجارية
مدغشقر	تناناريف	1960	587041	غابات- ثروات جوفية
أريتريا	أسمرة	1962	126000	الزراعة- الغابات
جزر القمر	موروني	1975	1862	الزراعة
مايوت	دزودزي	تابعة لجزر القمر	374	-
الريينيون	سان دنيز	مقاطعة فرنسية	2510	قصب السكر
جزر السيشيل	مرفأ فيكتوريا	1976	455	الزراعات الاستوائية
جزر موريس	مرفأ لويس	1968	2040	قصب السكر

أفريقيا الغربية

الكاناري	لاس بالماس	مقاطعة إسبانية	7273	الفواكه- السياحة
الصحراء الغربية	العيون	نزاع بين المغرب وموريتانيا	286000	المواشي- الصيد البحري- الفوسفات
موريتانيا	نواقشوط	1960	1030700	الزراعة- مناجم النحاس والحديد
الرأس الأخضر	برايا	1975	4033	الصيد البحري- الزراعات الاستوائية

السنغال	داكار	1960	196722	زيت الفستق- الفوسفات
غومبيا	بانجول	1965	11295	زيت الفستق
غينيا بيساو	بيساو	1974	36125	زيت الفستق
غينيا	كوناكري	1958	245857	المعادن الكريمة- الغابات
سيراليون	فريتاون	1961	71740	استخراج المعادن- الزراعة- الغابات
ليبيريا	مونروفيا	1822	111369	الحديد- الغابات- الزراعة
شاطئ العاج	أبيدجان	1960	322462	الزراعات التجارية- استغلال الغابات
غانا	أكرا	1960	238538	أول منتج عالمي للكاكاو- المناجم
توغو	لومي	1960	56785	الفوسفات- الزراعات الاستوائية
بينين	بورتو نوفو	1960	112622	الزراعات الاستوائية
نيجيريا	لاغوس	1960	923768	ثاني منتج عالمي للكاكاو- بترول- أيدرو كربير
الكاميرون	ياوندي	1960	475440	الزراعات- الأخشاب- الألومينيوم- الأورانيوم
جزر ساوتومي	ساوتومي	1975	964	الاقتصاد الزراعي
غينيا الاستوائية	مالابو	1968	28051	الزراعات الاستوائية- الخشب
الغابون	ليبرفيل	1960	267667	استغلال الغابات الكثيفة- الصناعات الاستخراجية

الكونغو برازافيل	برازافيل	1960	341821	الثروات الجوفية- الغابات الكثيفة
أنغولا	لواندا	1975	1246700	مناجم الألماس- الزراعات التصديرية
سانت أيلين	جايمس تاون	مستعمرة بريطانية	122	المواشي

افريقيا الداخلية

مالي	باماكو	1960	1241231	تربية المواشي- زراعة الحبوب
بوركينا فاسو	أوغادوغو	1960	274200	بلاد قاحلة
النيجر	نيامي	1960	1267000	الفستق- الأورانيوم- المواشي
التشاد	دجامينا	1960	1284200	المواشي- الزراعة
أفريقيا الوسطى	بونغي	1960	618115	مناجم الألماس- الزراعة- الغابات
الكونغو	كينشاسا	1960	2344885	مناجم مهمة- الزراعة
أوغندا	كامبالا	1962	241038	النحاس- القطن
رواندا	كيغالي	1962	26338	تربية المواشي- الزراعة
بوروندي	بوجانبورا	1962	27834	الزراعة
مالاوي	ليلونغوي	1964	118484	الزراعة
زامبيا	لوساكا	1964	752614	أكثر من 10% من الإنتاج العالمي من النحاس
زيمبابوي	هراري	1965	390245	التبغ- المناجم

أفريقيا الجنوبية

ناميبيا	ويندهوك	1966	824292	المواشي- صيد السمك- استغلال الثروات الجوفية
بوتسوانا	غابرونز	1966	600372	المواشي
جنوب أفريقيا	الكاب	1961	1211037-1221037 (مع ترانسكاي)	أول قوة اقتصادية في أفريقيا
ليسوتو	ماسكرو	1966	30355	الزراعة
سوازيلاند	مبابان	1968	17363	الحديد- الأميانت

ملحق رقم (31)

أمبراطورية التوتسي

الثوار التوتسي الذين قادهم لوران ديزيريه كابيلا في الكونغو هم نتيجة الصراع على النفوذ في منطقة البحيرات العظمى بين التوتسي المزارعين والهوتو مربي المواشي الرحّالة. لقد تمكّنت قبائل التوتسي من تنظيم أكبر عملية طرد لشعب كامل في التاريخ من رواندا وبورندي إلى داخل الكونغو، متسلّحة بتأييد أميركي، وصمت فرنسي، وبتصريح من الرئيس الأوغندي برغبته في إنشاء أمبراطورية التوتسي العظمى على حساب شعوب وسط أفريقيا، والتي تتحكّم بمنابع النيل ومداخل البحر الأحمر. وتحظى الفكرة بدعم إسرائيل لإقامة حاجز أمام الانتشار العربي في اتجاه جنوب أفريقيا. وتهدف إسرائيل أيضاً للضغط على مصر والسودان للموافقة على جرٍّ مياه النيل بواسطة أنابيب عبر صحراء النقب إليها.

أما منطقة القرن، فهي بالغة الأهمية لأنها تمثّل المدخل الطبيعي لأفريقيا من جهة الشرق وتتحكّم بمنابع النيل الأزرق في أثيوبيا. وهي تتحكّم على المستوى الدولي بأهم طريق تجاري بين أوروبا

وآسيا وأفريقيا.

وستتولى أمبراطورية التوتسي إعادة ترتيب البيت الأفريقي بتأمين المصالح الأميركية في القارة، فيصبح دورها شبيهاً بدور إسرائيل في الشرق الأوسط. ويُستنتج من التصريحات الصادرة في كيغالي وكامبالا أنّ نواة الأمبراطورية ستشمل أوغندا ورواندا وبوروندي وشرق الكونغو وقسماً من أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وربما هضبة الحبشة، وأريتريا وتنزانيا وبحيرات «فيكتوريا» و«موبوتو» و«جورج» و«كوانيا» و«كيوغا» و«طانجانيكا» و«أمين» و«تانا» و«كيغو».

ويتوزع التوتسي، وفق الإحصاءات الرسمية عام 1995 كالآتي:

- الكونغو: 10,5% من مجموع السكان البالغ 43,9 مليون نسمة.

- أوغندا: 5,8% من مجموع السكان البالغ 21,3 مليون نسمة.

- رواندا: 15% من مجموع السكان البالغ 8,4 مليون نسمة.

- بوروندي: 14% من مجموع السكان البالغ 6,4 مليون نسمة.

* * *

ملحق رقم (32)

التدخّلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا

منذ بداية الجمهورية الخامسة، قامت الجيوش الفرنسية بالتدخّل في أفريقيا تحت شعار معاهدات الدفاع أو التعاون العسكري الموقّعة مع دولها، أو إجلاء رعاياها المهدَّدين بانفجار الحروب الأهلية، وذلك وفق التواريخ التالية:

1962: المساهمة في حفظ النظام في السنغال بعد محاولة الانقلاب ضد الرئيس ليوبولد سنغور.

1964: إنزال المظلّيّين الفرنسيين في الغابون لدعم الرئيس ليون مبا.

1968 و1978 و1983 و1986: التدخّل في تشاد في عمليات ضد المقاومة المدعومة من ليبيا.

1977: نقل قوّات مغربية للتدخّل في الكونغو (زائير حينذاك).

1978: التدخّل في كولويزي (زائير) مع قوّات مظلّية بلجيكية لإنقاذ الأوروبيين الذين أسرهم منشقّون في إقليم شابا.

1979: إرسال فرقة إلى وسط أفريقيا في عملية «براكودا» لدعم الرئيس الجديد للبلاد أندريه كولينغا.

1986: تدخّل المظليّيين في توغو بعد محاولة الانقلاب ضد الرئيس غنا سينغبي أياديما.

1989: إنزال في جزر القمر إثر مقتل الرئيس عبدالله من قِبل حرسه البريتوري.

1990: إجلاء الرعايا الأجانب من الغابون إثر أعمال العنف.

1990- 1993: إنقاذ الرعايا الأجانب في رواندا بعد غزو قوّات الجبهة الوطنية الرواندية للبلاد بدعم من أوغندا. ساهم في الإنقاذ قوّات بلجيكية. ومنذ ذلك الحين بقيت 3 كتائب فرنسية في رواندا.

1994: إجلاء 1420 أجنبيًّا من رواندا بمساعدة بلجيكية وإيطالية إثر العملية ضد الرئيس هباياريمانا.

شباط 2008: إجلاء 400 أجنبي عن تشاد بسبب تصاعد حدّة القتال بين الجيش والمتمردين.

***

نظرة ختامية

هكذا يبدو عالمنا اليوم!

عالم مقسّم ومجزّأ إلى مناطق يسود فيها القويّ فارضاً إرادته وقوانينه ونظرته للأمور.

عالم شمالي غنيّ يتمتع بخيرات الأرض متسلِّحاً بتكنولوجيا متطوِّرة جداً وبإمكانات عسكرية هائلة وباقتصاد قويّ وثابت. وتتتابع الاكتشافات في هذا العالم بشكل سريع جدًّا يجعله بمعزل عن الدول التي لا تنتمي إلى ناديه. حتى الفضاء الخارجي غَزاه واستعمله كبعد ثالث ساعده على السيطرة، وعلى مراقبة أجزاء الكرة الأرضية واستخدام تكنولوجيته للسيطرة عليها. هذا العالم الذي دُعي «العالم الأول» اقتسمت دوله، كلٌّ منها حسب إمكاناتها، باقي أجزاء الأرض واستخدمتها كمناطق نفوذ اعترفت بحقها داخلها باقي الدول، دون أن يعني ذلك توقف محاولاتها لنزعها منها.

إلّا أنه، ومنذ حرب الخليج الثانية عام 1991، وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية التي ساهمت في انقسام العالم إلى محورين وفي إخضاعه لنظام الاستقطاب الثنائي والحرب الباردة، فرضت الولايات المتحدة نظاماً عالميًّا جديداً تزعّمته وأخضعت دوله ومنظماته الدولية لقانونها ومفاهيمها الأمنية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا بدأ النظام العالمي الأوحد، نظام القويّ، وذلك بانتظار قوى أخرى تنافسية.

ومنذ بداية الألف الثالث، راحت هذه القوى الأخرى تظهر محاولة سدّ الفراغ الذي خلّفه الانهيار السوڤياتي، وذلك بهدف إعادة العالم إلى نظام الاستقطاب الثنائي أو متعدِّد الرؤوس. ومن هذه القوى نذكر الاتحاد الأوروبي الذي ما زال يحاول إكمال وحدته المالية والسياسية، بعد أن قرّن و حدته الأمنية والعسكرية بالحلف الأطلسي، محاولاً توسيعه شرقاً. ومنها روسيا التي تحاول جاهدة استعادة دور الجبّار السوفياتي السابق رغم المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الضخمة التي تسود عالمها.

ومنها الجبّار الآسيوي الصيني الذي نظّم أموره الاقتصادية والعسكرية بشكل يدعو للإعجاب، والذي أمسى القوة الاقتصادية الثالثة عالميًا ساعياً للوصول، مع العام 2010، إلى الدرجة الاقتصادية الأولى. ومنها اليابان التي تتمتع بتكنولوجيا متطورة جداً وبقدرة اقتصادية هائلة، بعد أن خرجت من نفق عقدة ذنب الحرب العالمية الثانية وباتت تحاول لعب دور بارز في التوازنات الدوليّة، ليس فقط اقتصاديًا وماليًا، إنّما أيضاً سياسيًا وعسكريًا.

مقابل هذا الشمال الغنيّ والقويّ، يمتدّ عالم جنوبي فقير ونامٍ، تتبع دوله إرادة وقوانين لا تشارك في وضعها. هو عالم مشرذم ومفتّت تسوده الحروب الأهلية والانقلابات والأمراض والمجازر الجماعية وأعمال التهجير والخلافات العرقية

والقبَليّة والدينية والمناطقية والشخصية. ورغم غِنى باطن أرض العديد من دوله، خاصة الأفريقية منها، فإنّها لا تملك تكنولوجيا استخراجها، ممّا يُخضعها لإرادات الدول الغنية ولقوانينها الاقتصادية والتنموية.

علاوة على ذلك، تساهم الصراعات على النفوذ في إبقاء هذه الدول في معمعة الصراعات الداخلية والانتفاضات العسكرية، التي لا تهدف إلى تحرير البلاد من هيمنة إحدى الدول، بل إلى نقلها من سيطرة إلى سيطرة أخرى، ليست أقل استغلالاً وغطرسة. وسياسة استبدال سيطرة بأخرى تمثّلت بأبرز صورها في أفريقيا حيث تعمل الولايات المتحدة مع إسرائيل على إعادة تقسيم مناطق النفوذ في القارة بشكل يخدم مصالحها. وهي بذلك تسعى للسيطرة على المناطق الغنية والاستراتيجية بدءاً بالقرن الأفريقي وبمناطق الكاب والبحيرات العظمى ووسط أفريقيا الغنيّ. وتبدأ في القارة السوداء مرحلة استعمارية جديدة مستبدِلةً الفرانكوفونية بنظام أميركي ـ إسرائيلي جديد.

وهكذا، يبدو العالم الثالث عاجزاً عن اللّحاق برَكب حضارة العالم الأول، لا بل إنّهما يسيران كلٌّ في اتجاه معاكس للآخر. فالدول الشمالية تسير نحو المزيد من التطور والتكنولوجيا والاكتشافات، فيما البلدان الجنوبية يزيد فقرها وعجزها. وهذا الوضع مرشّح للتفاقم في القرن الحادي والعشرين.

أما العالم الثاني، الذي كان يلعب دور الوسيط بين الشمال والجنوب، من خلال تنظيمات دولية فاعلة كدول

عدم الانحياز مثلاً، فقد تراجع دوره مُفسِحاً في المجال أمام المزيد من التسلّط الشمالي وهيمنة القوى الغنية على الأرض.

المنظمات الدوليّة والإقليمية، التي اعتُبرت، منذ الحرب العالمية الأولى، كأحد الحلول الممكنة للتخفيف من حدّة الفروقات السياسية والاجتماعية والعسكرية بين الدول، أصبحت حاليًا تدور في فلك القوى المسيطرة على العالم. فالأمم المتحدة تبدو وكأنّها إحدى المؤسسات التابعة للجبّار الأميركي المهيمن عليها. وجامعة الدول العربية أمست غير فاعلة في زمن التشتُّت العربي. ومنظمة الوحدة الأفريقية لم تعد تفرض نفسها كقوّة فاعلة في القارة السوداء، رغم محاولاتها الجادّة للحدّ من الصراعات فيها.

هذا العالم الذي يبدو بالصورة التي رسمناها، مرشّحٌ للتغيير مع بدايات الألف الثالث، تغييرات رُسمت معالمها وما تزال خلال نهاية القرن الماضي.

والنظام العالمي الأوحد، الذي رسمته السياسة الأميركية بدقة وقوة، مرشح للاستبدال. وعالم الاستقطاب الأوحد الذي هيمنت بواسطته الولايات المتحدة هو قيد الانتقال إلى عالم الاستقطاب الثنائي، وربّما متعدد الرؤوس.

فالمشاريع الروسية، التي بدأت تعطي نتائج فعّالة، قد تعيد روسيا إلى عهدها المزدهر السابق، وذلك نظراً لغنى أرضها، ولإمكاناتها العسكرية والتكنولوجية. لقد

أظهرت المرحلة الانتقالية التي تجتازها حالياً مع الرئيس «بوتين» أنها تعيد ضبط ساحتها، ولملمة عالمها، والسيطرة على خيراتها من قِبل قيادة واعية تقودها إلى تسلُّم أحد أقطاب العالم القادم. إلّا أن ذلك لا يعني حتماً العودة إلى استراتيجية الحرب الباردة، لأنها سياسة قد تجاوزها الزمن وسبقتها التطورات. فعلى روسيا التكيُّف مع الوضع الجديد، باعتبارها إحدى الدول الكبرى، وليست نصف العالم، وذلك بسبب بروز قوى أخرى ستلعب دورها أيضاً في هذا العالم.

أوروبا الموحّدة، التي لم تتمكّن حتى الآن من إكمال وحدتها، مرشّحة أيضاً، خاصة بعد توحيد الجبّار الألماني، لتكوين قطب عالمي ثالث في التركيبة التي قد يشهدها القرن الحادي والعشرين. فقد برز اتجاه أوروبي واضح لإعادة تنظيم القارة تنظيماً جديداً في ظل النظام العالمي المقبل، بحيث تصبح الكتلة الأوروبية منافساً قويًا للولايات المتحدة، رغم تأكيد دولها استبعاد المنافسة مع واشنطن وحرصها على العمل المشترك من موقع المساواة.

أما الصين واليابان اللتان فرضتا نفسيهما في التوازنات الدولية الاقتصادية والعسكرية، فإنّهما مرشحتان أيضاً لدخول نادي الأقطاب الدوليّة الذي بدأت ترتسم معالمه حاليًا. لقد بدأت الأقطاب الآسيوية، لا سيما الصين واليابان فعلاً، تحديد دور خاص بهما في التعامل مع الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد، خاصة مع توجّه العالم اليوم نحو اعتماد التنمية الاقتصادية

كفرصة مناسبة للانطلاق نحو الآفاق العالمية.

إن العالمين العربي والإسلامي مرشّحان أيضاً لِلَعِب دور مهمّ في العلاقات الدولية المستقبلية، خاصة بعد بروز اتجاه خلال اجتماع دول «إعلان دمشق» الذي عقد في اللاذقية في أواخر حزيران 1997 إلى إقامة السوق العربية الموحّدة. فلدى هذين العالمين من الإمكانات الاقتصادية والإنسانية ما يؤهلهما فعلاً للعب هذا الدور، شرط الابتعاد عن سياسات التفرُّد في عقد الاتفاقات الإقليمية والاندماج في المنظومة العربية الكبرى.

أما دول العالم الثالث والنامي، فلا تبدو مؤهلة للعب دور بارز في التوازنات الدوليَّة المقبلة. فهذه الدول، التي لم تتمكَّن حتى الآن من ضبط ساحتها ومن تأمين العيش الكريم والآمن لشعوبها، تبدو غير مؤهّلة على المدى المنظور لجمع شملها وتشكيل مجموعات إقليمية ضاغطة يمكنها فرض نفسها كمحاور فاعل.

إلّا أن هذه الدول ستتابع محاولاتها للحصول على الأسلحة المتطوِّرة وصولاً إلى السلاح النووي، لا سيّما مع بروز ظاهرة نقل الصناعات المختلطة إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة وتقسيم العمل بين شركات كبرى وشركات صغرى فرعية. فالخطر الذي قد يأتي من الجنوب مهدِّداً أمن الدول الكبرى ومناطق نفوذها، سيكون انتشار الصواريخ الباليستية وما تحمله من رؤوس نووية وبيولوجية وكيميائية. فعلى الأقل هناك 25 بلداً نامياً يسعى لإنتاج مثل هذه الأسلحة، منها خمسة عشر قد تتمكن من ذلك.

ويتساءل المعلّقون:

إلى متى ستظل الولايات المتحدة قادرة على تحمُّل أعباء استراتيجية الردع الدبلوماسي والاقتصادي لمنع حصول هذه الدول على القدرة النووية؟

وماذا تستطيع واشنطن إذا قررت موسكو أو بكين مساعدة إحدى هذه الدول للحصول على هذه القدرة؟

وأخيراً، تبدو المنظمات الدوليّة مرشّحة للعب دور أكبر على الساحة الدوليّة. فمع تراجع نظام الاستقطاب الأوحد وبروز الاستقطاب المتعدِّد الجهات، ومع محاولات بعض القوى الصاعدة كاليابان وألمانيا وبعض الدول العربية والإسلامية دخول مجلس الأمن كأعضاء دائمين، فإنّ منظمة الأمم المتحدة مدعوّة للعب دور الوسيط بين القوى العالمية الكبرى، وخاصة لجهة تقاسم المنافع وحلّ الصراع على النفوذ.

علاوة على ذلك، وإن كانت الولايات المتحدة حريصة حاليًا على استرهان المنظمة الدولية وتحجيمها، فإنّها ستضطر مستقبلاً إلى إعادة اعتبارها والاستناد إليها في سياسة ضبط العالم غير المنضبط، الأمر الذي بدأ فعلاً خلال أزمة العراق. ستضطر إلى اعتناق الأفكار ذاتها التي بشّر بها الأمين العام الأسبق «بطرس غالي»، وخاصة تلك التي تسعى إلى تضييق الهوة بين شمال يزداد غنًى وجنوب يزداد فقراً. وستركّز الدول دائمة العضوية خاصة على إصلاح إدارة المنظمة، في حين ترى دول العالم الثالث وجوب إدخال تعديل على ميثاق المنظمة

يضع ممثلين عنها لهم حق الرفض، ممّا يحقّق التوازن في مجلس الأمن.

الجمعية العمومية للأمم المتحدة مرشّحة أيضاً للتطور وللعب دور بارز على صعيد المنظمة الدوليّة. فأمام إصرار الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على استعمال حق الفيتو لمنع تحقيق العدالة الدولية، اتجهت الأمم المتحدة إلى اللجوء للجمعية العمومية حيث تسيطر غالبية من دول العالم الثالث والنامي ما زالت تعتمد مفاهيم العدالة والإنسانية في تعاملها مع الأحداث الدولية. وهذا التيار مرشّح للتصاعد مع ازدياد هيمنة القوى العظمى على العالم وعلى مجلس الأمن.

أمنيًّا، لقد بدا واضحاً أن الحروب العالمية التي تهدِّد البشرية بأجمعها أصبحت مستبعَدَة مع تطوُّر تكنولوجيا التسلُّح النووي والكيميائي والبيولوجي. فالخوف من التدمير الشامل المتبادل يدفع الأفرقاء إلى الالتقاء والتفاهم قبل الوصول إلى درجة اللاتراجع العسكري والنووي. أما الحروب الإقليمية والأهلية والانقلابات وحركات التمرُّد العسكري والصراع ضد الأنظمة الاستبدادية، فهي مرشّحة للانتشار، مع تزايد مصالح الدول الكبرى في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية. كما أنّ مبدأ العَوْلَمة واللّيبرالية القصوى في المبادلات التجارية الذي تنادي به واشنطن يساهم في انتشار أسلحة الدمار الشامل. فمن مصلحة الدول الصناعية الكبرى المنتجة للسلاح أن تستمر الأزمات والحروب المحدودة في العالم الثالث. . . لذلك فإنّ خطر تزايد الحروب المحليّة سيبقى حقيقة واقعة.

ونتساءل ختاماً:

«هل إنّ نظام الاستقطاب الثنائي أو المتعدد هو أفضل للسلام العالمي؟ ومَن يتسلّم زمام الأمور في العالم المقبل، مع تراجع المرجعيّة الدوليّة التي عرفها العالم مع النظام الأوحد الذي ساد منذ 1991؟

من البارز أنّ المرحلة المقبلة من العلاقات الدولية سيصوغها عدد محدّد من مراكز القوى: الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين واليابان والعالم الإسلامي. يترافق ذلك مع بروز صعوبات أمام الإدارة الأميركية عند إقدامها على ممارسة دور القوة العظمى الوحيدة في العالم. والمثال البارز على التشرذم الدولي ظهر جليًّا في «قمّة الأرض» التي عُقدت في نيويورك خلال الأسبوع الأخير من حزيران 1997 وحضرها مندوبون عن 170 بلداً. فقد تفرّق المجتمعون دون الاتفاق على أيّ شيء ملموس بعد أسبوع من المداولات. حتى التصريح السياسي الجماعي، لم يتمكّنوا من الاتفاق على إعلانه، وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية الموحّدة، وبروز الخلافات المهمّة في التطلُّعات نحو الأوضاع الدوليّة.

وهذا الخلاف يبرِّر تساؤل الرئيس «ميتران» في قمة التنمية الاجتماعية في كوپنهاغن إذ قال:

«هل نترك العالم حقًّا ليصبح سوقاً من دون قوانين غير قوانين الغاب، ومن دون هدف غير تحقيق أكبر قدر من المكاسب وأكبر قدر من الأرباح في أقصر وقت ممكن؟»

كما يبرِّر دعوة المستشار الألماني «كول» خلال القمة نفسها إلى «إشراك الدول النامية إشراكاً فاعلاً في النظام التجاري العالمي».

ولعل إحدى أهم الخلاصات للمرحلة المقبلة هي صعوبة تكريس قوة دولية واحدة في قمّة النظام العالمي، وازدياد حدّة التنافس الاقتصادي بين القوى الدولية المنتشرة في جهات عدّة. وما بين هاتين الخلاصتين الأخيرتين يبقى السلم والأمن الدوليّان معلّقَيْن دون مبادرات دوليّة حاسمة، خاصة وأنّ النظام العالمي يشهد حال ضعف وتراجع لم يعرفها منذ الحرب العالمية الثانية.

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموًّا في التسعينات، الأمم المتحدة 1992.
- أكاديمية العلوم الاجتماعية في الصين، الكتاب الأبيض بعنوان «الأوضاع الاجتماعية ـ تحليل وتوصية».
- بيان الأمم المتحدة بمناسبة عيد يوبيلها الذهبي.
- تقارير منظمة «أطباء بلا حدود».
- تقارير منظمة حقوق الإنسان الأميركية.
- تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الأنكتاد الثامن، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- تقرير البنك الدولي عن أفريقيا لعامي 1989 و1994.
- التقرير السنوي حول وضع الصين الصادر عن أكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين عام 1995.
- ديريك فاندويل، ورقة قُدِّمت إلى المؤتمر السنوي السادس والثلاثين لمعهد الدراسات الاستراتيجية البريطانية الذي عقد في كندا بين 8 و11 أيلول 1995.

- ستانلي فيشر، احتمالات الاندماج في الشرق الأوسط، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر البنك الدولي حول الشرق الأوسط، نيسان 1992.
- شرعة حقوق الإنسان.
- ميثاق الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة الدول الأميركية، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وكالات الأنباء العالمية:

* وكالة أنباء شين خوا الصينية.
* وكالة أنترفاكس.
* وكالة ايترتاس.
* وكالة تاس السوڤياتية.
* وكالة رويترز.
* وكالة ساب الروسية.
* وكالة الصحافة الفرنسية.

ثانياً: المراجع

أ ـ باللغة العربية:

- إيريز، موريك، مدخل إلى التاريخ العسكري، دار الإرشاد، بيروت، 1970.
- بلقزيز، عبد الله، حضارة الخليج والنظام العالمي الجديد، دار الطليعة، بيروت، 1993.

- بيريز، شيمون، الشرق الأوسط الجديد، الدار الأهلية، عمان، 1994.
- التحديات الشرق أوسطية والعالم العربي، كتاب صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، آذار 1994.
- حلو، د. مرغريت، العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1994.
- ديب، فرج الله صالح، المسيحية والمسيحيون العرب وأصول الموارنة، دار نوفل، بيروت، 1897.
- ريحانا، سامي، عميد ركن، تاريخ الجيش اللبناني المعاصر، دار نوبليس، بيروت، 1995.
- زين، زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت، 1977.
- زين، زين، نشوء القومية العربية، دار النهار، بيروت، 1986.
- شكري، د. محمد عزيز، جامعة الدول العربية، الكويت، 1973.
- شهاب، د. مفيد، المنظمات الدولية، بيروت، 1990.
- عرفة، د. عبد السلام صالح، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية، بنغازي، 1993.
- العناني، د. إبراهيم، التنظيم الدولي، القاهرة، 1982.
- كنيدي، بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، دار الشروق، عمّان، 1993.

- المصري، شفيق، النظام العالمي الجديد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.
- موسى، سليمان، الحركة العربية، دار النهار، بيروت، 1977.
- ون، تشن، موجز أحوال الصين، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، 1983.

ب ـ باللغة الفرنسية

- BERGER, M. C., Economie de la Chinne, PUF, Paris, 1979.
- De la GORGE, Paul-Marie, Le dernier empire, Grasset, Paris, 1996.
- Encyclopédie QUILLET, Quillet, Paris, 1977.
- FREMY, Dominique et Michèle, Quid 1994, et Quid 2006, Laffont, Paris, 1993 et 2005.
- KISSINGER, H., A la Maison blanche 1968-73, Fayard, Paris, 1979.
- LEGRAND, Jacques, Chronique du 20e siècle, Larousse, Paris, 1988.
- NIXON, R., La vraie guerre, Albin Michel, Paris, 1980.
- PEYREFITE, Alain, Quand la Chine s'éveillera, Fayard, Paris, 1973.
- TOULEMON, Robert, La construction européenne, Livre de poche.
- VALLUY, J. E., Général, La première guerre mondiale, Larousse, Paris, 1968, 2 Tomes.
- ZORGBILE, Charles, L'après guerre froide dans le monde, PUF, Paris, 1994.

ج ـ باللغة الإنكليزية

- BROWN, L., R., States of World 1990.
- P. C. Globe Inc., Tempe, USA, Copyright 1990.
- The military balance 1993-94, The international institute for strategic studies, London, 1993.

ثالثاً: المجلّات

أ ـ باللغة العربية

مجلة الدفاع الوطني ـ المجلة الدولية ـ مجلة الشراع ـ مجلة العربي ـ مجلة الكفاح العربي.

ب ـ بالفرنسية:

- L'Express.
- Le Monde diplomatique.
- Le Monde international.
- Le Point.

ج: بالإنكليزية

- Beijing information.
- The Economist.
- Foreign affairs.
- The Herald Tribune.
- Nato magazine.
- Newsweek.
- Problems of communism.
- Time.
- World resources.

د ـ مجلات أخرى

ـ دير شبيغل الألمانية.

ـ مجلة الحلف الأطلسي.

رابعاً: الصحف:

أ ـ باللغة العربية

ـ جريدة السياسة الكويتية.

ـ جريدة القبس.

ـ الصحف اللبنانية كلها.

ب ـ باللغة الفرنسية

- La Croix- L'évènement du jeudi- Le Figaro.
- Le Figaro économique - Humanité - Libération.
- Le Monde - Le Nouvel observateur - Le Quotidien de Paris.

ج ـ باللغة الإنكليزية

- Jerusalem post.
- Los Angelos Times.
- New York Times.
- Wall street journal.
- Washington post

المؤلف:


- عميد ركن متقاعد من الجيش اللبناني.
- متأهل من جاكلين نصره وله ولدان: رانيا وحبيب.
- دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة من جامعة السوربون ـ باريس.
- تابع دورات عدة في لبنان وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا.
- مدرب السنة الثالثة وأستاذ التاريخ العسكري في المدرسة الحربية (1973 ـ 1978).
- أستاذ التاريخ العسكري في كلية القيادة والأركان (1984 ـ 1999).
- أستاذ تاريخ في الجامعة اللبنانية (1986 ـ 2002).
- قائد كتيبة المشاة 61 (1978 ـ 1981) ـ رئيس غرفة العمليات في اللجنة الأمنية المركزية في بيروت (1983 ـ 1985) ـ قائد المنطقة المنزوعة من السلاح في بيروت (1984) ـ قائد اللواء السابع (1985 ـ 1990) ـ رئيس غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري (1993 ـ 1999).
- له مجموعات من الموسوعات والكتب أبرزها: تاريخ الجيش اللبناني (5 أجزاء) ـ معارك العرب

(24 جـزءاً) ـ حـرب تـمـوز 2006 (10 أجـزاء) ـ التراث القروي (3 أجزاء) ـ العالم في مطالع القرن 21 ـ تاريخ الاقتصاد ـ المجتمعات العسكرية عبر التاريخ ـ شعوب الشرق الأدنى القديم ـ نشأة الديانة ـ حرب نهر البارد 2007.

بالفرنسية: تاريخ الجيش اللبناني (جزءان).

* * *

فهرس المجلد الرابع


NOBILIS
INTERNATIONAL